وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر_بسكرة_

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية_قطب شتمة_

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر 1900_1919م

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

حبيبة لفريد

إشراف الأستاذ:

الصادق بوطارفة

السنة الجامعية:2016/2015م.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ... "

سورة البقرة: الآية 31 .

شكر وعرفان

الحمد الله والشكر أولاً وآخراً لله عز وجل الذي منَ عليَ بتوفيقه لإنجاز هذه الدراسة. والشكر الموصول إلى من وجدت فيه مثال المشرف الحريص على انتقاء العلم من منابعه أستاذي المشرف "**بوطارفة الصادق**" الذي أشرف علي بتوجيهاته السديدة وآرائه الوجيهة وتشجيعاته المستمرة، فقد لمست فيه أخلاق العلماء وصدق الرجال المخلصين.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير الخاص والخالص لأستاذي الفاضل "**حوحو رضا**" الذي لم يبخل عليَ بتقديم نصائح أو معلومات ساعدتني بشكل كبير في إتمام هذا العمل، فله مني جزيل الشكر.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الذين ساعدوني سواء بفكرة أو نصيحة وهم " **فريح لخميسي ومصمودي نصر الدين**".

إضافة إلى الباحث "**عز الدين بالطيب العقبي** " الذي كانت له يد عون في إنجاز هذه الدراسة، فله مني جزيل الشكر.

الإهـــــــداء

إلى الذي لم يدخر جهدا ولا مالا من أجل دفعي لطريق االنجاح وانتظر هذا اليوم على أحر من االجمر وكله أمل أن يراني أصل إلى مبتغاي

"**والدي العزيز حفظه الله**".

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب والحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة وسر الوجود...إلى من دعائها سر نجاحي...أطال الله في عمرها.

"**أمي الغالية**".

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى جميع إخوتي الذين كانوا سندا لي، حفظهم الله.

"**نذير، لزهر، وردة، فوزية، نجاة، سارة**".

إلى روح جدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى رفقاء المشوار الدراسي، إلى جميع زملائي من قريب أو بعيد الذين طالما كانوا سندا لي في إنجاز هذه الدراسة، إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة محمد خيضر أهدي ثمرة جهدي....

لفريد حبيبة

مقدمـــــة

مقدمـــــة.....

لقد عمل الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر سنة 1830م على تطبيق سياسة استعمارية، شملت كافة المجالات: السياسية، والاقتصادية والعسكرية والثقافية. وهذا سعيا لتجسيد فكرة الجزائر الفرنسية.

وكرد فعل على هذه السياسة ظهر موقف الأهالي والمتمثل في قيامهم بانتفاضات ومقاومات عمت كل نواحي البلاد، والتي عمل الاستعمار على قمعها، لتشهد الجزائر فترة انتقالها من الحكم العسكري إلى الحكم المدني.

ووفدت خلال هذه الفترة إلى الجزائر لجان برلمانية نذكر من بينها، لجنة التحقيق البرلمانية المعروفة **(بلجنة جول فيري)** سنة 1891م، والتي كان هدفها هو تقصي أوضاع البلاد.

وتكونت هذه اللجنة من العديد من الأعضاء، كان من بينهم الحاكم العام شارل جونار، الذي أيد أعمالها وبعث بسياسته من خلالها، وساهمت في ترشيحه لمنصب حاكم عام على الجزائر من 1900 إلى 1919م.

واتبع إبان عهداته الثلاث سياسة لبقة ومرنة اتجاه الجزائريين؛ تمثلت في تطبيق إصلاحات شملت المجال السياسي والاقتصادي، والعسكري والثقافي، وحتى العمراني. حاول من خلالها ترسيخ سياسة أهلية لتثبيت السيطرة الفرنسية في الجزائر.

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت الحاكم شارل جونار، والمتمثلة في رفض الإدارة الفرنسية لسياسته السالفة الذكر، إلا أنه أصر على تطبيقها في الجزائر.

وكانت سِياسته أحد الأسباب التي أدت إلى ظهور النخبة المثقفة في الجزائر، والتي رفضت توجهاته، وبذلت كل مجهوداتها مستخدمةً شتى الأساليب من أجل الوصول إلى هدفها الأسمى، ألا وهو الحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية: الدين الإسلامي واللغة العربية.

وهذا هو محور الموضوع الذي سأحاول من خلاله عرض السياسة الأهلية للحاكم الفرنسي شارل جونار في الجزائر خلال فترة حكمه منذ 1900 إلى 1919م.

الإشكالية: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى ساهمت سياسة الحاكم العام شارل جونار في تثبيت السيطرة الفرنسية على الجزائر؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الجزئية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ من هو الحاكم الفرنسي شارل جونار ؟
- ✓ وما هي أهم أعماله مع لجنة جول فيري؟
- ✓ ما هي الأساليب التي اتبعها خلال تطبيق سياسيته بالجزائر؟
- ✓ وفيما تمثلت ردود الأفعال منها؟

أسباب إختيار الموضوع :

من الطبيعي أن تتجاذب الباحث أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لاقتناء موضوع دون غيره من المواضيع الأخرى، ومن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع:

أولا: أسباب ذاتية

- ✓ الرغبة في دراسة موضوع يتناول تاريخ الجزائر.
- ✓ التعلق والميول لدراسة شخصية الحاكم الفرنسي شارل جونار منذ التحاقي للدراسة في الجامعة.

ثانيا: أسباب موضوعية

- ✓ قلة الدراسات التاريخية المتخصصة التي تتناول سياسة الحاكم شارل جونار في الجزائر وإن وجدت فهي دراسات غير كافية.
- ✓ الرغبة الشديدة في دراسة شخصية الحاكم الفرنسي شارل جونار وسياسته في الجزائر.
- ✓ محاولة تدعيم وإثراء حقل الدراسات التاريخية ومراكز البحث بهذا النوع من الدراسات.

أهداف الموضوع:

- ✓ محاولة التعرف على شخصية الحاكم الفرنسي شارل جونار قبل ولايته حاكما على الجزائر.
- ✓ كشف وتسليط الضوء على الطرق التي انتهجها شارل جونار لتجسيد سياسته في الجزائر.
- ✓ محاولة التعرف على حقيقة وخلفيات سياسة شارل جونار في الجزائر.
- ✓ إبراز المواقف المختلفة اتجاه سياسة شارل جونار.

منهج الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة وللإلمام بالموضوع، اعتمدت على المنهج التاريخي بالإضافة إلى مناهج آخرى تقتضيها طبيعة الموضوع، وهي:

المنهج الوصفي: وهذا من خلال استعراض الأحداث، ووصفها كرونولوجيا لفهم تطورات سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل الوقائع والأحداث إبان فترة حكم شارل جونار.

خطة البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربع فصول مع تمهيد وخلاصة لكل فصل، وفي الأخير وضعت خاتمة وملاحق توضيحية.

فالفصل التمهيدي خصصته لشارل جونار قبل ولايته حاكما عاما على الجزائر(1891م) من التعريف بالحاكم شارل جونار، ثم شارل جونار ولجنة التحقيق البرلمانية 1891م (لجنة جول فيري) بدأت بالتعريف بلجنة جول فيري ثم الحديث عن لجنة جول فيري بالجزائر وانتهاء بتقاريرها.

أما الفصل الأول فعنونته بشارل جونار حاكما على الجزائر، تعرضت فيه إلى عهدات شارل جونار في الجزائر. تطرقت في البداية إلى عهدة شارل جونار الأولى (03 أكتوبر 1900- جوان 1901م)، من قانون 19 ديسمبر 1900م إلى تنظيم العمالات والدواوير وثورة عين التركي(1901م) – إنشاء المحاكم الردعية- ثم فرض الضرائب –الضريبة العربية –، إلى عهدة شارل جونار الثانية (ماي 1903-28 فيفري1911م). وشمل ثلاث مطالب، وهي ثورة عين بسام – منشور جونار 1906م- ، إصلاحات شارل جونار الاقتصادية والاجتماعية، و كذلك

تطبيق الإدماج – منشور 17 مارس 1910م- و التجنيد الإجباري 03 فيفري 1912م وأخيرا عهدة شارل جونار الثالثة(30 جانفي 1918م-جويلية 1919م) من شارل جونار وإصلاحات جورج كليمنصو 4-6 فيفري 1919م إلى الإصلاحات الإدارية والعسكرية.

تلاه الفصل الثاني الذي تمحور حول سياسة شارل جونار التعليمية والثقافية في الجزائر وتضمن تنظيم التعليم في المساجد، إنشاء المؤسسات التعليمية، ثم التطرق إلى نماذج عن الجمعيات والنوادي على عهد شارل جونار، وفي آخر الفصل أُدرجت حركة النشر والترجمة على عهد شارل جونار.

وفيما يخص الفصل الثالث، فقد تمّ فيه تسليط الضوء على ردود الأفعال اتجاه سياسة شارل جونار، انطلاقا من موقف النخبة الجزائرية من سياسة شارل جونار، وجاء الحديث فيه عن تعريف النخبة والنخبة الجزائرية، إلى اتجاهات النخبة الجزائرية بفرعيها المحافظة والمجددة ، كما اخترت نماذج من أعضاء النخبة الجزائرية البارزة في هذه الفترة، لنصل بعدها للخوض في موقف النخبة الجزائرية من سياسة شارل جونار، إلى موقف الأهالي – الجزائريين- من سياسة شارل جونار ثم موقف الفرنسيين من سياسة شارل جونار.

المصادر والمراجع المعتمدة:

وفيما يتعلق بالمادة العلمية التاريخية التي اعتمدت عليها في إعداد هذه الدراسة، فقد بذلت كل مجهوداتي لجمع ما أمكنني من المراجع قصد الإلمام بالموضوع قدر الإمكان، ومن بين هذه المراجع نذكر كتاب شارل روبير آجرون " **الجزائريون المسلمون وفرنسا** " الجزء الثاني بشكل أساسي لأنه وضع فصل خاص تحدث فيه عن شارل جونار وعهداته الثلاث في الجزائر وكُتب أبو القاسم سعد الله من الحركة الوطنية بأجزائه وتاريخ الجزائر الثقافي إلى أفكار جامحة.

بالإضافة إلى كتاب عبد القادر حلوش " **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**" الذي تحدث فيه بشكل موسع عن بعض جوانب السياسة التعليمية الثقافية لشارل جونار، وكذلك كتاب أحمد صاري " **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر**" الذي تناول فيه الجمعيات بشكل مفصل ورجعت أيضا إلى كتاب أحمد مريوش "**دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** " الذي تناول المواقف المختلفة اتجاه سياسة شارل جونار، إضافة إلى جملة من المجلات والمقالات والأطروحات الجامعية.

صعوبات البحث:

فيما يخص الصعوبات فإنه من الطبيعي أن تواجه الباحث العديد من العراقيل قد تحول بينه وبين وصوله للحقيقة العلمية، وأما بالنسبة لدراستي هذه فأهم الصعوبات تكمن في:

- ✓ أن المادة العلمية التي تتناول فترة شارل جونار قليلة، وماعثرت عليه في جُل المراجع هو مجرد إشارات لا تمكن من الإلمام بكافة جوانب الدراسة.
- ✓ ضيق الوقت لدراسة موضوع مثل هذا.
- ✓ صعوبة ترجمة بعض الكتب التي اهتمت بموضوع هذه الدراسة خاصة وأن موضوعي تناولته الكتب الفرنسية بكثرة.
- ✓ قلة المراجع التي تتحدث عن موقف الجزائريين والفرنسيين من سياسة شارل جونار.

الفصل التمهيدي:

شارل جونار قبل ولايته حاكما عاما على الجزائر(1891م).

تمهيد

أولا: تعريف بالحاكم الفرنسي شارل جونار.

ثانيا: شارل جونار ولجنة التحقيق البرلمانية 1891م(لجنة جول فيري).

خلاصة.

تمهـــد

لقد تعرضت الجزائر منذ 1830م إلى عمليات عديدة من الإبادة والتجهيل والتفقير، وهذا ضمن ممارسة فرنسا لسياسة استعمارية، والتي عمل على تطبيقها حكام عامون وضباط الجيش الفرنسي وشملت الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ونذكر من بين هؤلاء الحكام الحاكم الفرنسي شارل جونار، هذا الأخير الذي ترك بصمته الواضحة في الجزائر وأثر ووجه بسياسته منذ نهاية القرن 19م، من خلال اللجنة البرلمانية 1891م والمعروفة أيضا بلجنة جول فيري، ولقد سعى شارل جونار إلى تأييد اللجنة البرلمانية في كل الأحوال. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: من هو الحاكم العام شارل جونار؟ وما هو تعريف لجنة جول فيري ؟ وما هي أهم أعمالها في الجزائر؟ فيما تمثلت أبرز تقاريرها؟

أولا: التعريف بالحاكم الفرنسي شارل جونار (Charles Jonnart)

1- مولده ونشأته:

هو سلستين شارل جونار أوغست جونار[1](célestin charles Augst Jonnart) من مواليد فيفري1857م بفشلين(Fléchin) بفرنسا، وهو من عائلة تنتمي إلى الأشراف الصغار الجمهوريين. زوال دراسته في سان أومار(saint Omer)، ثم التحق بكلية الحقوق في باريس لينتقل بعدها إلى مدرسة العلوم السياسية استعدادا لاحتراف العمل الإداري[2].

عمل شارل جونار كوزير للأشغال العامة في حكومة كاسير بيير، كما انتخب نائبا في البرلمان الفرنسي وكان لا يزال شابا حدثا، ومافتئ يتقدم حتى تقلد مناصب الدولة. وتولى منصب الوزير والسفير عدة مرات. ومابين السنوات 1881-1885م أصبح رئيسا لديوان الحاكم العام تيرمان[3] بالجزائر وكان عمره آنذاك 24 سنة، وفي سنة 1885م شارك في الانتخابات النيابية ممثلا لفئة الجمهوريين لكنه لم يفز وفي نفس السنة خلف والده كمستشار عام لمقاطعة فوكومباق[4].

---

[1]- أنظر الملحق: رقم 01 من هذه الدراسة ص 145.

[2]- **http://encyclhantpays.histoirehauptpays.com/jonnart.htm** ، تمت الزيارة يوم: 06- 05- 2016، على الساعة 21:21.

[3]- تيرمان: وُلِد في 29 يوليو 1839م، تحصل على دكتوراه في القانون، كما أنه يحتمل أن يكون من جملة الحكام العامين الذين تعاقبوا على الجزائر من سنة 1891 إلى غاية سنة 1919م، ووصفه جول فيري: بأنه الرجل المقصود بالغمز واللمز. أنظر: شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919م)**، تر: محمد حاج مسعود وبالكي، ط 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ج1، ص 344.

[4]- المرجع نفسه.

وفي يوم 22 سبتمبر 1889م وأثناء الإنتخابات البرلمانية صار ممثلا عن منطقة سان أومار[1] (Saint omer) المقاطعة الثانية ضد البورنبارتيين الخضر، ثم بقي نائبا إلى غاية انتخابات 1910م[2].

لقد سمحت لشارل جونار كفاءته العالية بالتَميز بعد انتخابه كنائب عن الجمهوريين، حتى صار بسرعة عضو بارزا في الغرفة النيابية، ليُعين سنة 1893م في منصب الأشغال العمومية في حكومة رئيس الوزراء كازيمير بيريي، وهي الحكومة التي لم تدم طويلا بحيث سقطت في سنة 30 ماي 1894م بسبب تصلب رئيس وزرائها المعادي للإضراب والحقوق النقابية. ومن بين المناصب التي تقلدها شارل جونار أيضا، ترأسه الحزب الديمقراطي بفرنسا وانتخابه عضوًا في الأكاديمية الفرنسية سنة 1923م، كما تولى رئاسة مجلس إدارة الشركة في ماي 1913 إلى 4 أفريل 1927م، واستعفى من منصبه لأسباب صحية[3].

زار شارل جونار الجزائر سنة 1876م، وكانت زيارته لأسباب دراسية ولم يتوقف خلال زيارته عن جمع المعلومات عن الجزائر، حتى أنَّ صحيفة (La vige algérienne) قالت: "أنه رجل ملئ بالنوايا الطيبة". واشتغل جونار أيضا رئيسا لمصلحة الجزائر في وزارة الشؤون الداخلية في نوفمبر 1885 إلى 1889م، وانتخب في 1889م نائبا جمهوريا مواليا للحكومة[4].

---

[1]– Mohamed taib: **La Chronologie Algérienne (1830-1962)**, t1, imprime sous les presses ,Blida, limprimer ishaq , 1990, p 56.

[2]– شارل روبير آجرون: المرجع السابق، ص 826.

[3]– Mohamed taib: op-cit, p 59.

[4]– حياة سيدي صالح: **اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين(1871– 1895م)**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 243.

كما أنه كان أحد أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية بقيادة جول فيري[1] سنة 1891م، وكان مؤيدا لجول فيري بل سعى لمشاركة اللجنة في أعمالها، وكلفته هذه الأخيرة بكتابة تقريرا حول الجزائر. وانتخب نائبا في البرلمان وألقى خطابا كان حاسما في ترشيحه لمنصب حاكم عام على الجزائر[2].

عُين جونار حاكما على الجزائر ومرت فترة حكمه بثلاث عهدات؛ العهدة الأولى من 03 أكتوبر 1900 إلى جوان 1901م، والتي لم تدم سوى سبعة أشهر وكانت نهايتها الاستقالة التي ردها البعض للمعارضة التي وجدها إبان تطبيقه لسياسته[3]، بينما أرجعها البعض الآخر لظروف عائلية خاصة اضطرته للعودة. وتم تعيين جونار حاكما على الجزائر خلفا للافيريير(La feriérre)[4] من طرف والديك روسو(Waldek rousseau)، ولقد مُنح لشارل جونار فرصة أخرى من ماي 1903 إلى 28 فيفري 1911م، وهي عهدته التي وصِفت بالأطول[5] وكانت أكثر عهداته تأثيرا[6]، وأما عهدته الثالثة من 30 جانفي 1918 إلى جويلية 1919م التي تعتبر آخر عهدة له في الجزائر[7].

---

[1]– **جول فيري**: سيتم التطرق إليه لاحقا في ص 12.

[2]– أبو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1830– 1900م)**، دار النشر، 2004، ج1، ص 530.

[3]– إبراهيم مياسي: "**إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية(1900– 1914م)**"، مجلة المصادر، العدد6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (مارس 2002)، ص 13.

[4]– **لافيريير**: شغل منصب حاكم عام على الجزائر وخلفه شارل جونار في الحكم، وأصيب بالمرض منذ جوان 1899م وغادر منصبه في سبتمبر ومات في جويلية 1900م، وكان هذا الحاكم من بين الذين قدموا تنازلات للمستوطنين ووعدهم بعدم تدخل باريس في شؤون الجزائر. أنظر: حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 243.

[5]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 532.

[6]– أبو القاسم سعد الله: **أفكار جامحة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 79.

[7]– Milliot Louis: **Le gouvernement de l'Algérie**, publications du comité nationale métropolitain du centenaire de l'Algérie, Algérie, [S,D] , p 37.

ثانيا: شارل جونار ولجنة التحقيق البرلمانية 1891م(لجنة جول فيري)

أ- تعريف لجنة جول فيري: (Jules Ferry)

في بداية الأمر نتطرق لتعريف جول فيري:

وُلِد جول فيري[1] في 15 أفريل 1832م بسان يموت بفرنسا، تقلد العديد من المناصب، وتم انتخابه في حكومة الدفاع الوطني، وفي سنة 1879م أصبح وزيراً للتربية والتعليم[2]. وُيعتبر مهندس التوسع الاستعماري الفرنسي حوالي ربع القرن، وخاصة في كل من الجزائر وتونس بالإضافة لذلك تولى رئاسة عدة وزارات في الفترة الممتدة من 1879 إلى 1885م، وتقلد مجلس الإدارة مابين سنة 1881 إلى 1885م[3].

في سنة 1891م انتخب رئيساً لمجلس الشيوخ الفرنسي، وعُين رئيسا للمجلس أثناء رئاسته للجنة التحقيق البرلمانية، وفي سنة 1887م زار هذا الأخير الجزائر وتجول فيها بل حتى أن جول فيري كان له دخل في تعيين جول كامبون[4] حاكما على الجزائر، وذلك من 1891 إلى 1897م. كما اهتم جول فيري بالتعليم وعَمِل على إصلاح التعليم وترقيته وكان يُنادي بالمساواة في التعليم من خلال إحيائه لملتقى 1870م حول المساواة في التعليم[5].

---

[1]- أنظر الملحق: رقم 02 من هذه الدراسة ص 146.

[2]- **Jules Ferry**: **Discours et Opinions de Jules Ferry publiés avec commentaires et notes** par Paul Robiquet, T3, paris, 1895, p66.

[3]- Gérard Kerardsk**: Le printemps de Jules ferry**, paris, 2010, p 13.

[4]- **جول كامبون:** وُلِد بباريس فرنسا وذلك عام 5 أفريل 1845م، وكان ديبلوماسي فرنسي وعُين محافظا بقسنطينة الجزائر وهو الذي كلف بتنفيذ سياسية الخاصة بالأهالي، كما قام أيضا بمحاولة تطبيق السياسة الفرنسية في بلاد القبائل، وبالإضافة للعديد من الإجراءات والإصلاحات التي عمل جول كامبون على تطبيقها إبان فترة حكمه بالجزائر. أنظر: شارل روبير آجرون: المرجع السابق، ص 865.

[5]- المرجع نفسه.

وتعود جذور لجنة جول فيري إلى1887م، منذ زيارة جول فيري إلى الجزائر، بحيث كانت تصله رسائل من صديقه رامبو(Ramboud)[1]، ماسكوري(Maskoray)، وهذا من أجل تكوين لجنة تحريات. وقد عبر جول فيري بقوله: " أيها السادة من واجب اللجنة إخراج البرلمان من اللامبالاة فكارثة الجزائر أنها مجهولة من قبله"[2]. وبناءا على هذا تم الاتفاق على إنشاء لجنة أطلق عليها اسم لجنة مجلس الشيوخ أو لجنة جول فيري 1891م، وهذا نسبة إلى عدد أعضائها. ولقد تم تأسيس هذه اللجنة في سنة 16 مارس 1891م.

وأُسندت رئاستها إلى جول فيري وبنيابته إلى بارتيلو وكاتبه فرانكشوفو[3] وُبوليات[4]، وكانت تضم مدنيين وعسكريين[5].

وبعدما تم تشكيل لجنة جول فيري، قرر أعضائها كتابة تقرير يحتوي على مهام كل عضو داخل اللجنة، بحيث اختص كل واحد بمهمته، ثم اتفقوا على إرسال هذا التقرير إلى مجلس الشيوخ[6].

---

[1]– **رامبو**: كان وزير التربية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، وقد كُلف عدة مرات بمهام في الجزائر خاصة بالتعليم وكان عضو في مجلس الشيوخ ثم وزير للتربية والتعليم، وكان من دعاة والمتحميس للمدارس الوزرارية. أنظر Mohamed taib :op-cit, p 120.

[2]– حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 205.

[3]– **فرانك شوفو**: ولد في 01 سبتمبر 1846م بباريس، عُين مندوب لمقاطعة لوزراء من 1885 إلى 1901م، ثم أصبح بعد ذلك رئيس اللجنة المالية، كان عضو فَعال ونشط في المناظرات القانونية من بينها الميزانية في الجزائر 1892م، توفي في 20 مارس 1921م. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، [د، ت]، ج4، ص 215.

[4]– **بوليات**: كان ينتمي لكتلة اليسار الديمقراطي في مجلس الشيوخ، نَصب كل اهتمامات بالجمعيات والهيئات العمالية ليتفرغ بعدها لقضايا الاستعمار، ومن بين أهم مؤلفاته: كتاب مدغشقر، مدغشقر في عهد لويس الرابع عشر، ولويس الخامس عشر. أنظر: شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 798.

[5]– شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، ط2، دار الرائد، الجزائر، ص 71.

[6]– حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 237.

واحتوى على ما يلي[1]:

- ✓ التنظيم الابتدائي الأهلي: حيث قامت لجنة جول فيري بتعيين كومبيس(combes) ليتولى إدارة شؤون الأهالي، والسهر على تنظيمها في شتى المجالات.
- ✓ التنظيم والاختصاصات: فقد كَلفت اللجنة جول فيري وأَعطت له صلاحيات التنظيم والاختصاصات.
- ✓ النظام الجبائي: تم تعيين كلامجران ليتولى إدارة الضرائب وفَرضها على الأهالي.
- ✓ نظام الغابات: كَلفت اللجنة غيشار(Guichard)[2] الذي اهتم بقضايا هذا القطاع وعمل على تنظيمه.
- ✓ الملكية العقارية: كُلِفَ فرانك شوفو(Franc cheveau) بمهمة تنظيم المليكة العقارية للأهالي.
- ✓ المسؤولون الوزاريون: أما دوبوي فقد شغل منصب وزيرا.
- ✓ التعليم العالي الإسلامي والمدارس الرسمية: تم تعيين كومبس(Combes)للاهتمام بالتعليم العالي الإسلامي وتنظيم المدارس الرسمية.
- ✓ القضاء الإسلامي والفرنسي(الشرطة والأمن): تم تعيين إسحاق ليهتم بتسيير هذا المجال وأما قضية الاستعمار فقد اهتم بهذا الجانب لابيش.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1830– 1900م)**، ج1، ص 527. جمال خرشي: **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830– 1962م)**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 311.

[2]– **غيشار**: رجل سياسي فرنسي، وُلِد في 01 سبتمبر 1827م، بيوون تقلد منصب رئيس مجلس العام 1878م، وكان سيناتورا المجموعة اليسار الشعبي الديمقراطي من 1885 إلى 1896م، كان يهتم بالقضايا الزراعية خاصة المتعلقة بالجزائريين وضد سياسة فرنسا في ذلك الوقت. أنظر: حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 217.

ب- لجنة جول فيري بالجزائر :

اقترح جول فيري على مجلس الشيوخ تكليف لجنة متخصصة بإجراء تحريات على غرار لِجَان التحقيق الإنجليزية على أن تَمنح صلاحية استدعاء كل من له خبرة في الموضوع للإدلاء برأيه مع أن وزير الشؤون الداخلية رفض تسميتها بلجنة التحقيق والتحري[1].

قررت لجنة مجلس الشيوخ المُكلفة بدراسة القضايا الجزائرية واستقصاء جميع الآراء بواسطة استبيان نشرته ابتداءً من أفريل 1891م. وتناول بالدرجة الأولى واقع ملكيات الأهالي ووضعيتهم المدنية، وجَعْلها في الصدارة، وكذلك قضايا الاستيطان البشري الأوروبي والميزانية المحلية والتعليم العمومي، والتقسيم الإداري للجزائر ومسائل التمثيل النيابي للمسلمين، واحتمال مشاركتهم في الانتخابات التشريعية وعضويتهم في المجلس الأعلى الجزائري وتجنيس الأهالي وخصوصا منهم سكان منطقة القبائل[2].

وبمجرد نشر نتائج هذا الاستبيان ظهرت بسرعة الشهادات التي أدلى بها بعض الموظفين السامين و الإعلاميين الفرنسيين، و ظهرت كذلك مواقف خمسة شخصيات جزائرية من بينهم مسلمان جزائريان[3]: وهما أَمحَمد بن رحّال[4]، والدكتور ابن العربي[5]، وكانت هذه السياسة المنتهجة منذ عشرين سنة، هي السمة الوحيدة المشتركة بين تلك الشهادات.

ولقد رأى المنتخبون الجزائريون في موقف ابن رحّال وابن العربي سلوكا حقيقيا. وتناولت جريدة جمهورية(La vige algérienne) أهم المطالب التي تقدمت بها الشخصيتان اللتان مثلتا

---

[1]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ص 813.

[2]- المرجع نفسه: ص 814.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- **أمحمد بن رحال:** سيتم التطرق إليه لاحقا، ص 123.

[5]- **ابن العربي:** وُلِد في ديسمبر 1856م بمدينة شرشال بالساحل الجزائري وتعلم بها، بعدها انتقل إلى الجزائر، واصل دراسته بجامعة الجزائر ودرس ابن العربي الطب في باريس. أنظر: عبد الكريم بوصفصاف: **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، منشورات الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 94.

الجزائر: " إن الجزائر لتهزأ من السيد جول فيري، ولقد عرفنا آفات أخرى وكنا محقين في ذلك وعلى عكس من ذلك، فإن مجرد احتمال التحقيق قد بدا هو السبب الذي جعل التقارير والعرائض المكتوبة من قبل المسلمين تتوافد أكثر فأكثر[1]، ولقد ندد بعض أعضاء المجالس البلدية بتصرفات الخزينة وبالقوانين الهادفة إلى الإهانة مثل قانون الأهالي[2]، وطالبوا أيضا بتغير هيئة المحلفين وإعادة السلطات القديمة للقضاء، وإقرار التعليم بالعربية، ذلك أن مقاومة إخواننا في الدين بالمدرسة الفرنسية ترتبط بمشاعر سامية ورفيعة وجديرة بشعب يريد أن يبقى وفيًا لأصله".

وقام أحد القادة من ضواحي سطيف بكتابة جوابا بالعربية، وتنوعت مطالبه حيث طالب هذا الأخير بـ: التعليم بالعربية والقرآن الكريم، والعودة إلى العدالة، وتمثيل المسلمين في المجلس الأعلى للجزائر وفي البرلمان. ورفض أيضا مبدأ الانتخاب الذي يُولد الاختلاف ويسبب اضطرابات يتم بواسطتها انتخاب أناس سيئين[3].

ولقد مثلت دعوى تسمى دعوى أهالي قسنطينة، اتجاه آخر وهو اتجاه البرجوازية سبق لهم أن تفرنسوا. ولقد اقترح هذا الاتجاه بلباقة دخول بعض المسلمين إلى مجلس الحكومة، وإنشاء 15 منصبا لمفوضين يحضرون الاجتماع مع حق التصويت لدى لجنة شيوخ دائمة بثمانية عشر عضوا[4].

إن هذه الشهادات رغم أهميتها إلا أنها لم تكن كافية ولم تُقنع جول فيري وزملائه، ولهذا السبب قررت لجنة جول فيري أن تُعين سبعة أعضاء من اللجنة يقودهم جول فيري للتحقيق في

---

[1]– شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 72.

[2]– **قانون الأهالي:** تم إصداره من طرف السلطة الفرنسية 28 جوان 1881م، بعد اندلاع ثورة بوعمامة وهو عبارة عن إجراءات قمعية ونصوص استثنائية، فرضت على الشعب الجزائري، وذلك إثر فشل ثورة 1871م، وبقي ساري لغاية 1944م. أنظر: رابح لونيسي وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر (1830– 1989م)**، دار المعرفة، الجزائر، [د، ت]، ج2، ص 85.

[3]– شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 72.

[4]– المرجع نفسه.

الميدان واستغرقت رحلة التحقيق 53 يوما من 19 أفريل إلى 4 جوان 1892م، وقطعت اللجنة 4000 كلم. ولقد استطاعت اللجنة جمع آراء والتماسات الأوروبيين والمسلمين في حوالي 102 مركزا من بينها 89 قرية، من قرى الاستيطان وقد حاول جول فيري أيضا أن يستمع إلى أقوال غير السياسيين[1].

أما إذا تحدثنا عن موقف الجزائريين من لجنة جول فيري، فنجد أنهم استغلوا الفرصة لطرح انشغالاتهم منها، وهذا ما تُبينه تلك العرائض التي تم جَمعها. ومن بين المواضيع التي تناولتها هذه العرائض ما يلي: قضية تمليك أراضي العرش، والسماح للإيطاليين وللإسبان والأوروبيين عامة من شراء أراضي جزائريين، في حين تحويل ملكية الأرض من الأوروبيين إلى الجزائريين وهذا تبعا لما نص عليه قانون 30 ديسمبر 1887م[2].

إن المطالب التي عرضها الجزائريون، قد شاركت فيها مختلف فئات المجتمع، وكانت غالبيتها مطالب جماعية. وقد لاحظ كومبس وهو أحد أعضاء اللجنة، أن الجزائريين اعتبروا اللجنة كأمها مرسلة من السّماء، حيث أعلنوا عن تفضيلهم في الحفاظ عن اللغة العربية والعادات والتقاليد الوطنية، واحترام الشريعة الإسلامية وتخفيف الضرائب، وإلغاء الأنديجينا، وطالبوا بعدم إلزامهم بتغير الحالة المدنية عن الطريقة الفرنسية واتخاذ الألقاب العائلية وتغير تلقيب الأسماء، ولهذا ذكر جول فيري في مقولته: "أن الجزائريين لا يشتكون سوء المعاملة رغم أنَّ الفقر والحرمان دليل عن سوء حالتهم" [3].

وقد أشار أحد نواب البرلمان في إحدى الجلسات وذلك يوم 02 مارس 1891م، إلى أن الجزائريين– الأهالي– لا يشتكون لعدالتنا فرد عليه النائب غيشار بقوله: "لماذا إذن لديك60.000

---

[1]– شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 819.

[2]– جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1994، ص 135.

[3]– حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 231.

رجل عسكري للتحكم فيهم"[1]. والذي أثار انتباه جول فيري حين ترأس لجنة الشيوخ – وهو ما أشار إليه في مذكراته– صمت هذه الفئات اليائسة الذي اعتبر احتجاجا شديد اللهجة، وعبر عليه بما يلي: " لقد شاهدنا تلك القبائل التي يرثى لحالها، والتي يطردها الاستيطان من أراضيها، فتقع تحت وطأة الحجر، ثم يزيدها القانون الغابي تشريدا وتفقيرًا، وقد بدا لنا أن ما يحدث هناك أمر لا يشرف فرنسا وأنه يتنافى مع العدل والسياسة الرشيدة ولا شك أن هذا المنطق يتنافى تماما وواقع الاستعمار الذي لا يؤمن ولا يعمل لا بشرف ولا بعدالة، فالواقع الذي يعيشه الجزائري ليس وليدا لإدارة الاحتلال لفترة الثمانينات أو التسعينات من القرن التاسع عشر"[2].

وهذه المقولة تعبر على لسان جول فيري، مُنظِر السياسة الاستعمارية الفرنسية، على إخفاق سلطات الاحتلال في تسيرها لشؤون الجزائر، وقد اثبتته سياسة الرفض من طرف الجزائريين والتي تجلت في بقاء المقاومة بكل أشكالها بما فيها الصمت الذي أشار إليه جول فيري بأنه احتجاج شديدة اللهجة[3].

أما شهادات الأهالي، فقد عبر جول فيري بأنها كانت عفوية بدليل ما اتسمت به أقوالهم من واقعية، وقد عبر عن تَأثُّره بالثقة التي لمسها لديهم، رغم الشهادات الشخصية والعرائض التي لم تكن كافية، بحيث تأخرت الحكومة العامة عن تقديم شهادات لـ350 من القياد والقضاة والمفتيين[4].

وقد أشار جول فيري إلى وضع الجزائريين الذي يدعو إلى الشفقة بقوله: "استقبلونا وكأننا رسل العناية الإلهية، ويجدر بنا الحديث هنا عن وصف البرلمانيين لواقع الجزائريين وانشغالاتهم

---

[1]– حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 231.

[2]– سعيد مزيان: **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871– 1914م)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2010، ج1، ص 368.

[3]– المرجع نفسه: ص 369.

[4]– حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 232.

بحيث يتبين لنا من خلال وصفهم لواقع الجزائر، معاناة الجزائريين في ظل الحكم المدني، ولقد كان يتخلل هذا النقاش بعض الصراعات بين النواب وخاصة في موضوع الميزانية، وكما تم طرح قضية استفحال نفوذ الكولون وخاصة منهم الأجانب[1].

وهذا ما ذكره بوليات في مداخلته الخاصة بوضع الجزائر خلال جلسة البرلمان في 26 فيفري 1891م قائلا: "إن الأجانب في الجزائر ينعمون بالامتيازات والتسهيلات التي رخصت بها القوانين للمستوطنين الفرنسيين، وهم الذين يشكلون خطرا على المستوطنة – الجزائر–". وهنا رد عليه الحاكم العام تيرمان معارضًا فكرته ومشيرًا إلى دور هؤلاء الأجانب فيما يُنجز من مشاريع داخل المستوطنة، مثمنا جهود الإيطاليين والإسبان الذين يقومون على تطوير إنتاج الحلفاء، الذي يُدخل أرباحا طائلة لفرنسا[2].

لقد كانت الميزانية من بين أهم القضايا التي انشغل بها نواب البرلمان كما ذكرنا ذلك سابقا؛ إذ كانوا دوما يشيرون إلى أن الحكومة الفرنسية تستنفذ أموالا طائلة لتمويل المشاريع الاستيطانية وكذلك الحد من الكوارث الطبيعية[3].

ولقد أصبح المسيرون المحليون في الجزائر ينفقون من المال العام أكثر ما تنفقه فرنسا علما أنه إلى غاية 1891م، كان البرلمان يوقع على ميزانية دون مناقشتها في كثير من الأحيان مع تسجيل تلاعب في الميزانية، ويظهر ذلك مثلا في عدم تسديده أجرة العمال الجزائريين الذين سُخروا لمحاربة الجراد[4].

---

[1]– حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 232.

[2]– سعيد مزيان: المرجع السابق، ص 369.

3- Didier guignard: **La mise en place de l'administration colonial en Algérie**, [N,P], Paris 2006, p 12.

[4]– ip ,id..

ويذكر السيد بوليات في تقريره الخاص بالأوضاع العامة للجزائريين مايلي: " في 1888م سجل 800.000 يوم عمل أداه هؤلاء الأهالي المساكين، لم تدفع لهم أجرتهم رغم أن الحكومة خصصت 5.500.000 فرنك لمحاربة الجراد وللِتَخفيف من الخسائر الناجمة عنه وفي 1889م سجلنا 16 ألف يوم عمل، وقد دفعت للعرب الأجرة ولكن بأقل، وقد تقاضى الأهالي أجرتهم بوصل لكن دون تعيين مكان صرفه والاستفادة منه، فصار هؤلاء يركضون بحثا على ما يُدفع لهم." ولقد رد عليه نائب عن الكولون وهو موغان[1] بقوله: " بأن ذلك من مهام المحاسبين"، فكان رد النائب بوليات: " إن هؤلاء المساكين لا يعرفون لغتنا ويجهلون التعقيدات الإدارية الفرنسية "[2].

ونجد أن الصراع الذي كان بين النواب الفرنسيين ونواب الكولون حول الميزانية، قد اشّتد أكثر في سنة 1889م، وهذا بسبب زيادة سلطة الكولون داخل البرلمان بعد فوزهم في الانتخابات وألحوا من أجل العمل على حصول الجزائر على ميزانية خاصة[3]، وهذا ما يوضحه لنا تدخل أحد نواب في جلسة البرلمان في 02 مارس 1891م حيث قال: " إن تخصيص ميزانية خاصة للجزائر سيجعل فرنسا غير ملزمة بتقديم الدعم والمساعدة لها، على عكس من ذلك فإن الاشتراك في الميزانية الواحدة يفرض على فرنسا الوقوف إلى جانب الجزائر ودعمها ماديا في كل الظروف"[4].

ولقد كان نقاش الميزانية يُستغل من قبل بعض النواب الفرنسيين لطرح قضايا الجزائر. ففي فيفري 1888م، قام أحد النواب بمناسبة التصويت على ميزانية الجزائر بشجب سياسة الجمهورية المطبقة في الجزائر، بحيث شدَّد هذا الأخير على ضرورة حد المظالم والتنكيل المتحكم

---

[1]– **موغان:** عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيس المجلس العام بالجزائر، وأثناء توجده في الجزائر شغل أيضا منصب رئيس بلدية البليدة، وكان صاحب المطبعة التي تسيطر على أربع جرائد هامة. أنظر: شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 82.

[2]- Didier guignard: op-cit, p 13.

[3]– حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 218.

[4]– المرجع نفسه: ص 219.

في رقاب الأهالي، ثم فضح الامتيازات الانتخابية لفرنسيس الجزائر وطالب منح المسلمين حقوقا سياسية وكانت مسألة تمثيل الأهالي في المجالس والبرلمان إحدى أهم القضايا التي اهتم بها بعض النواب الفرنسيين والأحرار[1].

وكما كانت مسألة الضرائب ونزع الملكية من بين أهم القضايا التي تناولها الجزائريون في عرائضهم[2].

وأثناء تواجد لجنة جول فيري بالجزائر، لعب كل من شارل جونار وكميل صابتيه دورا مهما، فنجد أن الأول كان مؤيدا لأفكار جول فيري كما ذكرنا سابقا، بحيث طالب جونار بإنشاء مكتب للجزائر في باريس، وإلغاء الإدماج الذي طالب به الكولون والاكتفاء بالمراقبة الإدارية على أن تكون مهمة المكتب السهر على مصلحة السياسة الفرنسية، ورد الكولون على ما اقترحه جونار واللجنة بالقيام بمظاهرة ضدهم سنة 1892م[3].

ومن بين ما اهتم به جونار أيضا اقتراح فكرة دمج بين المجتمعات الموجودة داخل الجزائر وهذا لتحقيق تقارب بينهما لضمان أمن مستدام داخل المستعمرة، وهنا أشار إلى المجتمع الأوروبي والمسلم اللذان يعيشان في منطقة واحدة (ويقصد هنا الجزائر) ولا يعرفان بعضهما البعض[4].

---

[1]– حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 218.

[2]– عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول الملكية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830– 1962م)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2008، ج1، ص 365.

[3]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1830– 1900م)**، ج1، ص 531.

[4]– جمال خرشي: المرجع السابق، ص 301.

وأثناء انشغال لجنة جول فيري بفرنسة القضاء الإسلامي والمصادقة على قانون الأهالي صرح جونار في مذكرة نشاطاته قائلا: " إن إصلاح القضاء الإسلامي هو صورة للعربي المسحوق بفعل قوانين الأنديجينا الإجرائية "[1].

وفيما يتعلق بتأسيس الحالة المدنية، فقد صرح جونار أنها بمثابة عملية لإفقاد الجنسية وبهدف تحضير صهر الأعراق والأجناس، ويرى أن هذا القانون لم يقم بفرنسة أسماء الأسر والعائلات للأنديجان بشكل قطعي[2].

أما صابيته فكان له هدفه والذي عمل على تطبيقه؛ وهو إحداث الانقسام بين الجزائريين استنادا على نظرية الأعراق والإنثروبولوجيا الجديدة، وذكر صابيته أن في الجزائر ثلاث أجناس وهم العرب والشاوية والقبائل. وسعى إلى فرنسة قبائل الزواواة وإعدادهم إلى الاندماج، باعتماد النظم المحلية (الأعراف) وسياسة التفريق. واستطاع صابيته أن يؤثر على أعضاء اللجنة مثل بوليات وفرنك وشوفو وغيشار، واتفق معه في ذلك بيردوا الذي يؤمن بسياسة فرق تسد وأكد على ضرورة انفصال العرب والقبائل[3].

ج- تقارير لجنة جول فيري: (jules ferry)

- **تقرير شارل جونار : (Charles Jonnart)**

لقد كانت لجونار علاقة بلجنة التحقيق البرلمانية، وتجلت هذه العلاقة أكثر عندما كلفه البرلمان باعتباره نائبا وفًيا ولاعتبارات أخرى، من بينها أنه كانت آراءه منسجمة مع آراء اللجنة بصفة عامة، لهذا كلفته اللجنة بإعداد تقرير حول ميزانية الجزائر وهذا سنة 1893م.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1830- 1900م)**، ج1، ص 537.

[2]- جمال خرشي: المرجع السابق، ص 354.

[3]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1830- 1900م)**، ج1، ص 531.

تميز تقريره بغزارة معلوماته ومحتواه السياسي، ودقة أسلوبه وأفكاره، وكذا معرفته لشؤون المجتمع الجزائري[1].

محتويات تقرير شارل جونار 1892م:

- **سياسة الاستيطان:**

يرى شارل جونار أنه على فرنسا الاعتماد على سياسة التقارب بين المستوطنين والأهالي وإلغاء قانون الأهالي، لأن هذا القانون إن واصلت فرنسا تطبيقه وبشدة على الأهالي، فإنه لن يأتي لها بنتيجة داخل المستعمرة. وكان يُلح على ضرورة تحقيق الأمن ليس بالمزيد من القمع لكن بواسطة معاملة الأهالي أكثر عدلا حيال المجتمع المغلوب على أمره[2]، وإنشاء تنظيم إداري قائم على احترام حقوق الأهالي[3].

وقد صرح شارل جونار قائلا: " أنه إذا أردنا إرساء احتلالنا للجزائر على أسس متينة لا تنهار فلا مناص من تمتين علاقاتنا مع المسلمين الجزائريين بوشائج أقوى من التي تربطنا بهم حاليا وتُخضعهم لهيمنتنا، وبعبارة أوضح يجب تعطيل القوانين الاندماجية، والتخلي عن السياسة الفوضوية في إنشاء المزيد من البلديات الكاملة الوظائف، ومراقبة تصرفات الإدارة"[4].

وبهذا فإن ما اقترحه يهدف إلى رغبته في الدمج بين الأهالي والمستوطنين ويقول أيضا: "إن فرض الرقابة على سلوك الإدارة أمر ضروري ومستعجل في الجزائر، أكثر من أي مكان آخر وهذا نظرا للتجاوزات الخطيرة والتعسف في استغلال السلطة وتبديد المال العام"[5].

---

[1]– شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 830.

[2]– العربي إيشبودان: **مدينة الجزائر تاريخ العاصمة**، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 305.

[3]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900– 1930م)**، ج2 ، ص ص 524، 525.

[4]– المرجع نفسه.

[5]- Milliot Louis: op-cit, p 30.

بالإضافة لذلك صرح قائلا: "يمكن الخطأ في اعتقادنا أن الأهالي يمكن أن يصبحوا فرنسيين بمجرد إخضاعهم إلى المؤسسات الفرنسية"[1].

ومن بين ما نص عليه تقريره أيضا تأسيس ديوان مُكلف بتفعيل السياسة الجزائرية، وهذا من أجل الوصول إلى نتيجة ألا وهي قيام سياسة منسجمة مع المطالب الوطنية للأهالي، واقترح أيضا تأسيس مجلس بالجزائر مهمته توزيع الاعتمادات المالية داخل المستعمرة[2].

- **البلديات المختلطة:**

فقد اقترح شارل جونار في تقريره تشكيل هيئة عبارة عن مجلس موسع يكون مقرها الجزائر، ويتم فيها دمج الدواوير الملحقة في محيط البلديات المختلطة ويمثلها جزائريون.

كانت هذه أهم مقترحاته خلال تقريره الذي تم توزيعه فيما بعد على نواب البرلمان في بداية الدورة البرلمانية لسنة 1892م، وقد حاول بصفة عامة تقديم بعض الإصلاحات لضمان تثبيت السيطرة الفرنسية في الجزائر[3].

3- موقف المعمرين من تقرير شارل جونار:

لقد رد المعمرين على محتويات تقرير جونار بالقيام بمظاهرة ضده وضد رئيس لجنة جول فيري، وذلك يوم 16 فيفري. وقدموا الكثير من الانتقادات له، من بينها أنه ناصر الأهالي بصفة خاصة والعرب بصفة عامة وأنه انحاز كثيرا للأهالي، بل حتى لجنة جول فيري لم تسلم من هذه الانتقادات[4].

---

[1]- حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 243.

[2]- Milliot Louis : op-cit, p 30.

[3]- سعد الله أبو القاسم سعد الله: **الحركةالوطنية الجزائرية(1900- 1930م)**، ج2، ص ص 529، 530.

[4]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص ص 831، 832.

كما أحدث تقريره نقاشا حادًا داخل البرلمان، ولقي معارضة شديدة من قبل نواب الكولون خاصةً أوجان إتيان وتومسون الذين رد عليهم بقوله: "إن وضع مصير الأهالي بين أيدي المستوطنين أو منتخبيهم يعني إنكار حقهم في العدل وتعريضهم للاستغلال الفاحش، الذي لا يترفع عن التستر وراء النصوص القانونية بطريقة غير أخلاقية "[1].

ومن خلال قوله نستخلص أنه حاول الدفاع عن مصالح الجزائريين وأنه تحمل مسؤولية ما يحدث من تجاوزات إلى الإدارة ومن ورائها الكولون[2].

ثانيا: تقرير جول فيري(Jules Ferry)

أهم ما احتوى عليه تقرير جول فيري هو تنظيم المستعمرة وصلاحيات الحاكم العام في الجزائر. ورأى جول فيري أيضا أن البلديات الكاملة الصلاحيات بمثابة استغلال للأهالي ويرى ضرورة الابتعاد عن تهميش الأهالي، وتوفير الظروف المناسبة مركزًا خاصة على التعليم.

ولقد رفض المستوطنين تقرير جول فيري، واعتبروا كل ما اقترحه شبيه بسياسة نابليون الثالث – تشارلز لويس نابليون بونابرت–، ولهذا قاموا برفع شعارات ضده لا لقانون الإمبراطوري[3].

ثالثا: تقرير إيميل كومبس(Emil combes)[4]

وتناول تقريره تعليم الأهلي واقترح من خلاله تمديد مدة الدراسة من 3 إلى 6 سنوات، كما تناول أيضا تنظيم وإنشاء المدارس العربية[5].

---

[1]– حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 184.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– Jean-pierre Luizard : **Le choc colonail et L'islam (les politiques religieuses des puissances coloniales en terres d'islam**, [N,P], Paris, [S,D], p 10.

[4]– **إيميل كومبس:** انتخب لمجلس الشيوخ 1891م، وكان عضو في اليسار الديمقراطي، قدم نفسه كمرشح سياسي 1881م، وانتخب نائب لرئيس عام 1893– 1894م، توفي في 25 ماي 1921م. أنظر: شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص ص 338، 339.

[5]– المرجع نفسه: ص ص 837، 838.

رابعا: تقرير كلمجان(Clamageran)[1]

أهم ما احتوى عليه تقريره تبسيط نظام الجباية التقليدي، واقترح دمج ضريبة العشور[2] والحكور[3]، وتعميم العشور الساري، وتخفيف ثقل الضرائب[4].

خامسا: تقرير غيشار (Jule Guichard)

واحتوى تقريره على النظام الغابي، ورأى أنه من المستحيل تطبيق قانون الغابات الفرنسي على الجزائر[5].

سادسا: تقرير إسحاق(Isaac)

يرى أن المسلمين التابعين للبلديات الكاملة الوظائف لهم الحق في المشاركة في الانتخابات التشريعية[6].

سابعا: تقرير فرنك شوفو (Franck cheveau)

قدم تقريرا حول الملكية العقارية وعمل على تنظيم العقار وسجلاته المختلفة[7].

---

[1]– **كلمجان:** ولد في 25 مارس 1825م، عُين كمساعد في باريس، شارك أيضا في مناقشات الجمعية العامة للكنيسة الكاثولكية في فرنسا. أنظر: شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص ص 837، 838.

[2]– **العشور:** ومعنى هذا المصطلح ما يُؤخذ من تجار دار الحرب إذا مروا في بلاد الإسلام. أنظر: أحمد مهدي شويخات، **الموسوعة العربية العالمية**، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز، السعودية، 2004.

[3]– **الحكور:** ويعني هذا المصطلح إيجار أراضي العزل. أنظر: شارل روبير آجرون: المرجع نفسه: ص 463.

[4]– **العشور الساري:** وهو ضريبة يقدر مبلغها بإعداد المحاريث الضرورية بحرث مساحة معينة 10 أو 11 هكتار وتقسيمها بمبلغ 40 فرنك. أنظر: شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص ص837، 838.

[5]– المرجع نفسه: ص 839.

[6]– المرجع نفسه: ص ص837، 838.

[7]– المرجع نفسه.

خلاصة:

حاولت لجنة جول فيري حينما وفدت إلى الجزائر تقصي شؤون الجزائر، وكانت تهدف إلى تقديم إصلاحات للأهالي شملت مختلف الميادين مستخدمة شتى الأساليب لكشف واقع الأهالي ومعاناتهم من سلب ملكياتهم، وفرض ضرائب عليهم وغيرها.

ولقد كان أحد الأعضاء البارزين في هذه اللجنة، هو الحاكم العام شارل جونار، الذي سعى إلى اتباع أسلوب مغاير اتجاه الأهالي، والمتمثل في معاملتهم بلين بعيدا عن الشّدة وقد تبين هذا خاصة من خلال تقريره 1893م، الذي قدمه إلى البرلمان.

الفصل الأول:

شارل جونار حاكم عام على الجزائر.

تمهيد

أولا: عهدة شارل جونار الأولى (03 أكتوبر 1900- جوان 1901م).

ثانيا: عهدة شارل جونار الثانية (ماي 1903- 28 فيفري 1911م).

ثالثا: عهدة شارل جونار الثالثة (30 جانفي 1918- جويلية 1919م).

خلاصة.

تمهيد:

تعاقب على حكم الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي العديد من الحكام العامون الفرنسيين الذين استطاعوا الوصول إلى الحكم، وحكموا الجزائر لفترات من الزمن. نذكر من بينهم الحاكم الفرنسي شارل جونار؛ الذي رُشح لأن يكون حاكم على الجزائر، وهذا راجع لأسباب من بينها أعماله مع لجنة جول فيري وكذلك تقريره 1892م، كل هذه الأسباب رشحته كحاكم عام على الجزائر.

حكم شارل جونار الجزائر من 1900 إلى 1919م، وانقسمت فترة حكمه إلى ثلاث عهدات كما ذكرنا هذا سابقا. وحاول خلال وجوده بالجزائر تطبيق سياسة أهلية وسعى لإدخال إصلاحات شملت العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سنتطرق إليها في هذا الفصل.

ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هي أهم الإصلاحات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي حاول جونار تطبيقها إبان عهداته الثلاث بالجزائر؟

أولا: عهدة شارل جونار الأولى(03 أكتوبر 1900- جوان 1901م)

بمجرد تقلد شارل جونار منصب حاكمًا عامًا على الجزائر، ومنذ الأيام الأولى لعهدته بدأ بفرض العديد من المنشورات والقوانين الإدارية، والتي شملت العديد من الميادين، وكان يهدف من ورائها إلى تطبيق إصلاحات من أجل إعادة تنظيم الجزائر، ومن بين هذه المنشورات والقوانين قانون 19 ديسمبر 1900م[1].

أ- قانون 19 ديسمبر 1900م:

عند تعيين شارل جونار سنة 1900م حاكم على الجزائر، مَنح الحكم الذاتي المالي للجزائر وحاول تجسيد هذا بإصداره قرار 19 ديسمبر 1900م[2]، وصرح قائلا: " أنا لا أتردد بأن أعلن الميزانية الاستثنائية التي لن تكون بالنسبة لنا خيمة للنوم، بل إنها ستكون بداية لحقبة من الإصلاحات المضنية"[3].

ويُعتبر هذا القانون من أهم التشريعات التي أصدرتها فرنسا للجزائر. ولقد دافع عن هذه الفكرة منذ عام 1892م، وأصر بعد تعيينه على ضرورة تنفيذ سياستة، وقال بهذا الصدد: " كان الواجب الأول لي، واجب حتمي لتحقيق هدفي ما يسمى ميزانية خاصة، وقد دعيت مرارا في البرلمان بأن اللامركزية المالية الحكيمة تكون مرافقة ومنشطة للامركزية الإدارية. وبناء على طلبي

---

[1]- عبد القادر خليفي: **أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسة والثقافية بتونس والجزائر (1899- 1983م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 07.

[2]- المرجع نفسه.

[3] - Charles Jonnart **: Discours de M. Jonnart Gouverneur Général de l'Algérie Au Banquet du conseil Général de constantie (6 Maras 1908)** , imprimerie Administrative victor Heintz, Alger, 1908 , p 07.

علمت بأن صديقي فالديك روسو يأسف كثيرا وكان على استعداد لدفع التصويت من قبل المجالس، إن الميزانية الخاصة تضمن للجزائر كامل إيرادتها، والتخلص من فائضها واستيعابها من قبل ميزانية العاصمة والهروب من تقلبات السياسية في اليوم. اليوم لأسوأ السياسات حتى الآن للجزائر في كل عام، يتم مناقشة الاعتمادات من الخدمات الرئيسية من جديد، وستقوم وزارة المالية باستيعاب بعض الافتراضات التي تميل إلى إعطاء أقل إلى المستعمرة وأطلب منها المزيد. لم يكن لديه ميزة سوى منح الجزائر هذا الضمان الثمين جدا، والأمن للغد، ويجب علينا أن نهنىء بشدة للحصول على ميزانية مستقلة"[1].

وسعى جونار على شغل نشاط كل من المستوطنين واليهود في شئ بنائي، بدلا من تركهم يتناحرون على لاشئ[2]. ونادى الكولون ومؤيدوهم بهذا القانون منذ وقت بعيد. وأعطى هذا القانون للجزائر ميزانية خاصة يقترحها الحاكم العام ويناقشها النواب الماليون[3]، وقد صرح جونار قائلا: " هذه في الأخير آفاقنا الواسعة، ويمكننا اليوم، بعد قياس مدى احتياجاتنا، التي أنشئت جرد للموارد الحالية والمستقبلية إعداد مهمة طويلة الأمد، وبعد الكثير من الشكوك والتجربة والخطأ تحديد مصير شُعب الجزائر في الغد ليتحرر ويكون مسؤول"[4].

ومَنح هذا القرار للمعمرين الأوروبيين الاستقلال المالي بالجزائر، بحيث مكنهم من التصرف المطلق في شؤونها وخيراتها. وهكذا فبمجئ شارل جونار حقق الكولون حلمهم في إنشاء حكم ذاتي

---

[1] – Charles Jonnart: op-cit, p 06.

[2]– جلال يحي: **السياسة الفرنسية في الجزائر من(1830 إلى 1960م)**، دار المعرفة، القاهرة، 1995، ص 264.

[3]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900– 1930م)**، ج2، ص 28.

[4] -Charles Jonnart: op-cit, p 07.

كامل في الشؤون المالية والمدنية للجزائر[1]، ونجد أن هناك من الإداريين والكُتاب الفرنسيين قد أطلقوا على الحكم الذاتي بقانون اللامركزية سياسيا[2].

ومهما كان اختلاف اسمه ومعناه، فإن هذا القانون يُعتبر بمثابة يد حرة قد أُعطيت إلى الكولون لكي يُديروا الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر، لأنه قد خولهم قوة مراقبة الميزانية الجزائرية، وشبكة الخطوط الحديدية، والموصلات والغاز والكهرباء[3].

ولقد سمح لهم بالإشراف على الأشغال العامة والسعي إلى مراقبة تطوير موارد البلاد وقد قال جونار: "لم تشهد الجزائر أبدا مثل هذا البرنامج الكبير، إنه يوفر إنفاق أكثر من مائتي مليون التي تشغل موارد القروض والاحتياط النقدي، وستقدم مساهمة الصندوق الاحتياطي من الفوائض. وتبعا للنمو الثابت، تظهر في إيرادات الميزانية. عند عملية القرض، فإنه يظهر كفعل حكيم وبعيد عن النظر وإدارة الوقت حيث يمكن للميزانية العادية تلبية خدمة الفوائد والاستهلاك، والغُرف مثل الحكومة كانا يدركان منذ الساعة الأولى أن تعهد الاقتراض في المستقبل آمن، وفي مأمن من أي نزاع خطير"[4].

وهكذا فإن الكولون قد حصلوا بذلك القانون على القوة التي شنوا من أجلها أكثر حملات الضغط السياسي منذ السبعينات من القرن الماضي، وكان واضح إبان هذه الفترة تناقض السياسة

---

[1]- يحي بوعزيز: **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه(1912- 1948م) ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 01.

[2]- **قانون اللامركزية سياسيا:** ويعني الحكم الذاتي واللامركزية مصطلح استعمله شارل جونار، وقد أطلق عليه أيضا بقانون الشخصية المدنية، أما الجزائريون فقد أسموه بسلطة الكولون الحقيقية دي فاكتو لأنه بسط نفوذهم في الجزائر. أنظر: جلال يحي: المرجع السابق، ص 265.

[3]- المرجع نفسه.

[4] -Charles Jonnart: op-cit, p 11.

الفرنسية فبينما كانت الجمهورية الثالثة تحاول إدماج الجزائر في فرنسا، كانت تمنح الجزائر شخصيتها المحلية أو الحكم الذاتي[1].

وكما قد يظن البعض أن القانون الذي جاء به شارل جونار، قد أعطى الجزائر حق تقرير المصير حينما خلع عليها الحكم الذاتي، ولكن لسوء الحظ لم يكن الأمر كذلك؛ الحقيقة أن الجزائر كانت تحت الحكم الذاتي في حالة أسوء مما كانت عليه سابقا، لأن هذا القانون كان بمثابة وسيلة لإفقار الجزائريين[2].

ولذلك فإن قانون 19 ديسمبر1900م كان يمثل انتصارًا للجزائر(الفرنسية)، لأنه بالإضافة إلى منح الكولون السلطة في الميزانية وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قد منحهم السلطة الكاملة على الأهالي أيضا[3].

ولو أردنا توضيح المعنى الحقيقي لهذا القانون، فمن وجهة نظر الكولون، كان انتصارا كبيرا ولكن من وجهة نظر الجزائريين كان نكبة قاسية[4].

ب- <u>تنظيم العمالات والدواوير :</u>

لما تسلم شارل جونار منصبه بادر في أكتوبر 1900م، إلى دعوة عُمال العمالات إلى بعض الإصلاحات الإدارية لتعزيز صلاحياتهم، وإعادة تنظيم إدارة شؤون الأهالي. ومن بين الإصلاحات التي اتخذها جونار ضمن مخططه الخاص، والهادف إلى خلق تنظيم إداري جديد

---

[1]- محمد بلعباس: **<u>الوجيز في تاريخ الجزائر</u>**، دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص 15.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- أبو القاسم سعد الله: **<u>الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930م)</u>**، ج2، ص ص 83، 84.

قرر أن يجعل أولئك الموظفين أمناء عامين للعمالة، بحيث تكون أوضاعهم الإدارية أفضل وسلطتهم أوسع نظرا لكونها تشمل كافة تراب العمالة، وتَحقق مراده فورا بإصداره مرسوم 11 جانفي 1901م[1]، الذي نص على تزويد كل عمالة بأمين عام ثان مكلف بالشؤون الأهلية وبمصلحة الشرطة العامة(الأهالي والأوروبيين)، بالإضافة إلى قيام عمال العمالات بإصدار قرارات متباينة تهدف إلى تحديد وتقليص وظائف الأمناء العامين الجدد وتحويلهم إلى رؤساء مكاتب إضافيين[2].

أما شارل جونار فكان موقفه من هذا حازما عن طريق برقية في 27 جانفي 1901م ورد فيها: " أهم شئ هو أن يكون لهذا الموظف دور نشيط أن يتفرغ للقضايا المتعلقة بوظائف الشرطة ولمراقبة الأهالي في البلديات المكتملة الوظائف"[3].

وكان جونار يسعى إلى تطبيق المزيد من الإصلاحات التي سبق وأن أَعلن عنها في تقريره سنة 1892م، المشار إليه سابقا. وكان يرى أنّ العمالة هيكلًا إداريًا غير مناسب ، وبالتالي لم يكن هناك حسبه أي داعي لوجود هكيل الدائرة على النمط الفرنسي، وقال في هذا الشأن: "فالدائرة جسم زائد". واعتبر نواب العمالات وسطاء لا فائدة من وجودهم بين رؤساء البلديات والعمالات، بل هم: "مجرد رؤساء مكاتب سجناء الطقوس المترفة"، وكان يتصورهم موظفين متنقلين[4].

---

[1]– شارل روبير آجرون: **المسلمون الجزائريون وفرنسا**، ج2، ص 666.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– المرجع نفسه: ص 551.

ولهذا بذل جونار كل جهوده من أجل تحقيق هدفه المنشود، وفي 25 أكتوبر 1900م أصدر منشور خاص باللامركزية الإدارية، وإعادة تنظيم العمالات والدوائر. وأعلن عن نيته في إلغاء مكاتب نواب عُمال العمالات، وأن يتخذ من هؤلاء مفتشين نشطين ودائمين في مقاطعاتهم الإدارية، ويكونون بمثابة ميسي دومنيك (Missi dominic)[1]، بحيث تتمثل مهمتهم في تحسين الأداء بأفضل الوسائل الممكنة، ولتحقيق هذا تم إصدار منشور في 27 ديسمبر 1900م[2].

وقد قام جونار بتحديد وظائف ومهام نواب عُمال العمالات، من خلال حرصهم على أن يجد الأهالي لدى السلطة ليس فقط المساواة [3]، والتي هي بمثابة حق لهم، ولكن أيضا تقديم الدعم لهم، وهذا راجع لنقص خبرتهم. وكتب، في هذا الشأن، إلى والديك روسو(Waldek rousseau) في تقرير خاص قائلاً: "لقد وضعت نواب عمال العمالات على صحوة الحصان"[4].

أما موقف عُمال العمالات فكانوا يلحون كثيرا، بعدما تمَّ تجريدهم من مهامهم المكتبية وحرموا من المستخدمين(لم يبق تحت إمرتهم سوى عون إداري واحد وخوجة، وفارس وشاوش)، وطالبوا أيضا على أن يضاعف المفتشون دورات التفتيش في مقاطعاتهم الإدارية[5].

وفي ما يخص الإصلاحات التي حاول جونار تطبيقها بهدف إدارة شؤون الأهالي داخل البلديات؛ فقد سبق أن ناقش واقترح جونار هذا وذلك بالقيام بإصلاح التنظيم البلدي، وفصل جميع

---

[1]– ميسي دومنيك **(Missi dominic)**: ويطلق هذا المصطلح على مفتشين ملكين كانوا يفتقدون المناطق تحت سلطة الملوك الكارولانجيين، وخاصة شارلماني. أنظر: شارل روبير آجرون: **المسلمون الجزائريون وفرنسا**، ج2، ص 667.

[2]– المرجع نفسه: ص 551.

[3]– بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من (1830 إلى 1989م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1، ص 230.

[4]– شارل روبير آجرون: **المسلمون الجزائريون وفرنسا**، ج1، ص 668.

[5]– المرجع نفسه.

الدواوير عن البلديات المكتملة الوظائف، التي أُلحقت بترابها بكيفية عشوائية، غير أن هذه صَعُبَ تطبيقها، وهذا لأسباب مالية وأخرى سياسية، نذكر من بينها:

- ✓ أنّ معظم البلديات الأوروبية لم تكن تعيش سوى ما تُحصِله من ضرائب لدواويرها.
- ✓ أنّ التخلي عن جميع الدواوير التي سبق أن ضُمت إلى البلديات كان يستوجب تكيفًا جديدا للموارد البلدية، وإنشاء صندوق مشترك يُخصص لحاجيات البلديات[1]، أوتغيير أسلوب احتساب الضريبة على السلع البحرية، واعتبر هذا بمثابة أعباء لم يكن في وسع الجزائر تحملها حينذاك[2].

ونتج عن تحويل البلديات إلى بلديات كاملة السلطة تزايد عدد المستوطنين، وهذا بفعل سياسة الطرد المنظم للجزائريين منها، وإحلال المستوطنين محلهم[3].

وقام أيضا بتحويل المناطق العسكرية إلى بلديات مختلطة، استقر بها عدد من الأوروبيين وتم تسجيل بها 12 بلدية مختلطة في عام 1900م[4].

وطالب أيضا بإنجاز أبسط الإصلاحات البلدية، وهي إلحاق الدواوير بالبلديات المختلطة وإقترح هذا على رؤساء البلديات، ووجه رسالة إلى لجان المالية يقول: "إن من الخطأ أن لا نفرق بين إدارة الأوروبيين وإدارة الأهالي، وأن نطبق على هؤلاء مؤسسات وتنظيمات، لا تناسب سوى أكثر الحضارات تطورا وتتميز بذهنية مختلفة"[5].

---

[1]- شارل روبير آجرون: **المسلمون الجزائريون وفرنسا**، ج1، ص 668.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 230.

[5]- المرجع نفسه: ص 231.

وفي جوان 1901م اقترح أحد المندوبين يدعى فيرولا(Vérola)، على اللجان المالية إخضاع الأهالي جميعا من الآن فصاعدا إلى سلطة الحكام، وتسليم الدواوير، التي ضُمت من طرف البلديات المكتملة الوظائف إلى البلديات المختلطة، ولكن هذا الاقتراح رُفِض بإعتباره يؤدي إلى عرقلة المشروع الاستيطاني وإدماج الأهالي[1].

غير أن اللجنة المالية العربية، اتخذت نفس الموقف وبررته بما جاء على لسان الحاكم العام من حجج منها؛ أن يتم جمع الدواوير كلها في بلديات أهلية، تُوضع تحت السلطة المباشرة للحاكم العام، وكذلك ضرورة قصر البلديات مكتملة الوظائف قدر الإمكان على الأوروبيين وحدهم، ولكن مقترحات اللجنة رُفضت من طرف الجمعية العامة[2].

وأما رئيس المجلس والديك روسو(Waldek rousseau) فقد أعلن يوم 14 جوان 1901م عن عزم شارل جونار ربط جميع الدواوير بمصلحة مركزية، بواسطة هيكلة إدارية خاصة وبكيفية تمكن من إنصاف الدواوير الأهلية[3].

ج- ثورة عين التركي[4] 1901م –إنشاء المحاكم الردعية-:

لقد أصبحت الجزائر المستعمرة مع مطلع القرن العشرين في يد سلطة المعمرين بعدما استغلوها في مختلف الميادين، سواء من ناحية مصادرة الأراضي أو السطو على ممتلكات الأهالي

---

[1]- شارل روبير آجرون: **المسلمون الجزائريون وفرنسا**، ج1، ص ص 668، 669.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- **عين التركي:** تقع قرية عين التركي على بعد تسعة كيلومتر جنوب شرق مدينة مليانة؛ ويذكر أن مليانة سابقا كانت تابعة حسب التقسيم الإداري الاستعماري لعمالة الجزائر، وهي موضوع البحث بإعتبارها همزة وصل بين وسط البلاد وغربه ويحدها شرقا مدينة الخميس، في جبال زكار بين الأطلس البليدي شرقا، وجبال الظهرة غربا، ومن الدواوير المجاورة لها؛ دوار عدلية، ودوار حجوط. أنظر: بكار محمد: " **أحداث بلدية حمام ريغة بمليانة يوم 26 أفريل 1901م حسب تقارير الإدارة الاستعمارية**"، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، (2005)، ص 57.

وهكذا ساءت أوضاع الجزائريين بعد تكريس المضاربة على العقارات والأراضي رغم أن القانون كان يمنع ذلك[1].

ومن بين المناطق الجزائرية التي عانت من تصرفات المعمرين قرية عين التركي، والتي تعرض سكانها لقهر استعماري مجحف ومتنوع في مجالات مختلفة، ونتج عن كل هذا ثورة سميت "بانتفاضة عين التركي " والمعروفة عند الأوروبيين بمارقوريت (Marguertte)[2].[3]

منذ صدور مرسوم السيناتوس كونسولت سنة 22 أفريل 1863م، الخاص بتوزيع أراضي الأعراش وتفتيتها لتسهيل توفير الأراضي للمعمرين الأوروبيين، وهم يتعرضون لانتزاع أراضيهم وتمليكها للمهاجرين الأوروبيين. ففي تلك السنة أُنتزِعت منهم مساحة 1463 هكتار، وعندما أُلغي دوار عدلية وأُلحق ببلدية مليانة المختلطة سنة 1868م، انتزعت منهم مساحة 1799هكتار فيما بين أعوام 1877-1881م، ثم مساحة 3329 هكتارا بعد ذلك[4].

-<u>أسباب ودوافع ثورة عين التركي</u>:

- ✓ تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة، نظرا لفقدانهم معظم مصادر دخلهم الأساسية؛ وهي الأراضي الزراعية، وقطعان الماشية، بسبب سياسة مصادرة الأراضي ونقل الملكية [5].

---

[1]- يحي بوعزيز: **<u>ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين</u>**، منشورات متحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ج1، ص 15.

[2]- **Margueritte:** أطلق هذا المصطلح على منطقة عين التركي نسبة إلى الجنرال الفرنسي (Jean Auguste Margueritte) .أنظر: المرجع نفسه، ص 57.

[3]- بكار محمد: المرجع السابق، ص 57.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 15.

- ✓ قيام الإدارة الاستعمارية بعمليات تفتيش واسعة للأراضي الفلاحية قبل الأحداث في عدة مناطق ونواحي للسطو على ما تبقى منها، وتسليمها للمعمرين الوافدين. وحسب تقارير مجلس الحكومة، فإن الإدارة الاستعمارية رخصت عملية بيع الأراضي الفلاحية عن طريق المزاد العلني.
- ✓ قيام مصالح الغابات بمعاقبة عدد كبير من الأهالي في بلدية مليانة وسكان القرى المجاورة لها[1].
- ✓ إغفال فرنسا اضطهاد الأهالي الجزائريين وذلك بالتمادي في إصدار الأحكام الزجرية لأبسط الأسباب[2]، بالإضافة للسياسة الجائرة التي كانت تطبقها عليهم[3].
- ✓ ومن الأسباب أيضا: في سنة 1900م لُوحظ نقص الفلاحين الجزائريين بالمنطقة، وأصبح عددهم لا يزيد على 3206 فلاحًا، ونقصت ملكياتهم الزراعية من 9323 إلى 4066 هكتار، بينما يمتلك المعمرون الأوروبيون 51828 هكتار، وبذلك أصبح معدل ملكيات الفلاحين الجزائريين 8 هكتارات للعائلة الواحدة ذات أربعة أطفال.
- ✓ زيادة على ذلك فإن الأراضي التي يمتلكها الأهالي لا يُصلح للزراعة منها سوى 960 هكتار، أما الباقي فهي أحراش وغابات لرعي الحيوانات التي لم تسلم هي الأخرى من المصادرة، ففي سنة 1868م كان عندهم 2002 رأس بقر، و10934 رأس غنم وانخفض هذا في مطلع العشرين[4].

---

[1]– بكار محمد: المرجع السابق، ص 59.

[2]– بشير بلاح: المرجع السابق، ص 310.

[3]– عمار عمورة : **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة لنشر، [د، م]، 2002، ص 161.

[4]– يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ثورات القرن العشرين**، ص 16.

كذلك أشارت بعض التقارير أنه قبل بِضْعَة أشهر من الأحداث أُوْقِفَ ثلاثة أشخاص اتهموا بسرقة جوادين لأحد القادة من المنطقة، قُدر ثمنُهما بـ25 فرنك. وضبطوا بمدينة تيارت بالذات وكلهم ينحدرون من منطقة ثنية الحد التابعة لمليانة، وكان السيد سحاري شراقة حينها يحمل السلاح.

وكادت العملية أن تأخذ أبعادًا خطيرة بملاحقة المشتبه فيهم من قبل 20 فارسًا تابعين للقايد وأن تَتسبب في مشاكل. وحاولت الإدارة ربط هذه السرقة بما حدث في عين التركي ولهذا اتخذت القضية أبعادًا أخرى خوفا من وجود علاقة بين منطقة مليانة، وهؤلاء الأشخاص الذين ضبطوا في مدينة تيارت. أما الحكومة العامة فقامت بإصدار قوانين تمنع على الأهالي الجزائريين امتلاك السلاح، بينما استثني من هذا الإجراء المعمرين الأوروبيين[1].

ووفرت الإدارة الفرنسية عن طريق إدارة شؤون الأهالي جميع الإمكانيات لوضع الجزائريين والأجانب المسلمين تحت الرقابة [2].

وأدت هذه الظروف إلى مغادرة سكان المنطقة والهجرة خارج البلاد، ورغم احتجاج السكان ضد هذه السياسة الجائرة، وكتابتهم عدة عرائض احتجوا فيها على العودة لتطبيق قرار السيناتوس كونسولت 1863م، ولكن المجلس العام لم يصغ لهم، وطالب بمصادرة أراضي جديدة منهم لتوزيعها على المعمرين[3].

---

[1]– بكار محمد: المرجع السابق، ص 59.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ثورات القرن العشرين**، ص ص 16، 17.

2- مجريات ثورة عين التركي:

لقد بدأت مجريات ثورة عين التركي يوم الجمعة[1] 26 أفريل 1901م[2]، في بلدية حمام ريغة (قبيلة ريغة) قرية مارغريت الواقعة على بعد 9 كلم من مدينة مليانة[3]، انطلاقا من سيدي بوزار.

وقد شارك في الهجوم كل من سكان سيدي بوزار وسكان تيزي أوشير وسكان سيدي محمد بن يحي وتم تعيين قائد للثورة الشيخ يعقوب[4]. ولقد انفجرت الأوضاع عندما احتشد أكثر من مائة شخص من سكان قبيلة ريغة عند منتصف النهار، ودخلوا في مشادات نتج عنها إصابة قائدهم وقتل حارسا بلديا فرنسيا. واعترض عددا من الأوروبيين الذين خيروهم بين الدخول إلى الإسلام أو القتل فرفض خمسة منهم ذلك، وتم الإبقاء على الذين أبدوا استعدادا لاعتناق الإسلام المفروض عليهم، ومن بينهم نائب القرية والمحافظ بالنيابة والمحافظ الرئيسي للقرية[5]. وعلى الرغم من أن المتمردين تحكموا في القرية لمدة ساعات، إلا أنه لم تحصل إلا عمليات نهب قليلة، وبعدما تم

---

[1]- شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 108.

[2]- بكارمحمد: المرجع السابق، ص 58. يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، ص 17. شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 108. بشير بلاح: المرجع السابق، ص 310.

[3]- المرجع نفسه: ص 108.

[4]- **الشيخ يعقوب:** زعيم ثورة سكان عديلية وعين التركي، وبذل كل جهوده وحاول وضع مخططات لتصدي للاستعمار الفرنسي وفي 22 أفريل 1910م أقام الشيخ يعقوب زردة طعام في ضريح سيدي بوزار، دعا إليها دوار عدلية ولكن لم تشر التقارير إلى ما دار في هاته الزردة، كذلك حضر اجتماع بمنزل الشيخ محمد بن يحي وخلصوا بقررات عن القهر الاستعماري، والظلم والجور المسلط على السكان وعن العزل السياسي المطبق عليهم، وخلال الثورة تم اعتقاله وايقافه. أنظر: يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، ص 17.

[5]- المرجع نفسه: ص 18.

إنذار سكان مليانة بواسطة برقية، فإن سَرِية من القناصين قضت ابتداء من الساعة الخامسة مساءا على ما يسمى بتمرد مارغريت[1].

واعتقد رؤساء بلديات مليانة وماريغو وشرشال الذين أصابهم الذعر، بأنهم محاصرون. ولقد بعث النائب مارشال المناهض لليهود برقية مرتين على التوالي إلى رئيس المجلس من أجل المطالبة بتسليح كل المعمرين والقرى، وصرح في برقيته: "أمام هذه الوحوش الآدامية لا يصبح الانفجار الحاصل في مارغريت انقلابًا عامًا"[2].

ومنع وزير الداخلية توزيع كل أنواع الأسلحة، وصرح قائلاً: "من أجل تجنب تطور المظاهرات السياسية للمعمرين إلى صراعات دموية". وأما وحدات الجيش فقامت بإيقاف كل الأهالي الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و65 سنة[3]. واتهم المعمرون الانجليز بأنهم السبب في التحريض على هذا العصيان والتمرد[4].

وتسارعت الأحداث بشكل يصعب التحكم فيه، وانطلقت الأخبار بسرعة إلى المناطق المجاورة، مما أصاب المعمرون بالهلع على بعد 5 و7 كلم من المنطقة التي شهدت الاضطرابات ودفعهم الخوف إلى طلب النجدة من السلطات لحمايتهم من اعتداءات محتملة، ووصلت الأخبار إلى رئيس إدارة حمام ريغة[5].

---

[1]– يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، ص 17.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 108.

[4]– يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ثورات القرن العشرين**، ص 18.

[5]– بكارمحمد: المرجع السابق، ص 60.

وأشار تقرير فرنسي أنه في يوم 26 أفريل على الساعة الواحدة وخمسة وثلاثين دقيقة قُتِل 16 شخص من المعمرين، وجُرح عدد كبير منهم. وقاموا نتيجة لهذا الضغط، بتنظيم صفوفهم وأوكلوا مهمة قيادة الدفاع إلى السيد بول وفانولي، حيث تم تبادل إطلاق النَّار مع الثوار من مقر إقامتهم من أجل إرغامهم على مغادرة المكان ومقاومة هجوماتهم المتكررة[1]. ومع ذلك سقطت القرية تحت أيدي الثوار الذين استولوا على الذخيرة والمَؤُن والخيل. وتعرض مقر البلدية المختلطة حمام ريغة إلى هجوم، وبوصول التعزيزات العسكرية من المناطق المجاورة وبدعم من الدرك أصبحت المواجهة أكثر عنفا في المنطقة[2].

- موقف الفرنسين من ثورة عين التركي:

لقد تجلى موقف المعمرين من قولهم: "ثورة مارغريت هي قصف رعد في سماء صافية" ورأوا أيضا: " بأنها وصمة عار في تاريخ الاستعمار".

أما شارل جونار فقد رأى: "بأنها قد أذهلت الجزائريين وإلى الإعتقاد بأن القضايا السياسية الانتخابية هي كل المعضلة الجزائرية "وصلبها" وأنها وراء أحداث مارقوريت"[3].

وبالنسبة للإدارة الفرنسية فقد رأت بأن الثورة: " انفجار تعصب ديني ". فيما يخص تومسون صرح قائلا: "لو كان الاستعمار لا يتطور حقا إلا على حساب الأهالي فإن كل ما أنجزته فرنسا سوف يتعرض للخطر وسيكون خطأ وطنيا". بالإضافة لموقف مورينو: "الذي رأى بأن الهيمنة

---

[1]- بكارمحمد: المرجع السابق، ص 60.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 109.

الفرنسية أصبحت في خطر، وتنبأ بأنه في حالة ما إذا كانت هناك حرب، فإنه سوف تكون الانتفاضة الشاملة في كل مكان بالمستعمرة عند أول طلقة مدفع في البحر المتوسط"[1].

كما أكد لوراوا بوليو قائلا: " إذا أرادنا عدم تضييع الجزائر في يوم ما، يجب تطوير الإدارة الجزائرية وترويض المعمرين وتغيير عقليتهم تجاه الأهالي بصفة جذرية".

وأما فلوري رافارين فقد قال: "يمكن القول أننا نطبق في الجزائر سوى سياسة تتلخص في الكلمات الثلاثة التالية: "الجور والردع والإلغاء"[2].

وفيما يخص نواب المعمرين الأوروبيين في البرلمان الفرنسي، وعلى رأسهم مارشال وطومسون ومورينو، فقد طالبوا بـ: "بضرورة تدعيم الحراسة على أمن الأوروبيين واليقظة وتطبيق العقوبات الجماعية على القبائل الأهلية، وتوزيع الأسلحة على البلديات، وتمكين شيخوها من تطبيق العقوبات الصارمة بأنفسهم مباشرة، دون اللجوء إلى القضاء والعدالة، كما تنص على ذلك قوانين الأنديجينا"[3].

وعبر مارشال عن موقفه اتجاه الجزائريين والذي تميز باحتقاره لهم وقال: " أنهم شعب من السُراق لا يحبون سوى إسالة وإراقة الدماء"، وكما أكد أيضا هووفيرمان فور: "بأنه لا يمكن للاستعمار الفرنسي أن يتطور في الجزائر إلا بالقضاء عليهم"[4].

---

[1]– شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 109.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ثورات القرن العشرين**، ص ص 19، 20.

[4]– المرجع نفسه.

✓ **رد فعل الجزائريين اتجاه الموقف الفرنسي:**

لقد أثار الفرنسيين مشاعر الجزائريين وروحهم الوطنية[1]، بسبب تصريحاتهم المتوالية ضدهم هذا ما أدى إلى احتجاج أعضاؤهم، في مجلس بلدية معسكر. وكتبوا عريضة إلى المجلس العام وقعها معهم 400 شخصا من أحواز المنطقة أو البلدية[2]، وكما طالب شيوخ بلديات حجوط وشرشال بتسليح معمري بلديتهما ليدافعوا عن أنفسهم[3].

4- **إنعكاسات ونتائج ثورة عين التركي:**

كان من بين أهم نتائج ثورة عين التركي، ما يلي :

- ✓ خلفت أحداث ثورة عين التركي 6 قتلى في صفوف المعمرين وفرق التدخل ونحو ثمانية عشر جريحا من بينهم نقيب وملازم في الجيش.
- ✓ إصابة الباشا محمد في الوجه بعد تعرضه لاحتجاز والضرب المبرح.
- ✓ أما الثوار فقد قُتل منهم ثلاثة عشر شخص نذكر من بينهم: (جلول بن الحاج بن عيشة الذي توفي بعد إصابته خلال الثورة، وزروق محمد، والحاج محمد بن أحمد) [4].
- ✓ إضافة إلى إصابة بعض الثوار وكان من بينهم: (يعقوب محمد بن الحاج، ومحمد بن صدوق، وبهلول محمد بن أحمد، ويعقوب أوراس بن الحاج أحمد، وبورخجة)[5].

---

[1]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 310.

[2]- عمار عمورة: المرجع السابق، ص 161.

[3]- يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، ص 20.

[4]- بكار محمد: المرجع السابق، ص 60.

[5]- المرجع نفسه.

✓ قيام السلطات الفرنسية بمداهمة المنازل، وقامت بحملة تفتيش واسعة لسُّكان المنطقة لحجز البنادق الموجودة لدى البعض من الأهالي، واعتقال ونقل 124 مجاهدا إلى مونبيلي بفرنسا أين حُكموا، وصدرت بحق كثير منهم أحكام بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة[1]، ونقلوا على إثرها إلى سجن كايان بغويانا، وماتوا متأثرين بالسُّم[2].

✓ **إنشاء المحاكم الردعية:**

لقد استجابت الحكومة الفرنسية لمطالب الكولون[3]، واستغل شارل جونار فرصة الهياج الذي أثارته انتفاضة عين التركي[4]، وأصدر القرار الخاص بإنشاء المحاكم الخاصة والمحاكم الزجرية(Répressif Tribuna) وذلك يوم 26 مارس 1902م. وأعد يوم 29 مارس 1902م القرار الذي يسمح للمتصرفين المدنيين بإنشاء شرطة في البلديات المختلطة، وبعد هذا أقر المجلس القانون الخاص بإنشاء المحاكم الجنائية الخاصة بالأهالي الجزائريين الذين رفضوا قرار إنشاء هذه المحاكم، ونظروا لها نظرة استهزاء وأطلقوا عليها اسم "تروبينال بسيف"[5].

ولقد حلت المحاكم الردعية محل محاكم الجنح في جميع ما يخص مخالفات الجزائريين وكانت منافية لأدنى شروط النظام الجمهوري، ومنشرة عبر دوائر قضائية هدفها إصدار أحكام تعسفية وزجرية بسرعة ضد الجزائريين. وقد حاكمت حوالي 71،162 جزائري في الفترة الممتدة مابين 1902 و1905م، و30 ألف منهم من عمالة وهران. ونظرت هذه المحاكم أيضا في

---

[1]– عمار عمورة: المرجع السابق، ص 161.

[2]– بشير بلاح: المرجع السابق، ص 311.

[3]– كريم ولد النبية: " **سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد2، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، (ديسمبر 2011)، ص 63.

[4]– شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 668.

[5]– يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ثورات القرن العشرين**، ص 21.

557797 قضية عُرضت عليها في نفس الفترة. والجدول (01) يوضح أحد المحاكم الردعية التي ظهرت على عهد شارل جونار (المحكمة الردعية لدائرة القضائية لعين الأربعاء بسيدي بلعباس) [1].

دواوير البلدية المختلطة	عدد السكان	نوع المخالفة	العدد
دوار وادي برقش	5559	سرقة متنوعة	08
دوار وادي الصباح	5698	الضرب والجرح	06
دوار عين قادة	6644	مخالفات متنوعة	17
المجموع	12772	المجموع	31

وجراء حوادث ثورة عين التركي تمَّ تحديد 166 شخصا لتقديمهم للعدالة، وأُنشئت هذه المحاكم خصيصا لهم[2]. وبعد التحقيق معهم اكتفت غرفة الاتهام بتقديم 125 شخصا للمحاكمة وباشر التحقيق، وإعداد ملف الإتهام كل من المتصرف المدني لبلدية ريغة، وكان من رأي غرفة الاتهام بمحكمة الجزائر أن يُحاكم المتهمون أمام محكمة الجنايات، ويجب تقديمها أمام محكمة خاصة زجرية، ورفض المجلس العام للجزائر بالإجماع تخصيص الاعتمادات اللازمة لدعوة محكمة

[1]– كريم ولد النبية: المرجع السابق، ص 66.

[2]– محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 10.

الجنايات للانعقاد، وكان من رأيه أنَّ الثوار الذين لم يُعدموا في المعارك مباشرة، ينبغي محاكمتهم أمام مجلس حربي[1].

وأما موقف الصحف الفرنسية، فقد أكدت بأن قضية المتهمين لن يكون من الصعب معرفة نتائجها إذا عولجت من طرف قضاة مدينة الجزائر، ولهذا قرر وكيل الدولة العام الاعتراض منذ نوفمبر 1901م. وقررت محكمة النقض والإبرام لمدينة الجزائر إحالة المتهمين ومحضرهم على محكمة جنايات هيرول بمدينة مونبيلي[2].

أما السلطات الجزائرية فقد أرسلت إلى مونبيلي، النائب لوسياني ليدافع عن وجهة نظرها. وتمكن من جلب الوكيل العام لافون إلى وجهة نظرها، فإعترض عن أقوال الدفاع، وطالب بالإعدام لتسعة متهمين وبالأشغال الشاقة لآخرين، وأكد أن كل الموقوفين خلال الحوادث ستُصادر أملاكهم وتباع لصالح الخزينة، وأوضح أن المتمردين مدفوعين بالتعصب الديني والعرقي[3].

وقد حُكم على واحد وثمانين مُتهما بتبرئة ساحتهم وإطلاق سراحهم وحُكم على الباقي بالسجن لمدة معينة، ونص الحكم على ألا تُفرض إقامة جبرية على الذين أُطلق سراحهم، وألا يطبق عليهم الطرد الإداري من بلادهم ومقر سكناهم. أما الجزائريين فقد فرحوا كثيرا بهذه النتائج وأما السلطات الفرنسية نشرت في صحفها المحلية، وجهة نظر وكيل الدولة العام الذي أكد أن النتيجة جاءت نتيجة التسامح، وتساهل القضاة[4].وهاجم المعمرون الأحكام التي صدرت من قضاة

---

[1]– يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ثورات القرن العشرين**، ص 21.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– بكار محمد: المرجع السابق، ص 60.

مونبيلي وكتب عدد منهم عرائض احتجاج، وعلى رأسهم شيخ بلدية مليانة بوريلي، وطالبوا بحجز وإيقاف المسرحين من جديد وتهجير سكان ريغة من بلادهم[1].

د- فرض الضرائب- الضرائب العربية-:

من بين الإصلاحات التي حاول شارل جونار تطبيقها إبان عهدته الأولى فرض الضرائب وكان يطلق عليها "اسم الضريبة العربية"[2]؛ ويعود تاريخ ميلادها إلى سنة 1845م، والتي كانت تقبض من طرف الفرنسيين. وبداية من هذا التاريخ لم يُعد الأهالي يدفعون الضريبة العربية نقدا وتتشكل الضريبة العربية من الحكور والعشور واللوسة[3]وضريبة اللزمة[4].والضرائب العامة الفرنسية أنواع :

✓ **الضرائب المباشرة:**

وهي الضرائب التي تفرض على الأهالي، وتنقسم بدورها لأنواع ضريبة المهنة، وضرائب الدخل العام وضريبة العقارات، وحقوق الجمارك وضرائب البلدية وأهمها ضرائب حقوق ذبح الحيوانات وإقامة الأسواق والضرائب على المباني. ودفع الجزائريون خلال عهدة شارل جونار نسبة

---

[1]- يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ثورات القرن العشرين**، ص 21.

[2]- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 35.

[3]- **اللوسة:** وهي نوع من أنواع الضريبة التي كانت يدفعها القبائل الصحراوية ولكن تم إلغاء هذه الضريبة سنة 1858م. أنظر: شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص 463.

[4]- **اللزمة:** مأخوذة من كلمة لازمة الشئ إجباري، وكانت هاته الضريبة تقبض بثلاثة أشكال مختلفة في مناطق السلطة المدنية. أنظر: المرجع نفسه.

76% من قيمتها الإجمالية عام 1907م، وقد مثلت الضرائب البلدية أكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين، الذين كانوا يدفعون مابين 80 و86% من إجمالي الضرائب البلدية[1].

- الضرائب غير المباشرة:

هي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كالرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات، والرخص المختلفة وحقوق العبيد وغيرها. ولقد كان الجزائريون يدفعون في مطلع القرن العشرين وبالأخص خلال فترة الحاكم العام شارل جونار ضعف ما يدفعه الكولون من الضرائب دون إفادة وهذا ما قلص مواردهم وضاعف من شقائهم حرمانهم ولم يكن الأهالي يستفدون من هذه الضرائب، وظلوا محرومين من أبسط مرافق الحياة، فيما كان المستوطنون يتنفعون بها لزيادة رفاهيتهم إلى درجة الاستمتاع بالكماليات والتي لم تكن لهم في بلدهم وهذا ما صرح به شارل جونار في سنة 1892م[2].

ولهذا سعى الحاكم العام لتركيز على جمع الضرائب، وعانى الأهالي من فرض الضرائب خلال 1900 و1901م، وهذا ما أدى لإستياءهم ورغبتهم في الهجرة من منطقة لأخرى[3]، وتم إرهاقهم بالضرائب الباهضة التي لا تتناسب مع إمكانياتهم المادية[4].

ومن بين الضرائب التي ركز جونار على فرضها؛ ضريبة التبغ ورأى بأنها تحقق أرباح كبيرة للإدارة الفرنسية وقد ذكر بهذا: "تظهر ضريبة التبغ، أيها السادة، بأن لا نهرب من التضحيات

---

[1]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 259.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- قليل مليكة: **هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا(1900- 1939م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 91.

[4]- يحي بوعزيز: **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه(1912- 1948م)**، ص 14.

الضرورية. وحُسن نية تحميكم ضد المطالب الجديدة للسلطات الضريبية، لأنه في بلد جديد حيث هناك ثروة جديدة مكتسبة، ولا يزال مصير الكثير من المستوطنين غير مستقر"[1].

وقال أيضا: " اطمئنوا، من بلدي لا يمكن أن أتحدث إليكم أكثر. الضريبة على التبغ، وربما كان ذلك النوع يوفر لميزانيتنا قاعدة كافية لنا للوفاء، دون أن يضيف أية أعباء إلى دافعي الضرائب، وكل وعود البرنامج الذي كانت تعتزم المجالس الجزائرية التصديق عليه"[2].

وذكر أحمد توفيق المدني عن وضع الأهالي إبان عهدة شارل جونار الأولى: " كانت حالة الأهالي المسلمين لا تطاق، وكان الضيق الأكبر يكتنفهم، يدفعون ضرائب فادحة، ويحاكمون في محاكم زجرية قاسية، ويُحجز عليهم الاجتماع ولا يتنقلون من مدينة لأخرى"[3].

وسعى شارل جونار أيضا إلى التحضير لنفقات جديدة من عائدات السنتيمات المضافة إلى الضرائب العربية. وهذا ما حاول إحيائه من خلال إصداره لمنشور 18 ماي 1901م[4].

ولكن هذا الأخير لم يستمر في إصلاح الضرائب[5]، والبرنامج الذي كان ينوي تطبيقه وهذا لأسباب أرغمته على الاستقالة، وأما البين روزي فقد تأسف كثيرا عن رحيله من الجزائر وهذا حسب قوله: "شارل جونار كان يشاطرني الرأي" وقد حكم جونار الجزائر مدة دامت 7 أشهر فقط[6].

---

[1]- Charles Jonnart: op-cit, p 10.

[2]- ib,id, p 11.

[3]- أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، منشورات ANEP، الجزائر، 2010، ص 88.

[4]- المرجع نفسه: ص 89.

[5]- يحي بوعزيز: **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه(1912- 1948م)**، ص 28.

[6]- يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ثورات القرن العشرين**، ص 19.

ومن بين هذه الأسباب؛ مرض زوجته بحمى التفوئيد ولم تشفى منه، وأصيب شارل جونار كذلك بحادث مرور، وكان يعاني من آلام في الرئتين بسبب السل الرئوي. وقد سبق له أن فكر في عدم تجديد عهدته في الجزائر قبل أن يتخذ قراره في 11 ماي، ولهذا قام بمراسلة إيسيان(Etienne) قائلا له: "تقطع نفسي بسبب اضطراره إلى التخلي عن مثل تلك المهمة الرائعة"[1]، وكتب له أيضا في المرة الثانية: " أن مغادرته الجزائر راجع لمدى تأثره بمرض زوجته الذي تغلب على ارتباطه بالجزائر"[2].

ثانيا: عهدة شارل جونار الثانية (ماي 1903- 28 فيفري 1911م):

تم تعيين شارل جونار حاكما على الجزائر للمرة الثانية، وحلَّ بالجزائر ليتولى مسؤولية الحكومة العامة، لكنه لم يجد استقبال مثلما تم استقباله خلال عهدته الأولى.

وقد ألقى خطاب موجه للجان المالية، وهذا يوم 28 ماي 1903م قائلا: "بأن حق الاحتلال يتضمن مسؤوليات وواجبات، وأن واجبنا هو أن نُثبت حرصنا الصادق على توفير الضروري للظروف المادية والمعنوية للمسلمين". كما أشار جونار بأنه يواجه صعوبات ولهذا أخبر إيسيان (Etienne) بأن: "الأمور قد اختلطت عليه، وأنه لم يلتق بتلك الجزائر التي كان يعرفها من قبل وأنه مصدوم من أعضاء اللجان والمجلس الأعلى"[3].

---

[1]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 670.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- إبراهيم مياسي: **إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1914م)**، ص 133.

وقد حرص شارل جونار خلال فترة حكمه في الجزائر، على التنظيم والاهتمام بشؤون الأهالي[1] وحرص على إبقاء كل ما نص عليه في قانون الأهالي، ولكن مع استخدام الأسلوب الليِّن[2]، وقد قال بهذا الصدد: " إذا توسعنا لا يمكن الهروب من التحديات المشتركة التي تواجه كل الشعوب المستعمرة، نستطيع أن نعلن أننا سنواصل الاستيطان بروح واسعة من العطف والعدالة سياستنا الأهلية إنسانية ومتسامحة، وحازمة، لا تحتاج لمن يدافع عنها. وقد ثبت ذلك، طريقتنا ليست القمع الوحشي من المنهزمين كما مارستها شعوب أخرى في أماكن مختلفة، نحن نحاول الجمع بين المصالح والقلوب"[3].

أ- ثورة عين بسام – منشور جونار 1906م-:

شهد عام 1906م عدة حوادث دامية ضد المعمرين والعسكرين الأوروبيين، اعتبرها الفرنسيون من جرائم اللصوص، وقُطاع الطرق، ورفضوا ربطها بالمقاومة الوطنية ضد الاستعمار والاستغلال[4]. ولهذا اندلعت أحداث في منطقة عين بسام[5]، وشَهدت سخط الجزائريين وتعصبهم[6].

1- أسباب ثورة عين بسام:

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة عين بسام، فيما يلي:

---

[1]- إبراهيم مياسي: **إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1914م)**، ص 133.

[2]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**،ج2، ص 674.

[3] - Charles Jonnart: op-cit, p 13 .

[4]- يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ثورات القرن العشرين**، ص 21.

[5]- **عين بسام:** تعتبر مركز من مراكز الاستعمارية وتقع على بعد 150 كلم من العاصمة الجزائر، بحيث ترتفع 677 مترا عن سطح البجر وعلى بعد كيلومترات في الشمال الشرقي من هذه القرية. أنظر: أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 276.

[6]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930م)**، ج2، ص 107.

- ✓ تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل تطبيق سياسة المصادرة والحصار الإقتصادي.
- ✓ الاضطهاد الأمني والإداري والثقافي، ممثلا في تطبيق القوانين الاستثنائية.
- ✓ تأثر الجزائريين بالحركات الإسلامية والإصلاحية الأخرى خاصة بعد زيارة محمد عبده[1] للجزائر[2].

2- **مجريات ثورة عين بسام:**

في يوم 21 سبتمبر 1906م، إعترض جماعة من الجزائريين في منطقة سيدي بلعباس الضابطين الفرنسيين دوبوا مفتش الغابات، وباربي المقيم بسيدي بلعباس في غابة الضاية. وقتلوهما وبقيت أسباب القتل الحقيقية مجهولة ولم تذكر في التقارير[3].

وفي أكتوبر 1906م، قام جماعة من الأهالي بالهجوم على مراكز الفرنسيين[4] وهاجموا منزل باقار حارس محطة تقاطع السكة الحديدية في معبر قسنطينة، وقتلوا زوجته، ولم تشر

---

[1]- **محمده عبده:** هو محمد بن حسن خير الله، أحد رجال الفكر النابغين في الإصلاح الديني، تولى القضاء وعالم من علماء الأزهر ومفتي الديار المصرية، وقد وصفه بعض معاصريه بأنه اشتهر بصدق الإلهام في أحكامه. أنظر: محمد الجوادى: "**الأستاذ محمد عبده**"، أبحاث ووقائع المؤتمر العام الثاني والعشرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، [د، ت]، ص ص 01، 02.

[2]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 312.

[3]- يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، ص 21.

[4]- بشير كاشه الفرجي: **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962م)**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 95.

البرقيات كذلك للأسباب الحقيقية لهذا الحادث واعتبرت مرتكبيه قطاع طرق ولصوص ولكن أحداث الثورة جاءت نتيجة المعاملة الفرنسية القاسية للجزائريين[1].

ففي مساء يوم الأحد وليلة الاثنين 10 أكتوبر 1906م، خرجت دورية من رجال الدرك الفرنسيين تتألف من ستة رجال يقودها الضابط كابان[2]، للقيام بدورة تفتيش ومراقبة منطقة عين بسام، وحوالي الساعة الحادية عشر ليلا، ولما علم الناس به تخوفوا، ووقع في الأخير حادث وقامت السلطات الفرنسية على إثره باعتقال النَّاس ومحاكمتهم وإصدار قرارات قاسية ضدهم[3].

3- **نتائج ثورة عين بسام:**

- ✓ تعزيز القوات الفرنسية في الجزائر حيث بلغ تعددها 75.000 جندي .
- ✓ تسليط العقوبات الجائرة على آلاف المواطنين .
- ✓ صدور منشور شارل جونار1906م:

ارتبط منشوره بمقاومة عين بسام[4]، وتضمن ظهور تدبير قمعي جديد[5]، وأمر جونار بمراقبة الجزائريين في كل مكان والقبض على كل مشكوك فيه وغلق مقاهي الجزائريين، ومنع

---

[1]- بشير كاشه الفرجي: المرجع السابق، ص 96.

[2]- **كابان:** أحد ضباط الجيش الفرنسيين، عين من طرف الإدارة الفرنسية خلال فترة شارل جونار حاكم على قسمة البويرة. أنظر: يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، ص ص 31، 32.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 185.

[5] -Aboul- Kassem Saada Allah: **La Montée Du Nationalisme en Algérie**, Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1983, p 80.

المهرجانات الأهلية في المناطق المشكوك فيها، وسحب كل رخص حمل السلاح وسجن كل جزائري غير موثوق فيه[1].

✓ إصدار شارل جونار منشور 1908م:

والذي نص على منع الجزائريين من الحج إلى مكة، وادعى أن سبب المنع هو وجود الطاعون والكوليرا في الشرق الأدنى[2] في ذلك الوقت، وهذا ما ينفيه أبو القاسم سعد الله: " والحق أننا لا نملك في هذه اللحظة ما يثبت هذا التقرير وكل ما نستطيع أن نؤكده هنا أن سنة 1908م كانت سنة الثورة التركية"[3].

وكان هدف شارل جونار أن تحول دون وصول الثورة التركية إلى الجزائر[4]، وحتى لا يتأثروا بالحركات الإصلاحية بالمشرق العربي[5].

---

[1]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 312. أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930م)**، ج2، ص 107. حياة سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 185. إبراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962م)**، ص 234. محمد عباس: المرجع السابق، ص 10.

[2]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930م)**، ج2، ص 107.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 8.

[5]- عيسى قرقب: **الإمام الإبراهيم بيوض رائد الحركة الإصلاحية في الجنوب الجزائري(1920-1981م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 1996، ص 13.

والجدول (02) يوضح عدد المحكوم عليهم إثر ثورة عين بسام ومنشور جونار 1906 و1908م[1].

جويلية 1905 إلى جوان 1906م	جويلية 1906 إلى 1907م
عمالة الجزائر 5.436	عمالة الجزائر 6.971
عمالة وهران 6.128	عمالة وهران 6.170
عمالة قسنطينة 11.765	عمالة قسنطينة 15.059
المجموع 23.329	المجموع 28.200

ب- <u>إصلاحات شارل جونار الإقتصادية والإجتماعية</u>:

لقد حاول شارل جونار ولغاية 1908م تحسين الظروف المادية والمعنوية للأهالي و سعى بالقيام ببعض الإصلاحات في الجانب الإقتصادي والإجتماعي شملت ما يلي:

- **<u>إستغلال السكك الحديدية الجزائرية:</u>**

سعى شارل جونار على استغلال السكك الحديدية الجزائرية، ورأى بأنه يجب بذل مجهودات من أجل إنشاء أكبر عدد من السكك الحديدية داخل المستعمرة، ويسمح هذا المشروع بتلبية الاحتياجات الاقتصادية للبلاد وقد قال: "إن مما لاشك فيه، أن خط السكك الحديدية هي أداة فعالة

[1]- أبو القاسم سعد الله: **<u>الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930م)</u>**، ج2، ص 107.

للاستعمار وهو نظامنا للنقل أبعد ما يكون عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمستعمرة، ولم يكن لمعظم الخطوط الموجودة في عقول المصنعين آية فائدة استراتيجية"[1].

عندئذ قام شارل جونار بدعوة إلى تصويت على قانون 24 جويلية 1904م الذي نص على تسليم الجزائر خطوط السكك الحديثة وقد قال بهذا الصدد: " أن تسليم خطوط السكك الحديثة للجزائر يعترف بها الجميع بأنها مفيدة للمستعمرة". وقال أيضا: "ثم يبدو أنه لسنوات عديدة جدا فإنه لم يكن للحكومة المركزية أي قلق آخر من عدم السماح بزيادة الكثير من الفائدة المضمونة من الطرق الجزائرية"[2].

وقد كان يهدف جونار من وراء هذا خدمة مصالح الإدارة الفرنسية بحيث قال: " إنها عادة ما يكون مشروع استغلال السكك الجزائرية بمثابة مصالح استثمارية كبيرة لنا"[3].

- استغلال الغابات:

ومن بين ما اهتم به شارل جونار في المجال الاقتصادي أيضا استغلاله للغابات بحيث رأى بأن حماية واستغلال غابات المستعمرة له أهمية تحتل مكان هاما، وإن الإنجازات المحققة في هذا المجال منذ فرض الميزانية الخاصة تمثلت في إنشاء شبكة من الخنادق وقائية واسعة النطاق لضمان الدفاع عن الفلين من الحريق، وتم تنفيذ حوالي 1600 كيلو متر من الخنادق من 10 إلى

[1] -Charles Jonnart: op-cit, p 16.
[2] - ib,id : p 17.
[3]- ib,id .

30 مترا في نفس الوقت، ولقد عملنا على زرع الكثير من الأشجار لتنمية الثروة الغابية في الجزائر[1].

وارتفعت إيرادات الغابات في عهد جونار إلى 354,000 فرنك في عام 1900م و 1,800000 فرنك في عام 1901م إلى ما يقارب خمسة ملايين في عام 1907م، وذكر في هذا الصدد: " عادة ما يكلف الحريق المستعمرة الكثير من الملايين في السنة، وبفضل مجموعة من التدابير التي طبقها رؤساء الأقسام فإن الخسائر ومنذ ثلاث سنوات أصبحت قليلة نسبيا ويجوز القول أنه بفضل قوة اليقضة يمكن الدفاع والمحافظة على الشجرة في هذا البلد أكثر من أي مكان آخر وكل شجرة تختفي أليس ذلك قليلا من الازدهار انطفأ أخيرا ؟ "[2].

- **التصدي للربا:**

حاول شارل جونار التصدي للربا قائلا: "من أسوأ ما أصاب الجزائر من قروح، وهي سبب تجريد أصحاب الملكية الصغيرة وهي التي ضاعفت عدد من المنبوذين والكادحين". وخاطب جميع الموظفين في مناسبات عديدة لتوعيتهم قائلا: "من واجبهم بذل ما في وسعهم لتخليص رعايانا من هذه الممارسات المخربة"[3].

وفي هذا المجال قام جونار بإصدار منشورين في 16 فيفري و12 مارس1907م:

---

[1]- Charles Jonnart: op-cit, p 16.
[2]- ib,id .

[3]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 678.

والذي حث فيهما على جمع الأدلة التي تثبت التورط في الربا، حتى ولو أدى هذا الأمر إلى فتح خزائن المزابيين، واعترف بأن القمع والردع ضروري لوقف المعاملات الربوية[1]. كل هذا دفع به في سنة 1907م بالتوجه إلى القرض الفلاحي التعاضدي الذي طوره الأوروبيين منذ سنة 1902م، ولكنه لم يشرع في تطبيق تلك السياسة كبديل لعجزه عن محاربة الربا سنة 1908م[2].

وأصدر جونار منشور 17 نوفمبر1905م ورأى أن الربا فوضى، ومن مثبطات تطور الإنتاج الأهلي[3].

- **تأسيس هياكل المساعدة الطبية:**

سعى جونار لتطوير وتأسيس هذه الهياكل، فقام بتحسين الصحة العمومية[4]، ووضعها في متناول المسلمين، وطَورها بشكل واسع. وألغى مناصب القابلات التي فتحت من قبل وتم توفير ثلاث مناصب في نوفمبر 1903م، وعُين أطباء في مناصب المساعدة المجانية للأهالي في المناطق الداخلية[5].

أما في المدن فأمر جونار بتنظيم الفحص المجاني للنساء وأطفال الأهالي ووجه نداءين: الأول للطبيبات الفرنسيات يستقدمهن للعمل في الجزائر(33.501 فصح سنة 1904م)، والثاني

---

[1]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 679.

[2]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930م)**، ج2، ص 107.

[3]- المرجع نفسه: ص 110.

[4]- المرجع نفسه: ص 107.

[5]- يحي بوعزيز: **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه(1912- 1948م)**، ص ص 15، 16.

لجمع التبرعات المالية، فتلقى أموالا من بعض المتبرعين[1]. والجدول (03) التالي يوضح عدد المصحات التي تم تأسيسها على عهد شارل جونار وعدد المرضى في المستشفيات[2].

السنوات	1903- 1908م	1910م	1919م
عدد المصحات	75	85	89
السنوات	1900م	1905م	1909م
عدد المرضى	16.431	16.975	25.431

كما أنشأ أيضا مركزاً لتكوين الأعوان الطبيين في سنة 1904م، وكان هؤلاء يوظفون من بين قدماء خريجي المدارس والذين زاولوا تكوينًا لمدة سنتان ثم يوجهون لمساعدة الأطباء. وفي سنة 1905م احتج المندبون الماليون ضد تأسيس هيئة الأعوان الطبيين[3].

وفي سنة 1906م أجمعت المجالس العامة على انتقاد مبادرات جونار في هذا المجال لكنه حاول تهدئتها وإقناعها بانتهاج سياسة تهدف لتحسين الأوضاع الاجتماعية وقال لهم: "تدعي بعض المصحات الأهلية وبعض الفحوص الطبية من شأنها أن تهد أركان سلطتنا"[4].

---

[1]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص ص 679، 680.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- المرجع نفسه.

أما الصحافة الجزائرية ردت عن هذا بالسخرية قائلة: "المناورات التي تفضح سياستنا العصرية"، وفي هذا الوقت كان جونار يصر على أنه لا مناص من توفير الإسعاف الصحي للأهالي[1].

ج- تطبيق الإدماج – منشور 17 مارس 1910م-

لقد كان شارل جونار خلال سياسته مُعرضا للإدماج الإداري، ودعى إلى الابتعاد عن الإدماج، غير أنه كان مؤيدا لسياسة تجنيس المسلمين. وكان يدعو عمال العمالات إلى قبول التجنيس بسرعة وذلك من خلال منشوره، والذي سبقه منشور 1909م، الذي جاء فيه: " إن المصلحة الوطنية تقتضي تسهيل تجنيس الأهالي الراغبين في الجنسية قدر المستطاع وهذا الإجراء يكون المحرك الذي يُعجل الإدماج"[2].

حاول جونار مواصلة تطبيق قانون الأهالي الداعي للإدماج[3]، وبذل كل جهوده لتوفير الظروف المناسبة لذلك. وسعى أيضا إلى معرفة تعميم الحقوق السياسية، وكان يرى بأنه قبل حصول الأهالي على كل حقوقهم، يجب أن تتوفر شروط لذلك تتمثل في السعي من أجل تطوير الجانب الاقتصادي للجزائر، وكان يعتقد بأنه لا يمكن فرض الإدماج على الأهالي وأنه يتوجب وقبل كل شئ تطوير الجانب الاقتصادي والفكري للأهالي[4].

---

[1]- يحي بوعزيز : **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه(1912- 1948م)**، ص 16.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930م)**، ج2، ص 84.

[4] - Millotit (Louis): op-cit , p 39.

كذلك تطوير المجالات الاجتماعية، وذلك بمحاولة توفير المؤسسات التعليمية، ومناصب العمل، وكان يسعى لفرض المشروع الاستيطاني في الجزائر، عن طريق إغراء الأهالي بإصلاحات مختلفة[1].

د- التجنيد الإجباري 03 فيفري 1912م.

حاولت السلطات الفرنسية في مطلع القرن العشرين ممارسة سياسة الزجر والقهر ضد الأهالي، مستغلة كل السبل للوصول لهدفها، ولهذا حرمت الأهالي من المشاركة في المجالس الإقليمية، ومن انتخاب نواب لهم في البرلمان، كما فرضت أيضا اختيار نوابهم بالتعيين فقط في مجالس العمالات[2].

ولهذا طرحت الإدارة الاستعمارية مشروع الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين الذي تم التمهيد له من قبل ميسيمي[3]، ببدء العمليات الأولى لتسجيل الذين تتوفر فيهم شروط السن سنة 1908م. وقد صدر قانون الخدمة الإجبارية للجزائريين بتاريخ 03 فيفري 1912م[4].

إن من الأسباب التي دفعت بفرنسا لسن قانون التجنيد الإجباري ما يلي:

---

[1]- ناهد ابراهيم دسوقي: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين (1918- 1930م)**، منشأة المعارف، مصر، 2001، ص 54.

[2]- يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من(1830-1954م) ويليه السياسية الاستعمارية ومن خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830-1954م)**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 56، 57.

[3]- **ميسيمي:** ضابط من ضباط الجيش الفرنسي كان رئيس وحدات الجيش الفرنسي، وكما عين أيضا مشرفا على ميزانية الحرب. أنظر: ناصر بلحاج: **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوزريعة الجزائر، 2004، ص ص 14، 15.

[4]- محمد بليل: "**قانون التجنيد الإجباري لسنة 1912م وانعكاساته على الجزائريين(القطاع الوهراني نوذجا)**"، مجلة عصور، العدد20، منشورات مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران، الجزائر، (20جانفي- جوان 2013)، ص 258.

- ✓ قانون 5 مارس 1905م القاضي بتخفيض مدة الخدمة العسكرية لسنتين بدل ثلاث سنوات من أجل تجنيد مستعمراتها.
- ✓ تناقص عدد جنود فرنسا[1].
- ✓ رغبة فرنسا في بسط نفوذها في المغرب. ظهور ظاهرة التسابق نحو التسلح[2].

ولهذا أصدرت السلطات الفرنسية قانون التجنيد الإجباري الذي نص على تجنيد الشباب الجزائريين ابتداءا من سن الثامن عشر ولمدة ثلاث سنوات بعد فحص طبي، بينما الشباب الفرنسيين من سن العشرين[3]. ولكن هذا المشروع رفضه المعمرون[4]، وشككت جرائد المستوطنين في قابلية الأهالي للخضوع للانضباط العسكري بالنظر إلى طبائعهم التمردية وخطر تدريبهم على الأسلحة[5].

وحتى تغطي فرنسا تحقيق أهدافها وتُقنع الأهالي، الذين رفضوا القانون منذ الوهلة الأولى[6] الأولى[6] قامت بإصدار عدد من القوانين والتشريعات فيما بين سنة 1908 و1914م، لتخفيف

---

[1]– بشير كاشه الفرجي: المرجع السابق، ص 97.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– الجمعي الخمري: **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 356.

[5]– سعيد مزيان: المرجع السابق، ص 195.

[6]– عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال(1899– 1985م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 04.

تعسف القوانين الزجرية وذلك بإعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانيين الأندجينا وإلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر وفرنسا[1].

أما شارل جونار وفي مسألة تجنيد الأهالي والذي عرف نقاش على عهده واتضح موقفه من خلال إصداره **منشور 12 مارس 1908م:**

كان شارل جونار يرى أن المشكل المطروح من خلال التجنيد الإجباري هو في الأساس مبدأ الإكراه، حيث قال: "لن يشمل التجنيد جميع النَّاس، ومع هذا فالجميع يشعرون بأن هذا خطر يهددهم فلا داعي لخلق الذرائع"، بالإضافة لهذا أكد على التعويض السياسي مقابل أداء الخدمة فقد ألح على ضرورة التمسك بقانون الأنديجيا وبالمحاكم الردعية. وفي آخر تقريره ختم جونار بقوله: "إنني لا أعارض تجنيد الأهالي مبدئيا، لأن التجنيد الإجباري سيفرض نفسه في يوم من الأيام". وبهذا رفض مشروع التجنيس ومنح الحقوق السياسية للأهالي وأوصى باستدعاء المجندين بأعداد قليلة والإكثار من قرارات الإعفاء واستدعاء المجندين في سن الثامن عشر عاما[2].

سجل جورج كليمنصو[3]؛ أن جونار لا يستبعد إمكانية تطبيق التجنيد الإجباري بشرط أن تتبعه بعض الإجراءات المناسبة، وبناءًا على هذا قرر كليمنصو تنفيذ التجنيد الإجباري وأصدر مرسوم 17 جويلية 1908م، وأمر بإحصاء الشباب المحتمل تجنيدهم في سنة 1908م[4].

---

[1]- يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائر من(1830- 1954م)**، ص 57.

[2]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 734.

[3]- **جورج كليمنصو**: 1841- 1929م رجل دولة فرنسي، ورئيس وزراء فرنسا عام 1917م، ورئيس لجنة الأمور الخارجية بمجلس الشيوخ، وشغل أيضا وزير للحكومة الفرنسية ووزير للداخلية. أنظر: أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 88.

[4]- سعيد مزيان: المرجع السابق، ص 196.

أما شارل جونار قام بنشر إعلان في 14 سبتمبر1908م، تطرق فيه إلى أن"الحكومة لم تتخذ أي إجراء وأن الإحصاء ما هو إلا عملية إدارية عادية"، وفي نفس الشهر قام ببعث منشور إلى عمال العمالات حدد فيه عدد المناصب والوظائف المخصصة للمحاربين القدامى[1]. فكان رد الصحافة بأن نشرت في صحيفة "Le matin" استجوابا للحاكم العام جونار: "أعلن فيه أن المستشارين العامين المسلمين سوف يتم انتخابهم"[2].

وبدى موقف جونار واضح برغبته في التجنيد الإجباري[3]، وهذا من خلال تقريره الذي أصدره في 31 جانفي 1909م الذي نص فيه على: "لا يمكن أن نأمر المسلمين بقضاء ثلاث سنوات في صفوف الجيش، في الوقت الذي يمكث الفرنسيون سنتين فقط ورأى أيضا أنه يجب التفكير في الإعفاء إزاء عائلات المنخرطين والأزواج يمثلون 10%، وأنه ضروري أن يؤدي المسلمون خدمتهم العسكرية في فرنسا"[4].

وقبل مغادرة جونار منصبه قال: "أن فكرة التجنيد الإجباري المخفف قابلة للتطبيق بدون صعوبات تذكر". لكن شارل جونار لم يواصل سياسته خلال عهدته الثانية وسرعان ما أعلن في ديسمبر 1910م أن مهمته قد انتهت، وأنه بصدد تقديم استقالته والتي تأخرت إلى غاية 27 فيفري 1911م، وبرر استقالته من منصبه بمبدأ سياسي سببه رفض التوجه الجديد للسياسة الداخلية الفرنسية[5].

---

[1]– شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 735.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– سعيد مزيان: المرجع السابق، ص 196.

[4]– شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 740.

[5]– المرجع نفسه.

ثالثا: عهدة شارل جونار الثالثة (30 جانفي 1918 – جويلية 1919م)

عُيْنَ شارل جونار مرة أخرى حاكم على الجزائر ابتدءا من 30 جانفي 1918م، من طرف جورج كليمنصو، ودامت عهدته ثمانية عشر شهرا، وجاءت تزامنا مع إصلاحات كليمنصو[1].

أولا: شارل جونار وإصلاحات جورج كليمنصو 4-6 فيفري 1919م:

قامت الإدارة الفرنسية بإصدار قانون 4 فيفري 1919م، بهدف إكمال إصلاحاتها سواء المتعلقة بحق الفرد في التجنيس أو الحق الجماعي في إعادة تمثيل النواب في المجالس الجزائرية.

لقد جاء هذا القانون بعد مشاورات بين شارل جونار وجورج كليمنصو[2]، وتضمن العديد من الإصلاحات التي شملت مختلف المجالات :

أ- الإصلاحات الإدارية- إعادة تأسيس هيئة تاجماعت-:

قَدم شارل جونار إلى المجلس في 15 فيفري 1918م، اقتراحا حول إعادة تأسيس هيئة تاجماعت[3].

---

[1]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 740.

[2]- أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المكتبة المتخصصة المصرية، القاهرة، مصر، 1956، ص 162.

[3]- **هيئة تاجماعت:** مصطلح أمازيغي يعني باللغة العربية الجماعة، وهو نظام عشائري يضم مجلس مكون من أعيان مهمتهم فض النزاعات بين أهالي القرى وتنظيم حياتهم الاجتماعية وبرز بشكل كبير في العهد الاستعماري. أنظر: حسين محمد: "**تاجماعت نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية**"، جريدة الإتحاد، [د.ع]، (الأربعاء 22 جوان 2011)، متوفر على الرابط: **www.alitihad.ae** ، تم الزيارة يوم 22- 04 – 2016، على الساعة: 19:00.

وهو الدوار في البلديات كاملة الصلاحيات[1]، بعد اتخاذ موقف موحد من طرف جونار وفلاندين(Flandin)، ولكن هذا الاقتراح فُتح نقاش حوله ورغم الانتقادات التي وجهت لجونار إلا أنه تمت دراسته في 22 مارس من طرف الحكومة بالجزائر وبصدور مرسوم 6 فيفري 1919م أعيد طرح تقديم تشكيل هيئة تاجماعت في الدواوير وأقسام البلديات الكاملة الصلاحيات[2].

ب- <u>الإصلاحات العسكرية</u>:

أصدر شارل جونار في هذا المجال تطبيق الإصلاحات التي تبدو ممكنة، وذلك من خلال حرية التحاق المسلمين بكل الرتب العسكرية والمساواة في الأجور ومراجعة المعاشات للجنود الأهالي[3].

أما الإصلاحات التي تناولها قانون 4 فيفري 1919م فكانت عن كيفية حصول أهالي الجزائر على الجنسية الفرنسية، وتناول هذا القانون ما يلي:

- ✓ أن يكون عمره 25 سنة.
- ✓ أن يكون غير متزوج.
- ✓ لم يكن قد حُكم عليه بجريمة أو جرد من حقوقه السياسة، أو اتهامه بعمل ما ضد فرنسا[4].

---

[1]- **بلديات كاملة الصلاحيات:** هي البلديات التي يقطنها الفرنسيون بكثرة. أنظر: عبد الحميد زوزو: **<u>الدور السياسي للمهاجرين إلى فرنسا بين الحربين (1914- 1939م) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب</u>**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 24.

[2]- شارل روبير آجرون: **<u>الجزائريون المسلمون وفرنسا</u>**، ج2، ص ص 874، 875.

[3]- جمال قنان: المرجع السابق، ص 181.

[4]- المرجع نفسه.

✓ أن يكون قد أقام في البلدية الكولون على أقل من سنتين[1].

ونص هذا القانون أيضا على شروط نذكر من بينها:

الخدمة في الجيش الفرنسي وأن يكون قد وُظف لدى السلطات الفرنسية أو قبض أجرة التقاعد منها والحصول على الوسام الفرنسي أو كان عمره 21 سنة ومولوداً لأب جزائري متجنس بالفرنسية[2].

واحتوى القانون أيضا على أنَّ الجزائريين الذين لا يريدون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين سيمثلهم في كل المجالس الاستشارية في الجزائر أعضاء منتخبون، والمستشارين الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة سيكون لهم حق انتخاب رؤساء المجالس البلدية[3].

أما بخصوص التمثيل النيابي؛ الذي نص عليه القانون هو توسيع القسم الانتخابي الخاص بالأهالي بحيث أصبح عدد المنتخبين حوالي 400.000 بدلا من 15.000 وتضمن أيضا عدد الجزائريين في المجالس العمالية يجب أن لا يتجاوز ربع الأعضاء في كل مجلس[4].

كما احتوى أيضا على القائمة الانتخابية الجزائرية التي ستضعها وتراجعها لجنة مكونة من رئيس بلدية أو متصرف إداري[5].

---

[1]– شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص ص 874، 875.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900– 1930م)**، ج2، ص 272– 275.

[4]– المرجع نفسه.

[5]– المرجع نفسه.

وسعى هذا القانون لتفريق بين الرعايا الفرنسيين الجزائريين والمواطنين الفرنسيين ولم يركز على قضية التمثيل الجزائري في المجلس الوطني الفرنسي أو في مجلس خاص ينشأ في باريس ليستمع لمطالب الجزائريين.

ولكن في آخر المطاف أن هذه الإصلاحات كانت محطة نهائية لرحلة طويلة ابتدأت سنة 1914م[1].

[1]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930م)**، ج2، ص 272- 275.

خلاصة:

من خلال عرض ومناقشة الفصل يمكننا أن نستنتج النقاط التالية:

بالرغم من المدة الزمنية القصيرة لعهدة شارل جونار الأولى إلا أنه حاول تطبيق إصلاحات من بينها:

- ✓ قانون 19 ديسمبر1900م، الذي منح إستقلال المالي للجزائر والذي وأعطى الحرية للمعمرين لتصرف في كل شؤونها.
- ✓ عمل شارل جونار على تنظيم العمالات والدوائر وذلك لربط جميع الدواوير بمصلحة مركزية بواسطة هيكلة إدارية خاصة وبكيفية تمكن من إنصاف الدواوير الأهلية.
- ✓ إنشاء شارل جونار للمحاكم الردعية لمحاكمة الأهالي وهذا راجع لما حدث في ثورة عين التركي.
- ✓ محاولة شارل جونار فرض الضريبة العربية على الأهالي.

2- أما خلال عهدته الثانية فقد عمل على سن إصلاحات وشملت ما يلي:

- ✓ قيام جونار بإجراءات اضطهادية ضد الأهالي وإصداره لمنشور 1906م، وهذا ردا على أحداث ثورة عين بسام.
- ✓ أما في الجانب الإقتصادي فقد حاول تنظيم وتحسين ظروف الأهالي ففي مجال الاقتصادي عمل على التصدي للربا أما في الميدان الاجتماعي فقد سعى لتنظيم القطاع الصحي للأهالي.
- ✓ تطبيق الإدماج وهذا من خلال إصداره لمنشور 17 مارس 1910م وكان يهدف إلى تجنيس الأهالي الراغبين في الجنسية الفرنسية.

- ✓ كان جونار مؤيد لفكرة تجنيد الإجباري للأهالي ورأى بأنها لا توجد صعوبات لتطبيق هذه الفكرة.

3- وفي ما يخص عهدته الثالثة والتي تزامنت مع إصلاحات جورج كليمنصو فقد سعى جونار لتطبيق ما يلي:

- ✓ الإصلاحات الإدارية وذلك بإعادة إحياء هيئة تاجماعت الدوار في البلديات كاملة الصلاحيات.
- ✓ الإصلاحات العسكرية فقد سعى على إصدار قانون يسمح لرتقاء المسلمين لرتب العسكرية.
- ✓ قانون 4 و6 فيفري 1919م، الذي حاول من خلاله كل من جونار وكليمنصو إلى تطبيق إصلاحات لتجنيس المسلمين الجزائريين والتمثيل الانتخابي في المجالس الجزائرية، وفي الحقيقة أن هاته الإصلاحات لم يرض بها الشعب الجزائري وأنها فقط ذر الرماد على العيون كما قال أبو القاسم سعد الله.

الفصل الثاني:

سياسة شارل جونار التعليمية والثقافية في الجزائر.

تمهيد.

أولا: تنظيم التعليم في المساجد.

ثانيا: إنشاء المؤسسات التعليمية.

ثالثا: نماذج عن الجمعيات والنوادي على عهد شارل جونار.

رابعا: حركة النشر والترجمة على عهد شارل جونار.

خلاصة.

تمهيد:

إن للتعليم والثقافة أهداف تعكس آثارها على المجتمع والفرد بحد ذاته، ولهما دورًا في بناء الشخصية داخل كل المجتمعات، والأمة إذا تمسكت بعقيدتها وثقافتها فإنها تعرف استقرار داخل مختلف مجتمعاتها وأما إذا تبنت الأمة نظاما تعليميا أو ثقافيا في ظل عقيدة أخرى فهذا قد يؤثر عليها مما يؤدي لانقسامها، ولهذا سعت فرنسا خلال احتلالها للجزائر على القضاء على كل مظاهر الأمة العربية الإسلامية.

فبمجرد تعيين شارل جونار حاكم على الجزائر ومنذ بداية 1900م، عمل على إبقاء الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي وسعى للتقرب إلى طبقة المثقفين وتشجيعهم واتبع في هذا المجال العديد من الإصلاحات التي شملت الجانب الديني والتعليمي وحتى جانب النشر والترجمة. ومن هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤل التالي: فيما تمثلت سياسة شارل جونار التعليمية والثقافية في الجزائر؟

أولا: تنظيم التعليم في المساجد

سعى شارل جونار منذ عهدته الأولى على تنظيم وتشجيع التعليم في المساجد[1]، وأمر حُكام ونواب الأقاليم على حضور دروس المساجد التي نظمها وأعطاها شئ من الحيوية[2].

كما قام بإصدار بيان إلى جميع المسؤولين في القطر الجزائري طالبا منهم حث الناس[3] ولاسيما من يرغب منهم في إحدى الوظائف المخصصة للجزائريين، كالتعليم والقضاء، وكان يحث الأهالي على حضور الدروس بالمساجد، التي يقوم بها الموظفون الرسميون وخصوصا دروس النحو والصرف والحساب والفرائض، والأدب والحديث والتفسير، وقد ذكر الحاكم العام: "بأن هذه الدروس المسجدية تخدم نفس الهدف الذي وضعه إصلاح 1895م"[4].

واستمر شارل جونار في تشجيع التعليم في المساجد حتى أثناء عهدته الثانية والطويلة ففي06 ماي 1905م أصدر قرار نص على تنظيم التعليم المذكور وتوسيعه ووضع الرقابة على الدروس في بعض المساجد[5].

وقام جونار في هذا الصدد بتعيين ابن موهوب[6] مفتيا على قسنطينة ومُدرس بالجامع الكبير وعبد الحليم ابن سماية[7] مدرس بالجامع الجديد بالعاصمة[8].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: **أفكارجامحة**، ص ص 79، 80.

[2]– عبد القادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 211.

[3]– أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830– 1954م)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج3، ص 67.

[4]– المرجع نفسه: ص 67.

[5]– المرجع نفسه.

[6]– **ابن موهوب:** سيتم التطرق إليه لاحقا في ص 116 .

[7]– **ابن سماية:** سيتم التطرق إليه لاحقا في ص115.

[8]– أبو القاسم سعد الله: **أفكار جامحة**، ص 86.

ثم أصدر تقرير سنة 1907م تناول التعليم الذي يقوم بها المدرسون في المساجد بمدينة الجزائر ونذكر من بين المساجد التي تم تنظيمها ما يلي:

- المسجد الكبير:

يشتغل المدرس السيد الحفناوي خمس مرات في الأسبوع من منتصف النهار إلى الساعة الواحدة، والذين يحضرون الدروس هم من عمال المسجد البسطاء، ومن الخواص المسلمين الذين هم غرباء عن المدينة الأصل، وكان السيد الحفناوي يُقدم دروسًا تشمل مبادئ العلوم الأوروبية ويجعلهم يتقبلونها، بالإضافة إلى بعض الدروس في مجال الفقه الإسلامي[1].

- مسجد سفير:

الذي كان يشرف عليه السيد مصطفى كمال لخمس مرات في الأسبوع، وكان يُقدم دروس في مادة القواعد وكان يدعو إلى حرية الفكر في العقيدة وكان يسعى للتأثير في مستميعه[2].

بالإضافة لذلك قام شارل جونار بوضع الرقابة سنوياً على الدروس تحت إشراف مدراء المدارس الشرعية؛ وهم بالطبع مستشرقون فرنسيون مهرة يخدمون الإدارة قبل خدمتهم لمهنة التعليم وتضمن منشور جونار سنة 1905م أهداف تدريس المدرسين في المساجد، ومهمتهم تكميل التعليم الأدبي لأولئك الذين يحاولون تولي الوظائف العامة أو أولئك الذين لا يقدرون أو لا يريدون متابعة

---

[1]- عبد الحميد زوزز: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1900م)**، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 232.

[2]- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830- 1954م)**، ج3، ص ص 158، 159.

دروسهم في المدارس، وهذا في الحقيقة هدف واحد فقط من المخطط هو ثقافة عامة ابتدائية بين المتعلمين وحتى غير المتعلمين وكان ذلك هو غرض التعليم في المساجد منذ ما قبل الاحتلال[1].

أما مدراء المدارس الشرعية[2] الفرنسية فقد أمرهم جونار في البدء بممارسة تفتيشهم السنوي على دروس المساجد، وكانوا يقدمون تقاريرهم إما إلى الوالي في المناطق المدنية أو الحاكم العسكري في المناطق العسكرية[3].

وأصدر جونار قرارًا في 18 فيفري 1914م نص على تحديد مرتبات المدرسين داخل المساجد، وقسمهم لثلاث طبقات. وقد زادت المرتبات مقارنة بما كانت عليه قبيل إصدار هذا التقرير وسعى أيضا إلى توحيد برنامج الدروس في المساجد. والجدولين (04) و(05) يوضحان مرتبات المدرسين في المساجد قبل وبعد منشور جونار 18 فيفري 1914م[4]:

تقارير	مرتبات مدرسين
1905م	2100 فرنك
1906م	1200 فرنك
1908م	900 فرنك

[1]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 212.

[2]– **المدارس الشرعية:** هي المدارس التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر وذلك بهدف ملء الفراغ الذي نتج عن انهيار الإدارة العثمانية السابقة ولربط العلاقة بالجزائريين الذي ستحكمهم. أنظر: إبراهيم لونيسي: **القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847– 1870م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1994، ص 319.

[3]– أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830– 1954م)**، ج3، ص 158.

[4]– المرجع نفسه: ص 158، (بتصرف).

طبقات المدرسين	راتبهم السنوي
الطبقة الأولى	1800 فرنك
الطبقة الثانية	1500 فرنك
الطبقة الثالثة	1200فرنك

ثانيا: <u>إنشاء المؤسسات التعليمية:</u>

- **<u>إنشاء المدارس الإبتدائية:</u>**

لقد اعتمد شارل جونار لتنفيذ سياسته التعليمية على المدرسة الإبتدائية كوسيلة وكان يرى أن مرحلة التعليم هي التي تساهم في تكوين شخصية الأطفال من الناحية القومية، لأن ذلك الطفل لا يتلقى لغته أو يتشرب روحها في طفولته[1] وصرح قائلا: "المدرسة الفرنسية الإبتدائية التي تعتبر في فرنسا أساس الجمهورية هي أساس سيطرتنا في الجزائر"[2].

وقد وضع جونار لهذه المدارس برامج تعليمية، كانت تشبه تلك البرامج التي كانت تطبق في فرنسا، وركز على اللغة الفرنسية، وسعى إلى تشويه الجغرافيا والتاريخ في الجزائر[3]، وهذا من أجل إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية[4]. ومن بين المواد التي كانت تُدرس في هذه المدارس اللغة الفرنسية واللغة العربية وأدبها بالإضافة إلى الحساب ومبادئ الهندسة باللغة الفرنسية، وكان المعلمون في المدارس الإبتدائية يتخرجون من مدارس المعلمين الإبتدائية[5].

---

[1]– تركي رابح: **<u>التعليم القومي والشخصية الجزائرية</u>**، ط2، الشركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1981، ص 131.

[2]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 211.

[3]– تركي رابح: المرجع السابق، ص 116.

[4]– محمد العربي ولد خليفة: **<u>المحنة الكبرى</u>**، دار الأمل، الجزائر، 2012، ص 48.

[5]– أبو القاسم سعدالله: **<u>تاريخ الجزائر الثقافي(1830– 1954م)</u>**، ج3، ص 167.

ولقد وصل عدد المدارس الإبتدائية التي أنشائها جونار إلى 25 مدرسة إبتدائية تساهم بنسبة 80 بالمئة في الميزانية الاستعمارية وقد أشار لهذا بقوله: " المدرسة هي أقوى عامل للمصالحة والاستيعاب"[1].

- تعليم البنات:

تشمل المدارس الخاصة بالبنات نوعا واحد بالرغم من أن لها عدة أسماء مثل المدارس الإبتدائية لبنات الأهالي، وتنقسم هذه المدارس إلى مدارس تعلم الحرف، ومدارس المشاغل ومدارس مهنية للبنات، تحتوي كل مدرسة من هذه المدارس على قسم أو عدة أقسام بخلاف المدارس الخاصة بالذكور التي تتميز بتنوع أشكالها[2].

والجدول (06) يوضح تطور تعليم البنات منذ 1898 إلى 1914م حسب المدارس[3]:

السنة	عدد المدارس	عدد التلميذات
1898م	5	1300
1900م	7	1500
1905م	11	2100
1907م	15	1600
1909م	18	3300
1914م	/	3992

[1] -Charles Jonnart: op-cit, p 22.

[2]- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 220.

[3]- المرجع نفسه: (بتصرف).

كما قام أيضا شارل جونار بكتابة تقريرًا للكولون مابين 1914- 1918م، أوضح فيه أن نسبة المتعلمات الجزائريات في المدارس الفرنسية قد عرف ارتفاعًا في هذه الفترة، وهذا راجع لأسباب عسكرية من بينها قرار التجنيد الإجباري 1912م الذي أدى إلى نقص الشباب وتشجيع البنات على ممارسة أعمال كالخياطة والنسيج قصد تنشيط الصناعة النسيجية. وكان يهدف من وراء هذا إلى خدمة الفرنسيين وتوفير لهم كمية كبيرة من الملابس[1].

وهكذا ففي سنة 1907م كان عدد المدارس الخاصة بالبنات موزعا على المدن كالتالي: قسنطينة، بجاية ومستغانم، وهران وتلمسان[2].

- **إنشاء المدارس الإضافية " قوربي"[3]:**

قام شارل جونار سنة 1907م بتقديم مشروعًا آخر نص على بناء 60 مدرسة إضافية وأطلق على هذه المدارس بمدارس قوربي؛ وهي مدارس إضافية أو مساعدة، وسبق لشارل جونار أن دعى لهذا النوع من المدارس في تقريره لسنة 1892م، بإنجاز مدارس في شكل مباني بسيطة قدر الإمكان، وقال جونار بهذا الصدد: "ينبغي أن تكون المدرسة الأهلية بيتا قصديريا أنيقا، يقدم المعلم بين جدرانه معارف مهنية دون أن ينشغل بالشهادة الابتدائية وينبغي علينا إذا كنا نروم مضاعفة عدد المدارس أن نشيدها بطرق إقتصادية"[4].

---

[1]- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 220.

[2]- المرجع نفسه: ص 222.

[3]- **القوربي:** مصطلح يدل في اللهجة الجزائرية على بيت من غرفة واحدة مبني بالطوب الطيني ومسقف بالطين المختلط وبالقش. أنظر: جمال قنان: **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار(1830- 1954م)**، منشورات المركز الوطني لدراسات والأبحاث، الجزائر،2007، ص 190.

[4]- شارل روبير آجرون: **الجزائريون مسليمون وفرنسا**،ج2، ص 536.

وأما عن البرنامج الدراسي لهذه المدارس؛ فهو برنامج بسيط يجعلهم مندمجين في محيطهم ويُدرس فيها معلم يقوم بتلقين الأطفال معلومات مهنية دون الانشغال بموضوع الشهادة الإبتدائية[1].

وكان يسعى إلى التوسع في إنشاء مدارس من هذا النوع بتكلفة بسيطة وإسنادها لمتقاعدين فرنسيين أو أهالي عسكريين قدماء أو حرفيين الذين هم على قسط من التعليم ودورهم هنا هو تلقين معلومات أولية في اللغة الفرنسية[2].

بالإضافة لهذا فإن جونار بذل كل جهوده لكي تشمل هذه المدارس كل الأطفال وهذا حسب الصورة التي رسمتها الإدارة الفرنسية وتم اقتراح ما يلي:

- ✓ الاعتماد على مواد البناء واليد العاملة المحلية أثناء إنجاز هذه المدارس.
- ✓ تخفيض البرامج التعليمية وحصرها في أربع مواد رئيسية: الفرنسية الشفوية والعربية المكتوبة الحساب والمعلومات الأولية[3].
- ✓ تعليم اللغة الفرنسية في منطقة القبائل وحدها، وذلك لاستبدالها باللغة العربية، بينما يتم تدريس اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية في المناطق العربية، وأما تعليم القرآن فلا يُدرس إلا في الساعات الخارجة عن نطاق الدوام الرسمي للمدارس الإضافية.
- ✓ أن لا يتعدى القسم الواحد خمسين طفلا.
- ✓ وضع مراقبة مستمرة لهذه المدارس[4].

---

[1]– جمال قنان: **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار (1830– 1954م)**، ص ص 190، 191.

[2]– المرجع نفسه: ص 190.

[3]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 236.

[4]– المرجع نفسه.

وقد وافقت الحكومة العامة على مشروع جونار سنة 1907م، وقد أوضح الأمين العام السيد فارني[1] رأيه في هذا الموضوع يوم 25 نوفمبر 1904م قائلا: "إنَّ الأكواخ والملاجئ ستكون كافية ولماذا وضع المقاعد في حين تكفي الحَصائر". وأما شارل جونار كانت غايته من هذا نشر التعليم البسيط بأوسع نطاق وبأقل تكلفة مالية[2].

واستمر شارل جونار في مواصلة إنشاء المدارس الإضافية، لكن عندما تم عقد مؤتمر الكولون في 21 مارس 1908م وخرج بقرارات منها:

- ✓ إلغاء التعليم الإبتدائي للأهالي.
- ✓ القروض التي يجب أن تخصص للتعليم الفلاحي التطبيقي بمعلمين فرنسيين حيث قال دلف: "إذا أعطيتم المدارس للأهالي فالعنصر الأصلي يمتص العنصر المهين"[3].

وكان موقف جونار من هذه التصريحات الرفض وهذا ما أدى لإفشال مشروعه في آخر المطاف[4]، الذي كان جونار يهدف من وراءه احتقار الجزائريين رغم أن ولايته عرفت مرحلة الاسترخاء والإحياء الثقافي[5].

---

[1]– **فارني:** طبيب جراح، وُلد سنة 1810م، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832م، حيث استقر منذ ذلك الوقت في الجزائر، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عُين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام1848م، ثم عين مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849م، وبعد تقاعده، اتجه إلى تكريس جهوده في نشر مؤلفات التي تدافع عن مصالح الكولون وهو محرر كراسات الجزائرية(Le cahiers Algériens). أنظر: كمال خليل: **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور(1850– 1951م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 111.

[2]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 239.

[3] – المرجع نفسه.

[4]– آسيا بلحسين رحوي: "**وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي**"، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد7 ، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، (ديسمبر 2011)، ص 70.

[5]– أحمد مريوش: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، كنوز الحكمة للنشر، الجزائر، 2013، ج1، ص ص 75، 76.

والجدول (07) يوضح تناقص في عهد المدارس الإضافية[1]:

إحصائيات	عدد المدارس الإضافية
نائب مدير التربية	217
الحاكم العام	202
إحصائيات العامة للجزائر	166
تقرير مكتب الحاكم العام	161

- **تنظيم المدارس الإسلامية:**

وفي إطار تنظيم المدارس الإسلامية بادر شارل جونار بإصدار قرار 18 مارس 1905م[2]، والذي يتضمن سير هذه المدارس[3]، وكان يسعى من وراء هذا تشجيع الدراسات العربية الإسلامية التي هي جزء من سياسته الأهلية من أجل التقرب إلى الجزائريين ومصلحته في هذا تتطلب الاستفادة من طاقاتهم[4]، وحاول جونار الرفع من مستوى تعليم اللغة العربية وتأسيس بعض المكتبات في المدن الكبرى لتسهيل مهمة تكوين مثقفين جدد، وكما أعيد النظر في مستوى الأساتذة[5]. وقد تضمن هذا القرار ما يلي:

✓ المادة الأولى: ينقسم طلاب المدارس إلى الممنوحين وإلى تلاميذ أحرار.

---

[1]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص247، (بتصرف).

[2]– أنظر الملحق: رقم 03 من هذه الدراسة ص147–152.

[3]– كمال خليل: المرجع السابق، ص 111 .

[4]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 227.

[5] – إبراهيم مهديد: **الطرح الوطني في الفكر السياسي عند أمحمد بن رحال الندرومي (نهاية القرن 19 وبداية 20) ضمن كتاب التراث العلمي والثقافي لمدينة ندرومة ونواحيها**، جمع وإعداد: ميدون عز الدين، دار السبيل، الجزائر،2006، ص 244.

- ✓ المادة الثانية: يقبل التلاميذ بعد إجراء مسابقة للأهالي الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية والبالغين من العمر 15 سنة على الأقل و20 سنة على الأكثر.
- ✓ المادة الثالثة: يستمر الطلاب الناجحون إلى القسم العالي من المدرسة في التمتع بمِنحهم.
- ✓ المادة الرابعة: يبلغ مقدار كل منحة 360 فرنك سنوي[1].
- ✓ المادة الخامسة: يشمل الإطار المدرس لكل مدرسة على كل أساتذة ومعيدين.
- ✓ المادة السادسة: تبلغ مرتبات المعيدين 2000 فرنك.
- ✓ المادة السابعة: يقوم وقاف[2] بالعمل في المدارس وتتراوح رواتبهم ما بين 1000 و1200 فرنك.
- ✓ المادة الثامنة: يُعين الحاكم العام المدرسين باقتراح من مدير التربية، في حين يُعين مدير التربية الوقافين[3].
- ✓ المادة التاسعة: يعيين أساتذة هذه المدارس من الطلاب القدامى المجازين بشهادات من القسم العالي بمدرسة الجزائر العاصمة.
- ✓ المادة العاشرة: يُسير كل مدرسة أحد الأساتذة من جنسية فرنسية[4].

أما عدد الطلبة الذين تحصلوا على الشهادات من المدارس الإسلامية الحكومية من 1911 إلى 1914 فارتفع من 11 إلى 26 طالبا[5]، وأما مرتبات الأساتذة الجزائريين في المدارس الإسلامية تتراوح مابين 3000، 2600، 1800، 1500 فرنك[6].

---

[1]– كمال خليل: المرجع السابق، ص111.

[2]– **وقاف:** يعني هذا المصطلح حارس. أنظر: كمال خليل، المرجع السابق، ص 112 .

[3]– المرجع نفسه.

[4]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص ص 226، 227.

[5]– كمال خليل: المرجع السابق، ص 113.

[6]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 225.

ولكن بمجرد إصدار الحاكم شارل جونار قرار 18 مارس 1905 و24 جوان1907م أصبح يتلقى المعلم مكافأة مالية إضافية تقدر بـ1000 فرنك مع العلم أن هذا المنصب يتولاه الفرنسيون فقط[1]. والجدول(08) يُوضح عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الإسلامية مابين 1907-1908م[2]:

عدد التلاميذ	عدد المدارس الإسلامية	
44	مدرسة الجزائر	
25	مدرسة تلمسان	
15	مدرسة الجزائر	
17	مدرسة تلمسان	
19	مدرسة قسنطينة	

وأما إذا جئنا للحديث عن موقف المعمرين من هذه المدارس فكان موقفهم الرفض بحيث لم يقبلون واستمروا في معارضتهم لتعليم الإسلامي سواء المُعطى في المدارس الحرة أو المدارس الإسلامية وفي هذا الصدد صرح السيد مورنيو: "ليس لدينا نية في الإكثار من المدارس الإسلامية"[3].

[1]- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 225.

[2]- المرجع نفسه: (بتصرف).

[3]- المرجع نفسه: ص 229.

- **المدارس القرآنية:**

ففي هذا المجال قام شارل جونار بإصدار قانون 24 ديسمبر 1904م الذي نص على: "لا يجوز لأي معلم أن يتولى إدارة مدرسة لتعليم بالعربية، وتحفيظ القرآن الكريم حتى يتحصل على رخصة من عامل العمالة أو قائد الفيلق العسكري"[1].

وسعت الإدارة الفرنسية إلى تكوين مدارس لنشر اللغة الفرنسية[2]، وعمل جونار على استخدامها كوسيلة لنشر اللغة الفرنسية. ووصل عدد المدارس القرآنية خلال عهدته الثانية سنة 1905م إلى 241 مدرسة وبها 450 قسما. وقد ارتفع عدد التلاميذ إلى 29000 تلميذ، ووصل عدد هذه المدارس 248 مدرسة بعدما تم ضم إليها 69 ملحقا وكان تحتوي على 31000 تلميذ[3].

كما أصدر جونار قانون 1904م، الذي يَمنع فتح أي مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات الفرنسية، وإذا فتحت يُمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيا[4].

- **إنشاء مدارس التعليم المهني:**

ومن بين الإصلاحات التي عمل شارل جونار على القيام بها في الجانب التعليمي، بناء مدارس لتكوين المهني، بحيث أنشأ هذا الأخير مؤسسات لتعليم التطبيقي. ففي سنة 1903م فتح ثلاث مدارس لصناعة الزرابي في كل من منطقة (مستغانم، فرندة وتيفيلاس) ومدارس للتعليم الفني والزراعي[5].

---

[1]- يحي بوعزيز: "**الوضع العام في الجزائر عشية ثورة أول نوفمبر 1954م**"، مجلة الذاكرة، العدد7، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (ديسمبر 2001)، ص 23.

[2]- عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 105.

[3]- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 234.

[4]- عمار عمورة: **الجزائر من بوابة التاريخ من ماقبل التاريخ إلى 1962م (الجزائر خاصة)**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج2، ص 312.

[5]- أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، ص 148.

وفي سنة 1904م تم افتتاح مدرستين للبناء المختلطة، وارتفع عدد حصص التمهين إلى 20 حصة[1]، كما تم إنشاء مدارس للتعليم اليدوي والمهني وهذا لتلبية رغبة الأوروبيين، وليس هو التعليم الذي يساعد العنصر الوطني الجزائري بقدر ما هو محاولة التجار الأوروبيين تكوين يد عاملة محلية رخيصة[2].

ومن جهة أخرى، فقد بذل شارل جونار جهودا كبيرة في سبيل تطوير مستوى اللغة العربية وهذا حسب ما جاء في القرار الصادر يوم 18 مارس 1905م، الذي يهدف إلى تطوير المناهج التي يُركز فيها المدرسون على تقنية الحفظ أكثر والتحضير للدخول المدرسي[3].

وفي سنة 1906م تم إصدار سلسلة من القرارات التي تنص على تأسيس شهادات الكفاءة لتعليم اللغة العربية شفويا في مختلف مستويات المدارس الإبتدائية والمعاهد ويعتبر تعليم اللغة العربية للأوروبيين وسيلة لتغلغل السياسي للجزائريين[4]. وسعى أيضا إلى تأسيس مكاتب عربية في المدن الكبرى قصد تكوين جيل من الأدباء الجدد[5].

وأشرف شارل جونار على إنشاء المدرسة الثعالبية[6]، في حي القصبة بالعاصمة سنة 1904م، رغم أن مرسوم إنشاءها صدر سنة 1850م، ووضعها تحت إشراف مستشرقين وعَين عليها مندوبين من الشيوخ لتدريس فيها ونَشر العلم بها[7]، وأطلق عليها تسمية المدرسة الثعالبية

---

[1]– شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**،ج2، ص 537.

[2]– أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، ص 148.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص ص 124، 125.

[5]– شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 537.

[6]– أنظر الملحق: رقم 04 من هذه الدراسة ص 153.

[7]– عمار عمورة : **الجزائر من بوابة التاريخ من ماقبل التاريخ إلى 1962م (الجزائر خاصة)**، ص 316.

نسبة إلى عبد الرحمان الثعالبي[1]، وتم تأسيس زاوية عند ضريحه. وأصبحت المدرسة الثعالبية مدرسة لزهد والورع، وفُتحت بعدها مدرسة بتلمسان سنة 1905م وأما بالنسبة لمدرسة قسنطينة فقد استغل الفرنسيون المدرسة الكتانية لفترة طويلة، ولم تفتح إلا سنة 1908م وتعتبر فرع من فروع المدرسة الكتانية[2].

- إنشاء جامعة الجزائر :

سعى جونار لدفاع عن فكرة تأسيس جامعة الجزائر، وكان أحد أعضاء المجلس الذي عقد برئاسة مدير التعليم العالي والوزير، وخلال هذا الاجتماع أُقترح شارل جونار ليقوم بالمهمة[3].

كما انضم إلى قائمة المدافعين عن مشروع الجامعة وتحدث عن هذا في جلسة أعمال المندوبيات المالية لشهر مارس 1907م فقال: " الشهادات الخاصة التي كانت تقدمها ويقصد هنا المدارس العليا التحضرية تكون لصالح التعليم المهني والتطبيقي والذي نقترح توزيعه على نطاق واسع في المدارس المهنية، والجامعة الجديدة يمكن لها أن تقدم العلوم البحتة والأعمال الحرة وتضمن توظيف دقيق للزراعة والتجارة في الجزائر"[4].

وهكذا فقد لعبت الإدارة الفرنسية بقيادة شارل جونار دورا في تأسيس جامعة الجزائر[5] والهدف والهدف من كل هذا التعرف على كنوز الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر واستغلال إدماج منظومتها[1].

---

[1]- **عبد الرحمان الثعالبي:** زاهد ومتصوف قام بتأليف تسعين كتاب من بينهم؛ رسائل وشروح وحواشي وتعاليق وكتب لتفسير والفقه والتراجم والتاريخ. أنظر: كمال خليل: المرجع السابق، ص 96.

[2]- المرجع نفسه: ص 97.

[3]- صالح خريف: **عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، [د، م]، 1995، ص 78.

[4]- العكروت خميلي: **جامعةالجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين(1909- 1956م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009، ص 53.

[5]- أنظر الملحق: رقم 05 من هذه الدراسة ص 154.

ضمت الجامعة تخصصات كثيرة[2]، وافتتحت نشاطها بـ1605 طالب، ولم تكن تختلف في مناهجها ولغتها عن الجامعات الفرنسية، سوى باهتمامها ببعض الجوانب الثقافية والاجتماعية المحلية لخدمة أغراض الإدارة الاستعمارية[3]، وقد أشار جونار بقوله: " إن المدارس العليا للجزائر أكثر ملاءمة لاحتياجات الاستعمار، وتحولت إلى جامعة، ومكان مشع للتقدم، سوف تَنشر في جميع أنحاء القارة الإفريقية تأثير وهيبة عبقرية الوطن"[4].

وقد ظلت أعداد الطلبة المسجلين في المدارس العليا والجامعة ضئيلة نظرا لتشدد الجامعة في قبول الطلبة الجزائريين، لأنها ترى في تعلمهم خطر على مصالح الاستعمار[5]. ولم يتجاوز عدد المتخرجين الجزائريين من كلياتها من 1880 إلى 1912م الذين يحملون شهادة ليسانس في الحقوق وطبيب واحد وصيدلي و24 مجاز في العلوم و34 اللغة في العربية[6]. والجدول(09) يوضح عدد الطلبة الجامعيين الجزائريين من 1884 إلى 1954م[7]:

---

[1]– موسى هصام: "**بن شنب والمحافل الاستشراقية – مؤتمر الجزائر1905م– أنموذجا** –" سلسلة محاضرات الملتقى الدولي محمد بن شنب والاستشراق، المدية، الجزائر، (من 7 إلى 10 ديسمبر 2014)، ص 225.

[2]– عمار عمورة : **الجزائر من بوابة التاريخ من ماقبل التاريخ إلى 1962م(الجزائر خاصة)**، ص 316.

[3]– بشير بلاح: المرجع السابق، ص 280.

[4] –Charles Jonnart: op–cit, p 22.

[5]– بشير بلاح: المرجع السابق، ص 280.

[6]– شارل روبيرآ جرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 167.

[7]– بشير بلاح: المرجع السابق، ص 281.

السنة	مجموع الطلاب	عدد الطلبة	نسبة المؤية
1884م	585	6	/
1920م	/	47	3.4
1939م	2246	94	4.18
1952م	/	442	9.2
1954م	6260	589	/

ثالثا: نماذج عن الجمعيات والنوادي على عهد شارل جونار

من العوامل التي كان لها دور في ظهور الجمعيات والنوادي الثقافية في عهد شارل جونار؛ هو قيامه بإصدار قرار يوم 01 جويلية الذي نص على تأسيس النوادي والجمعيات[1] وسعى الجزائريين للاستفادة منه ونذكر من بين هذه الجمعيات والنوادي[2] ما يلي:

أ- **الجمعية الراشدية: 1902م**

تأسست سنة 1902م من طرف شبان جزائريين من خريجي المدرسة الفرنسية الجزائرية[3] بتأييد الفرنسيين المتعاطفين مع فرنسا. وتم تأسيسها من طرف السيد سروي وهو مدير المدرسة الأهلية الذي ترأسها أيضا[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830- 1954م)**، ج5، ص 200.

[2]- أنظر الملحق: رقم 06 من هذه الدراسة ص 155.

[3]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 333.

[4]- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 10.

كانت الجمعية تضم قدماء تلاميذ المدارس، وأما عن أهدافها تتمثل في محاولة تعريف هؤلاء التلاميذ على الثقافة الفرنسية للتمكن من إدماجهم في الوسط الفرنسي. وكانت الجمعية تسعى أيضا إلى تنظيم دروس ومحاضرات لتمكين التلاميذ من معرفة اللغة الفرنسية[1] وتنظيم الدروس والمحاضرات باللغة الفرنسية والعربية ونشرة تنص على تهذيب وإرشاد الشعب من خلال دروس ومحاضرات[2]. والجدول(10) يوضح محاضرات الجمعية الراشدية التي ألقيت سنة 1908م[3]:

[1]– أحمد صاري: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تق: أبو القاسم سعد الله: المطبعة العربية، الجزائر، [د، ت]، ص 109.

[2]– خيثر عبد النور وآخرون: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية(1830–1954م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 112.

[3]– أحمد صاري: المرجع السابق، ص 110.

عنوان المحاضرة	المحاضر	اللغة
حسن التعليم وفوائده	إبراهيم فاتح	العربية
السل الرئوي	الحكيم بلقاسم بن تهامي	الفرنسية
قوة فرنسا العسكرية	الضابط لوجلادي	الفرنسية
الأدب العربي	عبد الحليم بن سماية	العربية
النظام الشرعي في الجزائر	القاضي عبد الرازق الأشرف	العربية
الإسلام يسمح بدراسة جميع اللغات والعلوم	محمد سعيد بن زكري	العربية
حضارة العرب قبل الإسلام وبعده	عبد القادر المجاوي	العربية
الفن العربي	شارل دي جلان	الفرنسية
النظام السياسي الفرنسي	المحامي بن الحاج	العربية
اختصاصات النور وتطبيقها	عمر قندوز	العربية

ومن أسباب نجاح الجمعية الراشدية في الجزائر؛ عدم وجود جمعيات مثلها في مدينة الجزائر، وكذلك تأسيس العديد من الفروع التابعة لها[1]. وبالرغم من أنها تأسست من طرف بعض الليبراليين الفرنسيين الذين أشرفوا عليها، إلا أنه في آخر المطاف تولى أمرها بعض أعضاء النخبة الجزائرية[2]، من بينهم[3]: ابن التهامي[4] وابن بريهمات[5].

ب-<u>الجمعية التوفقية: 1908م</u>

من بين الجمعيات التي ظهرت أيضا الجمعية التوفقية سنة 1908م وترأسها الدكتور ابن التهامي[6]، وقد رفعت الجمعية شعار"السعي نحو تحقيق تجمع الجزائريين الراغبين في الارتقاء الفكري والاجتماعي"[7]، وتم إعادة تنظيمها من طرف النخبة سنة 1911م[8] ضمت 200 عضو واهتمت الجمعية بتدريس التاريخ والأدب والقضايا الاجتماعية[9]. والجدول (11) يُوضح محاضرات محاضرات التي نظمتها الجمعية التوفقية سنة 1911م ذلك[10]:

---

[1] – أحمد صاري: المرجع السابق، ص 110.

[2]– أحمد صاري: المرجع السابق، ص 110.

[3]– بشير بلاح: المرجع السابق، ص 332.

[4]– **ابن التهامي:** سيتم التطرق إليه لاحقا في ص 123.

[5]– **ابن بريهمات:** سيتم التطرق إليه لاحقا في ص 126.

[6]– أحمد صاري: المرجع السابق، ص 113.

[7]– خيثر عبد النورو آخرون: المرجع السابق، ص 238.

[8]– محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 10.

[9]– بشير بلاح: المرجع السابق، ص 232.

[10]– Aboul- Kassem Saada Allah: op-cit, p105.

المتكلم	عنوان المداخلة
بليتي	فوائد المعرفة المتبادلة
بليتي	القانون الإسلامي العام
قاسي	الحضارة العربية
صوالح	مواصفات العالم الإسلامي المعاصر
برانتكي	الأدب المعادي لإسلام
آيت قاسي	عقوبة الإعدام

وكانت للجمعية أيضا مجموعة من المحاضرات في الحضارة العربية والقانون الدولي والتاريخ والأدب العالمي[1].

وبالإضافة للجمعية الراشدية والجمعية التوفقية، ظهرت جمعيات أخرى من بينها: الجمعية الأخوية في معسكر، والجمعية الإسلامية بقسنطينة والجمعية الصادقية[2].

ج- نادي صالح باي:

تأسس نادي صالح باي في قسنطينة سنة 1907م، من طرف السيد أريب نائب مجلس عمالة قسنطينة، وعُين شارل جونار رئيس شرفي على النادي[1]، وضم النادي مجموعة من المثقفين المثقفين الجزائريين والمتعاطفين مع الجزائر الذين كان لهم دور في تأسيسه[2].

---

[1]- خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص ص 134، 135.

[2]- أحمد صاري: المرجع السابق، ص 113.

ولنادي فروع في الجزائر في كل من: مليلة وادي زناتي، وسوق أهراس[3]، وكان عدد أعضاء النادي حوالي 700 عضو سنة 1908م، وقد انضم إليهم أعضاء آخرين ليصبح عددهم 1700 عضو سنة 1910م[4].

كان النادي عبارة عن ملتقى للدراسات الأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، ومجال مفتوح للمحاضرات والدروس. وقد جاء في وثيقة تأسيسه دعوة المتعلمين بالعمل والتعاون: "وعليه فإنا ندعو شهامتكم وغيرتكم وكرمكم بلسان الدين للانضمام مع المنخرطين في موطن من مواطن الإسلام وفعل خيري عام، ذلك أنه أسست بقسنطينة لجنة تدعى بنادي صالح باي" [5].

وللنادي العديد من الأهداف نذكر من أهمها ما يلي:

- ✓ عقد اجتماعات ومحاضرات في الجانب الأدبي والعلمي.
- ✓ إنشاء جمعيات خيرية.
- ✓ السعي من أجل نشر التعليم وتنظيم الدروس.
- ✓ تقديم مساعدات للفقراء والمرضى[6].
- ✓ الدعوة إلى العمل والتعاون والإتحاد، وهذا من خلال إنشاء شعارات تدعوا لهذا.
- ✓ إنشاء مكتبات متنوعة تقدم مختلف الخدمات.
- ✓ يهدف النادي إلى تمكين المسلمين من القرض العمومي والدفاع عن حقوق العمال.

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 10.

[3]– علي عنايزية: **دراسات في تاريخ المقاومة الثقافية بالجزائر للحفاظ على الهوية الوطنية**، مطبعة مزورا، الجزائر، 2012،ج2 ، ص 88.

[4]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900– 1930م)**، ج2، ص 138.

[5]– أحمد صاري: المرجع السابق، ص 111.

[6]– خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص 112.

- ✓ عدم التدخل في الشؤون السياسية والدينية[1].
- ✓ نشر محاضرات النادي عبر جريدة كوكب إفريقيا.
- ✓ مساعدة الجزائريين لإبراز مواهبهم ومحاربة الأمراض غير أخلاقية[2].

وقد ظهرت أيضا خلال هذه الفترة نوادي أخرى، نذكر من بينها:

- ✓ نادي الشبان المسلمين بقالمة .
- ✓ نادي النجاح بسيدي بلعباس.
- ✓ النادي الإسلامي بالبليدة.
- ✓ نادي الإتحاد بقسنطينة[3].
- ✓ نادي شباب الجزائري.
- ✓ نادي التقدم بعنابة[4].

لقد كانت هذه الجمعيات تحت إشراف الفرنسيين، وتتلقى مساعدات مالية من طرف البلديات، ومن قبل الحكومة العامة للقيام بمشاريعها الخيرية مثل الجمعية الراشدية.

وهناك بعض النوادي تعلقت بفرنسا وكمثال عن هذا نادي الإقبال بجيجل 1919م الذي انتهى اجتماعه بالنشيد الفرنسي وبالهتاف تحيا فرنسا[5].

إلا أن هذه الجمعيات والنوادي بذلت كل جهودها من أجل خدمة الشعب الجزائري وتوعيتهم ولكن سرعان ما توقفت بسبب ظروف الحرب والقوانين الاستثنائية[1].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900– 1930م)**، ج2، ص 138.

[2]– خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص ص 113، 114.

[3]– علي مراد: **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر: بحث في تاريخ الثقافي والاجتماعي من(1925 – 1940م)**، تر: محمد يحياني، دار الحكمة لنشر،[د،م]، 2007، ص 200.

[4]– عثمان سعيدي: **الجزائر في تاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 667.

[5]– أحمد صاري: المرجع السابق، ص 115.

رابعا: حركة النشر والترجمة على عهد شارل جونار

لعبت سياسة شارل جونار الثقافية دورا كبير في تشجيع طبقة المثقفين ونشر العديد من المؤلفات والصحف، وسنحاول التطرق لنماذج عنها[2]:

أ- الكتب:

من بين المؤلفات التي نشرت على عهد شارل جونار نذكر:

- **كتاب تعريف الخلف برجال السلف:**

أوعز شارل جونار لأبي القاسم الحفناوي[3]، بتأليف هذا الكتاب تحدث فيه عن إحياء التراث الجزائري القديم وإحياء الأعمال التاريخية كتعبير عن الوجود القومي الجزائري وعن شخصيات عاشت بين القرن العاشر المسيحي وبداية القرن العشرين[4]. ومن بين مؤلفاته أيضا: كتب في دمشق الشام والسينغال السوداء الغربية وله بحوث علمية عديدة نذكر منها: المستطاب في أقسام الخطاب وغوص الفكر في حروف المعاني[5].

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945م)**، دار البعث، الجزائر، 1981، ص ص 162، 163.

[2]- فوزي مصمودي: **تاريخ الصحافة والصحفين في بسكرة وإقليمها من(1900-1956م)**، تص: أبو القاسم سعد الله: دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 15،16.

[3]- **أبي القاسم الحفناوي:** هو الحفناوي بن الشيخ بن القاسم الديسي، المعروف بابن عروس بن الصغير بن محمد بن محمد المبارك، بن أبي القاسم بن محمد بن مرزوق، بن سيدي إبراهيم الغول، ولد سنة 1852م في بلدة شمي الديس قبيلة سيدي إبراهيم مدينة بوسعادة، توفي عام 1942م. أنظر: أبو القاسم محمد الحفناوي: **تعريف الخلف برجال السلف** ، مطبعة بير فونتانة، الجزائر، 1907،ج1 ، ص 10.

[4]- خديجة بقطاش: "**أبو القاسم الحفناوي وكتابه تعريف الخلف برجال السلف**"، مجلة الأصالة، العدد51، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، (نوفمبر1977)، ص 52.

[5]- عبد الكريم بوصفصاف: **معجم أعلام الجزائر في القرنين(19 و20م)**، ص 59.

- **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان:**

قام بتأليفه محمد بن مريم التلمساني[1] وشجعه شارل جونار أيضا على نشره، وهذا في مطلع القرن العشرين. ضف لهذا كتاب الدارية للغبريني، ورحلة الورتلاني المسماة بنزهة الأنظار وغيرها من الكتب الأخرى[2].

وأما عن الأعمال الجزائرية والإسلامية القديمة التي أمر شارل جونار بنشرها وقررها على المدارس التابعة لفرنسا نذكر من بينها:

- الحلل السندسية لأبي راس الناصري، وكذلك قيام كل من الجنرال فوربيقي بترجمة عقيقة المنداسي وأما فانيان فقد أمره جونار بترجمة مختصر الشيخ خليل، ولوسياني بترجمة صغري الشيخ السنوسي، وموبتلانسكي بترجمة أرجوزة متن منازل القمر لمحمد المقري[3] وسيكار بترجمة كتاب منظومة الشيخ حسن العطار. وقام الترجمان العسكري الجزائري أحمد بن حسن بريهمات بوضع كتاب بعنوان: " اللسان يكمل الإنسان"[4].

ومن بين الإصلاحات التي قام بها شارل جونار في جانب النشر والتأليف خلال القرن العشرين أيضا هي:

---

[1]- **محمد بن مريم التلمساني:** وهو الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الملقب بإبن مريم، الشريف الملبني المديوني التلمساني، احترف التعليم واشتغل التأليف وحثه والده على الاستمرار على مهنته. أنظر: محمد بن مريم التلمساني: **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، دار السهل، [د،م]، [د،ت]، ص 7.

[2]- أبو القاسم سعد الله: **أفكار جامحة**، ص 85.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- المرجع نفسه.

- **تأسيس مطبعة فونتانة:**

وعملت هذه المطبعة على طبع الكتب العربية، وقد خصص جونار لها مساعدة لتغطية عجزها تشجيعا لها على القيام بمهمتها[1]. وقد تم تأسيسها من طرف بييرفونتانا الذي أنشأ جريدة المغرب[2].

- **تأسيس المطبعة الثعالبية (لردوسي):**

قامت هذه المطبعة بطبع الكتب بالعربية وكانت تتلقى مساعدات من الولاية العامة وغلب على مطبوعاتها الطابع الديني والخرافي ولم تطبع من الكتب الجادة سوى المصاحف وبعض كتب ابن أبي شنب[3].

ب- نماذج عن المجلات و الصحف:

- **مجلة المنار:**

كانت هذه المجلة عبارة عن مدرسة إصلاحية متنقلة، وسمحت السلطات الفرنسية على عهد جونار بإصدار هذه المجلة[4].

- **مجلة كوكب إفريقيا:**

طُبعت هذه المجلة في مطبعة فونتانا، وهي جريدة شبه حكومية[5]، وكان يشرف عليها الشيخ محمود كحول، وصدر أول عدد لها في 17 ماي 1907م[6].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: **أفكار جامحة**، ص 86.

[2]- خديجة بقطاش: المرجع السابق، ص 52.

[3]- **ابن أبي شنب:** سيتم التطرق إليه لاحقا ص 118.

[4]- خالد بوهند: **بحوث وقراءات في التاريخ الجزائر العام**، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2008، ج1، ص ص181، 182.

[5]- المرجع نفسه.

[6]- أبو القاسم سعد الله: **افكار جامحة**، ص 84.

ومن بين منشوراتها: مقالة بعنوان المغرب الأقصى: خضوع الأعراش[1].

- **جريدة الحق الوهراني:**

صدرت هاته الجريدة باللغة العربية والفرنسية لأول مرة، وهي جريدة أسبوعية[2]، وأهم المقالات التي تناولتها الجريدة قضية التجنيد الإجباري وكان موقفها من تجنيد الإجباري للجزائريين الرفض وهذا دليل على مهاجمتها للإدارة الاستعمارية ولقد نشرت الجريدة العديد من المقالات التي تناول هذا الموضوع في أعدادها[3].

-جريدة الإسلام :

جريدة أسبوعية صدرت في أكتوبر 1910م بعنابة، ثم بعدها تحولت للعاصمة في جانفي 1912م، نشرها الصادق دندان[4]، حررت لأول مرت بالفرنسية وفي بداية جويلية 1912م أصدرت أصدرت نسخة بالعربية، وقد وقفت هاته الجريدة النشر بالعربية سنة 1912م[5].

- **جريدة البريد الجزائري:**

---

[1]- مفدي زكرياء: **تاريخ الصحافة العربية بالجزائر**، تح: أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003، ص 37.

[2]- إبراهيم مهيديد: "**الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية"، جريدة الحق الوهراني انموذجا (1911- 1912م)**"، مجلة العصور، العدد6-7، يصدرها مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، (ديسمبر 2005)، ص ص 51، 52.

[3]- غزالة بوغانم: **الطريقة العلاوية في الجزائر ومكانتها الدينية والاجتماعية (1909- 1934م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 46.

[4]- Aboul- Kassem Saada Allah : op-cit, p 103.

[5]- خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص 109.

جريدة أسبوعية إخبارية تم إصدارها في 28 أوت 1913م[1]، من طرف محمد عز الدين القلال خطتها مقاومة الانحلال قبل كل شئ لم يصدر منها سوى أربعة أعداد[2].

- **جريدة الفاروق:**

جريدة عربية إسلامية وطنية أسبوعية[3]، أصدرها عمر بن قدور الجزائري[4] في فيفري 1912م بالجزائر وبعد عامين إلا أشهر صادرها المستعمر، كان هدف الجريدة محاربة الخرافات ورفعت شعار:

قلمي لساني ثلاثة بفؤادي *** ديني ووجداني حب بلادي[5].

وأما عن الأعضاء الناشطين فيها: فهم أبو الحفص عمر بن قدور يحرر قسم الأخبار وعمر راسم[6]، كان يحرر افتتاحيتها وهو من اختار لها اسم الفاروق، توقفت الجريدة عن الصدور في سنة 1951م[7].

---

[1]- مفدي زكرياء: المرجع السابق، ص 56.

[2]- خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص 109.

[3]- أنظر الملحق: رقم 07 من هذه الدراسة ص 156.

[4]- **عمر بن قدور**: وُلد سنة 1886م بالجزائر العاصمة، تلقى تعليمه الأولي في الُكتاب، فحفظ القرآن ثم استكمل تعليمه بالمدرسة الثعالبية، اشتغل بالصحافة ويُعتبر رائد الصحافة الجزائرية، له العديد من الإنجازات وهذا من خلال كتابته العديد من الجرائد والمجالات في مصر وتركيا والعراق ولبنان، الأمر الذي جعل فرنسا تصدر حكما قضائيا والحكم عليه بالنفي ولكنه بقي مُصرا على الكتابة والبحث وأعاد بعث جريدة الفاروق من جديد بمجرد عودته للعاصمة بعد خمس سنوات من النفي. أنظر: محمد بغداد: "**رائد الصحافة الجزائرية يكشف وثائقه**"، مجلة أصوات الشمال، العدد235، الشركة الراشدية كندا، (07 جانفي 2012).

[5]-خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص109.

[6]- **عمر راسم:** هو عمر راسم بن علي بن سعيد بن محمد البيجائي ، وتعلم في كتاب بابا عثمان، وتفوق في دراسته ، وأتم حفظ القرآن الكريم وهو في السابعة من عمره، وقد تلقى دروس في اللغة الفرنسية بمدرسة الشيخ فاتح، واعتنق مذهب الأستاذ الإمام محمد عبده الإصلاحي وكان من بين الداعين إليه. أنظر: خير الدين شترة: **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة الفكرية التونسية (1900- 1939م)**، دار البصائر، [د، م]، 2009، ص 323.

[7]- عبد المالك مرتاض: **أدب المقاومة الوطنية في الجزائر (1830- 1962م)**، دار الهومة للنشر، الجزائر، 2009، ج1، ص 85.

- **مجلة الجزائري: (1900م)**

لم يعرف اسم المثقف الذي أصدر هذه المجلة، لكن سرعان ما تم إيقافها وهذا راجع لعدم نجاحها[1].

- **مجلة السعادة العظمى: (1904م)**

صاحب هاته المجلة محمد لخضر حسين الطولقي(1873- 1985م)[2]، وهو الذي اختار لها هذا الإسم، وهي مجلة أدبية علمية إسلامية تم إصدرها في 16 محرم 1322هـ الموافق لأفريل 1904م[3].

- **جريدة المصباح: (1904- 1905م)**

تصدر هاته الجريدة باللغة العربية والفرنسية، وهدفها العمل على تحقيق التفاهم بين الجزائر وفرنسا، رفعت الجريدة شعار "**جريدة إفريقيا الصغرى**"[4].

- **مجلة الجزائر: (1908م)**

أنشئت من طرف الفنان عمر راسم، بالعاصمة الجزائر، صدر أول عدد منها يوم 27 أكتوبر 1908م، وكانت تضم المجلة أربع صفحات، ومن بين المواضيع التي تناولتها الاحتجاج ضد التجنيد الإجباري وفضاحة الضرائب، لكن سرعان ما تم مصادرتها من طرف الحكومة الفرنسية بعد أشهر فقط من صدورها، وهذا بسبب صدق لهجتها وإقبال الشعب عليها[5].

- **مجلة التقويم الجزائري: (1911م)**

---

[1]- مفدي زكرياء: المرجع السابق، ص 35.

[2]- **محمد لخضر حسين الطولقي:** مصلح من عائلة جزائرية، شغل منصب مدرسا ومؤلف وصحفي درس بجامع الزيتونة، كما تقلد أيضا منصب رئيس جمعية الهداية الإسلامية، له العديد من المؤلفات نذكر من بينها علماء الإسلام في الأندلس، والحرية في الإسلام، والدعوة إلى الإصلاح، والقياس في اللغة العربية وغيرها. أنظر: فوزي مصمودي: المرجع السابق، ص 183.

[3]- خالد بوهند: المرجع السابق، ص 181.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- مفدي زكرياء: المرجع السابق، ص 55.

تم إصدرها من طرف محمود كحول، ولم يهتم الشعب الجزائري وهذا لأن المجلة لم تعرف انتشار واسع في جل مكتبات الجزائر[1].

- **صحيفة الأخبار: (1839م)**

كانت أسبوعية نشرت باللغة الفرنسية وأصبحت في عام 1909م مزدوجة اللغة(ست صفحات بالفرنسية وصفحتان بالعربية)، واستمرت في الظهور إلى غاية 1934م[2].

- **جريدة المغرب: (1903- 1913م)**

وهي جريدة أسبوعية إصلاحية تصدر باللغة العربية، وكان مديرها الفرنسي بيير فونتانا ومن بين موظفيها الجزائريين: عبد القادر المجاوي، ابن موهوب، ابن أبي شنب[3].

❖ **<u>سياسة شارل جونار إتجاه الفن المعماري:</u>**

لقد ركز شارل جونار أيضا خلال تطبيق سياسته الثقافية على تشيد المباني الضخمة وهذا وفق الطراز العربي الإسلامي[4]، وكان يُنسب له طابع الهندسة المعمارية الموريسكية الجديدة وخاصة في الجزائر العاصمة[5]، ونذكر على سبيل المثال:

- **<u>البريد المركزي الجزائري:</u>**

تم الشروع في بناء البريد المركزي على هيئة قصر وهذا سنة 1910م[6]، وتم إكمال تشيده تشيده بعد ثلاث سنوات قضاها البناؤون والمعماريون في بناء أعمدته وأسقفه التي تحمل زخرفة

---

[1]- عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص 70.

[2]- Aboul- Kassem Saada Allah : op-cit, p 101.

[3]- ib-id: p 103.

[4]- إبراهيم مياسي: **<u>مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962م)</u>**، ص 233.

[5]- العربي إيشبودان: المرجع السابق، ص ص 304، 305.

[6]- أنظر الملحق: رقم 08 من هذه الدراسة ص 158.

عربية أندلسية راقية، ليتحول البريد المركزي إلى تحفة معمارية بحيث استلهم المهندس ماريوس تودوارد المعمار العربي الإسلامي في تشيده، وكانت الفكرة تنطلق من محاولة شارل جونار في بداية القرن العشرين إحياء فن العمارة الإسلامية[1]. ومن بين المعمارين والمهندسين الذين استقدمهم شارل جونار لبناء البريد المركزي الفنان عمار قاقة من وادي سوف وهذا لاشتهار عائلته بالفن على شكل قباب[2]، وكذلك المهندس فيونو[3].

وقد كان جونار يهدف من كل هذا إيجاد طريق لاستمالة الأهالي الذين كانوا ينفردون من التعاطي مع الإدارة الاستعمارية بمبانيها ذات الطراز الأوروبي[4].

---

[1]– خليل بن الدين: "**البريد المركزي الجزائري معمار عربي في محيط أوربي**"، جريدة العربي الجديد، العدد238، [د، د،ن]، [د، م]، (الإثنين 27 أفريل2015)، ص 17.

[2]– إبراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830– 1962م)**، ص 233.

[3]– عمار عمورة: **الجزائر من بوابة التاريخ من ماقبل التاريخ إلى 1962 (الجزائر خاصة)**، ص 322.

[4]– خليل بن الدين: المرجع السابق، ص 17.

خلاصة:

من خلال عرض ومناقشة الفصل يمكننا أن نستنتج النقاط التالية:

لقد حاول شارل جونار من خلال سياسته التعليمية الثقافية، التي سعى من خلالها على تنظيم المجال التعليمي، والعمل على إبقاء الشخصية العربية الجزائرية في ظل تواجد الاستعمار الفرنسي، من خلال اتباعه اصلاحات من بينها:

- ✓ تنظيم التعليم في المساجد واحترام المؤسسات الدينية، هذا ظاهريا ولكنه كان يسعى من وراء هذا تطبيق مخططه الاستعماري عن طريق التقرب من الجزائريين وتعاطف معهم.
- ✓ إنشاء المدارس المختلفة ويهدف من وراء هذا نشر اللغة الفرنسية لتحل محل اللغة العربية، ضف لذلك تهميش الأهالي وخير دليل على هذا إنشاء مدارس قوربي كما ذكرنا هذا سابقا.
- ✓ إنشاءه الجمعيات والنوادي، والتي كانت في بداية نشأتها تتكون من أعضاء يسعون لخدمة الاستعمار الفرنسي ونشر اللغة الفرنسية، وكمثال عن هذا نادي الإقبال بجيجل إلا أنه في الأخير نُظمت من طرف أعضاء النخبة الجزائرية.

ورغم كل هذا إلا أن سياسة شارل جونار كان لها دور إيجابي والمتمثل في تنشيط حركة النشر والتأليف وهذا بظهور العديد من الصحف والمجلات خلال الفترة 1900 إلى 1919م. ولكن يبقى هدف شارل جونار في الأخير اتباع سياسة أهلية لتمزيق وتفكيك وحدة الجزائريين اللغوية والعرقية.

الفصل الثالث:

الردود الفعلية اتجاه سياسة شارل جونار.

تمهيد.

أولا: موقف النخبة الجزائرية من سياسة شارل جونار.

ثانيا: موقف الأهالي – الجزائريين– من سياسة شارل جونار.

ثالثا: موقف الفرنسيين من سياسة شارل جونار.

خلاصة.

تمهيد:

من خلال تطرقنا إلى الإصلاحات التي باشرها شارل جونار، والتي كان يهدف من وراءها إلى تطبيق العديد من المخططات الاستعمارية في الجزائر، وكل خطوة كان يقوم بها إلا ومن وراءها العديد من الإصلاحات التي مست كل الجوانب، والتي تخدم مصالح الإدارة الفرنسية قبل خدمتها للأهالي الجزائريين، بالإضافة لهذا لا ننسى سعي جونار إلى تخريب الثقافة الجزائرية وذلك بالقضاء على اللغة العربية والتراث الإسلامي والعادات والتقاليد الجزائرية، من خلال بناء مدارس أو معاهد أو دور النشر للأهالي والمعمرين، كل هذا من أجل تحقيق هدفه المتمثل في أن تكون الجزائر فرنسية .

وقد برزت العديد من المواقف اختلفت آراءها اتجاه سياسة شارل جونار، وتجلى هذا في كل من موقف النخبة الجزائرية؛ التي ظهرت منذ بدايات القرن العشرين، وعبرت عن موقفها اتجاه سياسة جونار مستخدمة شتى الأساليب سواء الجمعيات أو النوادي أو عقد الندوات ونشر المقالات في مختلف الصحف والمجالات لمناقشة ونشر أفكارها ولتصدي لسياسة الاستعمارية والعمل على إحياء نهضة لتوعية الشعب الجزائري للقضاء على مختلف المظاهر الفرنسية؛ هذا الموقف الذي شاطره رأي الأهالي الجزائريين، وبهذا الصدد لا نتجاهل الإدارة الفرنسية والكولون اللذان كان لهما موقف أيضا اتجاه سياسة شارل جونار. من هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤل التالي: فيما تمثل موقف كل من النخبة الجزائرية؟ وكيف كان رد الأهالي الجزائريين اتجاه سياسة شارل جونار؟ وكيف عبرت الحكومة الفرنسية والكولون عن موقفهم اتجاه إصلاحات شارل جونار؟

أولا: النخبة الجزائرية وموقفها من سياسة شارل جونار.

في البداية وقبل تناولنا للنخبة الجزائرية وأهم شخصياتها، توجب علينا أولا التعريف بمصطلح النخبة.

أ- تعريف النخبة:(Elite)

1-1 **لغة:** تعني في أشيع معانيها عملية الانتقاء وربما تكون طبيعية أو اجتماعية أو ثقافية تتمايز من خلالها قلة من الناس على الكثرة[1].

2-1 **اصطلاحا:** تعرف بأنها الأقلية داخل المجتمع، وتمارس نفوذا متنوعا على أن تكون هذه الأقلية متميزة بالتفوق ويمكن أن نطلق عليها اسم الصفوة الحاكمة أو الصفوة السياسية أو الصفوة المثقفة[2].

ب- النخبة الجزائرية:

يرى أبو القاسم سعد الله: "بأن مصطلح النخبة يطلق فقط على خريجي المدارس الفرنسية والمتأثرين بالثقافة الأوروبية، ماعدا كتلة المحافظين أو ما يطلق عليها من قبل عدد من الباحثين النخبة التقليدية التي حافظت على انتمائها الحضاري واستمرت في إتصالها بالمدارس العربية والإسلامية"[3].

---

[1]- طوني بينيت وآخرون: **مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، تر: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، سبتمبر 2010، ص 667.

[2]- كمال خليل: المرجع السابق، ص 123.

[3]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930م)**، ج2، ص 161.

أما محمد الأمين بلغيث فيشير: "بأنهم فئة لا يمكن اعتبارهم في آخر المطاف لا جزائريين، ولا فرنسيين"[1]. أو هي الفئة التي قادت العملية السياسية وتصدت للإستعمار بطرق جديدة حملت معالم نهضة ثقافية واجتماعية جديدة[2].

ويمكن تعريف النخبة الجزائرية بأنها جماعة تحسن اللغتين وينتمون إلى الطبقة المثقفة فأصبحت مشتتة بين الحضارة العربية والفرنسية[3].

أما رابح تركي فقد عرفها: "أنهم الجماعة التي تثقفت بالثقافة الفرنسية وانبهروا بمظاهر الحضارة الفرنسية فأصبحوا دعاة لإدماج الجزائر في فرنسا والتجنيس بجنسيتها، وهناك من أنكر وجود شخصية جزائرية على الإطلاق في تلك الفترة "[4].

ج-إتجاهات النخبة الجزائرية:

لقد اختلف المؤرخون في تصنيف اتجاهات النخبة الجزائرية إبان الفترة الممتدة من 1900 إلى 1919م، فهناك من صنفها حسب الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها كل فئة. وأما مجموعة من المؤرخين فقد صنفوها حسب الجانب الثقافي وهناك من اعتمد في تقسيمها على أساس موقف النخبة من السياسة الاستعمارية[5]. وهناك مجموعة من المؤرخين قسموا النخبة إلى قسمين: قسم الأول النخبة الجزائرية المفرنسة أي خريجي المدارس الفرنسية، أما القسم الثاني هي

---

[1]- محمد الأمين بلغيث: **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق وثائق جديدة وصور تنشر لأول مرة**، دار ابن الكثير، لبنان، 2001، ص 122.

[2]- قريري سليمان: **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية(1940- 1954م)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 42 .

[3]- خير الدين شترة: المرجع السابق، ص 24.

[4]- تركي رابح: المرجع السابق، ص 120.

[5]- خالد بوهند: المرجع السابق، ص 169.

النخبة التقليدية، وتضم كل من علماء الإصلاح والمحافظين الذين تخرجوا من المساجد والكتاتيب والزوايا[1].

أما عبد الكريم بوصفصاف فقد رأى أن النخبة الجزائرية تنقسم إلى قسمين:

- **النخبة الأولى:** ذات ثقافة عربية إسلامية متخرجة من المدارس الرسمية الثلاث في كل من المدية، تلمسان، قسنطينة، وكانت تُكلف بمهمة الإشراف على المؤسسات الدينية الإسلامية وبعض شيوخ الطرق الصوفية.

- **النخبة الثانية:** مجموعة من الشباب الجزائريين الذين تبنوا الفكر الغربي ويطلق على حركتهم باسم الجزائر الفتاة[2].

أما أبو القاسم سعد الله فقد صنفها حسب الاتجاه الديني إلى:

- الإتجاه التقليدي

- الإتجاه المعتدل

- الاتجاه الإصلاحي[3].

أما عبد القادر حلوش فقد قسمها إلى ثلاث إتجاهات:

- الاتجاه الأول: يضم مجموعة من الشيوخ المحافظين على التراث الإسلامي.

---

[1]- خالد بوهند: المرجع السابق، ص 169.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس أنموذجا**، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 137.

[3]- أبو القاسم سعد الله: **أفكار جامحة**، ص 29.

– الاتجاه الثاني: وهي فئة التي تؤمن بالحداثة مثل محمد بن أبي شنب.

– الاتجاه الثالث: يضم علماء وشخصيات ذات تكوين أوروبي[1].

أما يحي بوعزيز فقد صنفها إلى ثلاث كتل ثقافية هي :

– كتلة المثقفين ثقافة عربية إسلامية محافظة وتقليدية، من أهدافها المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر.

– كتلة المثقفين ثقافة فرنسية محضة، وسماتها تنكر دائما للثقافة الوطنية العربية الإسلامية.

– كتلة المثقفين ثقافة مزدوجة فرنسية وعربية إسلامية، ومن سماتها التمسك بالأصالة الوطنية من جهة والاستفادة من الثقافة العربية[2].

وانطلاقا مما سبق واستنادا على تصنيفات المؤرخين للنخبة الجزائرية يمكن القول أنه يوجد تيارين؛ الأول تيار النخبة الجديدة، والثاني تيار النخبة التقليدية والمحافظة:

– المحافظين: وهي النخبة التي سعت من أجل الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية ومحاربة التجنيد الإجباري، التجنس، الإدماج.
– النخبة الجديدة: التي نادت بتغير المجتمع الجزائري من مجتمع عربي إلى مجتمع غربي[3].

---

[1]– عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 252.

[2]– يحي بوعزيز: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 348.

[3]– خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص 243.

د- نماذج عن شخصيات النخبة الجزائرية:

وبعد تطرقنا إلى تيارات النخبة الجزائرية الآن سنتناول نماذج عن شخصيات التي مثلت النخبة الجزائرية وكانت لها مواقف بارزة اتجاه سياسة شارل جونار.

أ-النخبة المحافظة(التقليدية):

- **عبد القادر المجاوي(1848-1913م)**[1]:

لعب دورا في البعث بالفكر الوطني الجزائري بداية من القرن التاسع عشر، وظلت محاضراته في الدين واللغة وعلم الفلك الشموع الأولى للمجتمع، وحاول من خلال مؤلفاته محاربة تدني مستوى اللغة العربية التي عمل الاستعمار الفرنسي على طمسها[2]. وعايش الحكم الاستعماري القائم على القهر والتجهيل المتعمد، ولهذا واصل مجاوي[3] رسالته لإرساء مبادئ الإسلام وإحياء قيمة وإصلاح المجتمع [4].

---

[1]- **عبد القادر المجاوي:** هو عبد القادر بن عبد الله بن محمد الحسني الجليلي المجاوي، نسبة إلى قبيلة بشمال المغرب الأقصى، ولد بتلمسان 1264هـ/1848م، اشتهرت أسرته بالعلم والتدريس، درس بالمغرب وجامع القروين، كانت تظهر في شخصيته المحبة للوطن بكل أبعادها الدينية واللغوية والتاريخية توفي بقسنطينة 6 أكتوبر1913م. أنظر: عبد القادر المجاوي: **كتاب الدرر النحوية على المنظومة الشبراوية ويليه شرح البنا (نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف)**، المطبعة الشرقية بيير فونتانة، الجزائر، 1907، ص 13- 46.

[2]- أحلام.ع: "**وزارة الثقافة تحي مئوية الشيخ عبد القادر مجاوي** "، جريدة الرائد، العدد1201، مؤسسة الرائد للإعلام والاتصال، الجزائر، (9 فيفري 2014)، ص 02.

[3]- أنظر الملحق: رقم 09 من هذه الدراسة ص 158.

[4]- بعباع عثمان: **منهج عبد القادر المجاوي(1914م) في شرح المنظومات والشواهد النحوية**، مذكرة ضمن مشروع الدراسات النحوية في الجزائر مجالاتها وموضوعاتها ومنطلقاتها، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة السانية وهران، 2012، ص 12.

إضافة لهذا مارس عبد القادر المجاوي[1] مهنة التدريس، وكان كثير النشاط في النوادي والجمعيات المعاصرة، وكانت جريدة كوكب إفريقيا تنقل محاضراته وكتاباته. ففي سنة 1908م عُين إماما وخطيبا في جامع سيدي رمضان بالعاصمة، وكان يلقي محاضرات يسعى من خلالها لتوعية الشعب الجزائري، ومحاربة البدع والعمل بالسنة والانقياد إلى الحق[2].

ويرى عبد القادر المجاوي بأن الإصلاح إنما يتم عن طريق التربية، وأنَّ السبب الرئيسي في النهضة إنما هو العلم الذي يُمَكِن من تحقيق إعدادين:

الأول: الإعداد الإيماني التربوي، الذي لا يتم بدون العلم الصحيح والعمل الصالح بتطهير العقيدة والعبادات من شوائب الشرك والبدع والخرافات والالتزام بمذهب أهل السنة.

ثانيا: الإعداد العلمي المادي الذي لا يتم بدون تدبير ثروة الأمة وتنميتها بالطرق المشروعة واكتساب الصناعات والاكتشافات البديعة.

وقد قال عنه أحد المؤرخين: " لقد كان مصلحا يدعو إلى العقيدة السلفية الصافية في الدين وإلى العلم وإنشاء المعاهد الراقية له، وإلى كل أسباب التقدم"[3].

وسعى عبد القادر المجاوي أيضا إلى النهوض بالعلم والوطن، وكان له دور في التأثير على شخصية الشعب الجزائري، وعاش معلمًا فتخرج على يده رجال النهضة في الجزائر مثل

---

[1]– أنظر الملحق: رقم 10 من هذه الدراسة ص 159.

[2]– عبد القادر المجاوي: **إرشاد المتعلمين**، تح: عادل بن الحاج همال الجزائري، دار حزم، لبنان، 2008، ص 24.

[3]– عبد القادر المجاوي وآخرون: **المرصاد في مسائل الاقتصاد**، تح: عبد الرازق بلعباس، مركز النشر العلمي، السعودية، 2014، ص 62.

محمد حمدان لونيسي[1]. وقد ترك وراءه الكثير من المؤلفات المدرسية والتربوية التي تجاوزت 15 كتابا، وشملت البلاغة واللغة والنحو والدين وعلم الفلك، نذكر من بينها:

- ✓ إرشاد المتعلمين.
- ✓ الإفادة لمن يطلب الاستفادة طُبع في الجزائر في سنة 1901م.
- ✓ الاقتصاد السياسي[2] .
- ✓ المرصاد في مسائل الاقتصاد: قدم لشرحه مقدمة تتناول ضرر البدع وضرورة النهضة العلمية[3].
- ✓ كتاب الدرر النحوية على المنظومة الشبراوية: طُبع في فونتانا الجزائر سنة 1907م.
- ✓ شرح الجمل النحوية: طبع في فونتانا[4].
- ✓ كتاب نصيحة المريدين: هو عبارة عن رسالة توجيهية طبعت في تونس.
- ✓ كتاب الإفادة لمن طلب الاستفادة: يحتوي على المسائل الفقهية المتنوعة [5].
- ✓ كتاب شرح شواهد بن هشام: طُبع بقسنطينة ويتناول هذا الكتاب أصول النحو واللغة والأدب.

---

[1]– عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس أنموذجا**، ص 137.

[2]– عبد القادر المجاوي وآخرون: **المرصاد في مسائل الاقتصاد**، ص 25.

[3]– عمار الطالبي: **آثار ابن باديس**، مج1، الشركة الجزائرية، الجزائر، 1994، ص 20.

[4]– عبد القادر المجاوي: **إرشاد المتعلمين**، ص 25.

[5]– كامل خليل: المرجع السابق، ص 127.

✓ كتاب نزعة الطرف في معاني والصرف ذات الطابع النحوي والصرفي احتوى على 37 صفحة وطبع سنة 1907م بمطبعة فونتانا[1].

وبقي عبد القادر المجاوي إمامًا وأستاذًا متمكنا ومؤلفًا نشطا ورجل إصلاح في جميع الظروف[2] إلى أن توفي بقسنطينة في 6 أكتوبر 1913م[3]. وكما عرفه جميع من عاشره حلو الشمائل شجاعا طموحا، يلتهب غيرة على دينه ووطنه[4].

- **الشيخ عبد الحليم بن سماية(1866 – 1933م)[5]:**

أحد شيوخ وممثلي النخبة الجزائرية المحافظة على التراث الإسلامي، وقد كان عبد الحليم بن سماية[6] إمام جبلت عليه نفسه من الأخلاق الكريمة والشيم، اشتغل بالتدريس في المدرسة الثعالبية سنة 1904م، وكُلِفَ بتدريس التوحيد وتفسير القرآن[7]، وشارك أيضا في مؤتمر المستشرقين الذي انعقد بالجزائر في سنة 1905م، وألقى بحثا عن وضع الإسلام، وحث فيه على

---

[1]– تركي رابح: **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، وزراة المجاهدين، الجزائر، [د،ت]، ص 141.

[2]– أحلام.ع: المرجع السابق، ص 02.

[3]– عبد القادر المجاوي: **إرشاد المتعلمين**، ص 25.

[4]– عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ج4، ص ص 411، 412.

[5]– **عبد الحليم بن سماية:** هو عبد الحليم بن علي بن سماية من أعيان مدينة الجزائر، من أسرة مشهورة بالعلم والتدين، وُلد بالجزائر العاصمة في 15 جويلية 1866م. أنظر: رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 92.

[6]– أنظر الملحق: رقم 11 من هذه الدراسة ص 160.

[7]– جلالي صاري: **بروز النخبة المثقفة الجزائرية(1850– 1950م)**، تر: عمر المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2005، ص 54– 56.

الفلسفة الإسلامية[1]. وقد قال عنه أحمد توفيق المدني: "بأنه العالم الشهير الذي طبق صيته آفاق العالم الإسلامي"[2].

أعمال عبد الحليم بن سماية كثيرة، ونذكر من بين أهم مؤلفاته ما يلي:

- ✓ كتاب فلسفة الإسلام؛ والذي ألقى الفصل الأول منه في مؤتمر المستشرقين سنة 1905م.
- ✓ رسالة اهتزاز الأطوار في تحليل الربا.
- ✓ رسالة في التوحيد والرد على شبه المبطلين والملحدين.
- ✓ رسالة في التصوف بعنوان الكنز المدفون والسر المكنون[3].

وهكذا واصل عبد الحليم بن سماية مجهوداته في التعليم، وسعى إلى الإبداع والتجديد رغم إرساء النظام الاستعماري، إلى أن توفي في 4 جانفي 1933م[4].

- **الشيخ المولود ابن موهوب(1866- 1939م)**[5]:

يعتبر الشيخ ابن موهوب من رواد النهضة الفكرية والثقافية، ومن أبرز الشخصيات الجزائرية التي لعبت دورا متميزا خلال الربع الأول من القرن العشرين، وقد لقبه أبو القاسم سعد الله

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس أنموذجا**، ص 142- 144.

[2]- أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح في الجزائر (1925- 1945م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ج2، ص 48.

[3]- محمد بن إسماعيل: **أعلام وأمجاد في آفاق الثقافة الجزائرية**، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 113.

[4]- جلالي صاري: المرجع السابق، ص 64.

[5]- **المولود ابن موهوب:** هو المولود بن محمد بن موهوب من مواليد مدينة قسنطينة 1866م، ويعود أصل أسرته إلى الشيخ ابن موهوب المدفون بالزاوية التي تحمل اسمه والموجودة بقرية إيمولا ببلدية صدوق ولاية بجاية، وينتمي الشيخ ابن موهوب إلى أسرة ذات علم وصيت. أنظر: أحمد صاري: المرجع السابق، ص ص 12، 13.

بـ"زعيم المصلحين"[1]. ويعد ابن موهوب ثاني مصلح في الجزائر[2]، بعد حمدان بن عثمان خوجة[3] حيث قال بهذا الصدد: "ليس هناك مثقف جزائري آخر قد فهم وأثر على تاريخ بلاده كما فعل ابن موهوب"[4].

تميز ابن موهوب بمكانة علمية وشهرة أدبية، بحيث درس بالمدرسة الكتانية منذ سنة 1895م، وعُين مفتي بمسجد باريس سنة 1926م[5].

وشغل منصب أستاذ الفلسفة والعلوم الدينية والأدب العربي في المدرسة الجزائرية الفرنسية بقسنطينة [6]. وقد كان شعار الشيخ ابن موهوب هو"أن الجزائر قد وصلت إلى أسفل نقطة في سلم التدهور ولكي تتخلص من هذه الحالة، يجب أن تؤمن بالتقدم والتعليم بكل الوسائل والتسامح والعودة إلى منابع الإسلام الصافية، ولهذا السبب أعلن ابن موهوب الحرب ضد الجهل والجمود والكسل من أجل تحرير الجزائر من حالتها المنحطة"[7].

---

[1]– أحمد صاري: المرجع السابق، ص 07.

[2]– أبو القاسم سعد الله: **الحركةالوطنية الجزائرية(1900– 1930م)**، ج2، ص 150.

[3]– **حمدان بن عثمان خوجة:** ينحدر من أسرة حضرية، وقد كان والده من أبرز علماء مدينة الجزائر، وُلد سنة 1773م وهو جزائري المولد والنشأة والعرق عن طريق الأم، أما والده فهو تركي متزوج بجزائرية(كرغلي)، كان ذا اطلاع وثقافة واسعة وترك العديد من الوثائق السياسية العامة حول أحداث الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي توفي سنة 1840م عن عمر يناهز الثمانين عاما. أنظر: سليمة كبير: **حمدان بن عثمان خوجة أول ناطق باسم القضية الجزائرية**، المكتبة الخضراء، الجزائر، [د، ت]، ص ص 8، 9.

[4]– أحمد صاري: المرجع السابق، ص 07.

[5]– المرجع نفسه: ص 08.

[6]– أبو القاسم سعد الله: **الحركةالوطنية الجزائرية(1900– 1930م)**، ج2، ص 150.

[7]– المرجع نفسه.

ولهذا سعى ابن موهوب من أجل النهضة بالمجتمع الجزائري، وكان من رواد المصلحين في الجزائر، ولذلك نجد أحمد توفيق المدني يمدحه بقوله: " لو كان الملائكة يمشون على الأرض ويختلطون بالناس ويغشون المجالس لكان ابن موهوب واحد منهم لا محالة"[1].

ساهم ابن موهوب بتأليف العديد من الكتب نذكر من أهمها:

- ✓ كتاب نظم مقدمة ابن أجروم مختصر الكافي في العروض والقوافي.
- ✓ كتاب اللمع في إنكار البدع [2].

توفي رائد النهضة ابن موهوب سنة 1939م بقسنطينة بعد بلوغه السبعين من عمره[3].

- **محمد بن أبي شنب(1886-1929م)[4]:**

يعد من رواد النهضة الجزائرية وكِبار علماء الجزائر ومفكريها، الذين ساهموا في إحياء الثقافة الجزائرية وتمجيد تراثها الأصيل سواء بتكوينهم العربي أو الغربي. كان ابن أبي شنب[5] متعدد التخصصات، يجمع بين مجالات شتى فكان باحثا ومؤرخا أديبا وشاعرا، ومن المناصب التي شغلها أنه عُين معلِما بالمكتب الرسمي في قرية قرب المدية سنة 1892م، ثم التحق بالمدرسة العليا لتعلم اللغة الإيطالية، ودرس علوم البلاغة والمنطق والتوحيد وعلم الكلام على يد

---

[1]- أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح في الجزائر (1925 - 1945م)**، ص ص 20، 21.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس أنموذجا**، ص 155.

[3]- إبراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962م)**، ص 237.

[4]- **محمد بن أبي شنب:** هو محمد بن العربي بن محمد بن أبي شنب، وُلِد يوم الثلاثاء 26 أكتوبر 1896م، بآمه عين الذهب بالقرب من المدية، نشأ بين أهله إلى أن بلغ سن الدراسة فأرسله والده إلى الكُتاب، فقرأ القرآن على شيخه أحمد بارماق، وفي سنة 1886م اتجه إلى المدية حيث دخل المدرسة وبعدها انتقل إلى مدرسة المعلمين ببوزريعة وتعلم الفرنسية بالإضافة إلى الحساب والجغرافيا والتاريخ والحكمة. أنظر: بن نعيمة عبد المجيد وآخرون: **موسوعة أعلام الجزائر (1830- 1954م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 166.

[5]- أنظر الملحق: رقم 12 من هذه الدراسة ص 161.

الشيخ عبد الحليم بن سماية، وفي 8 ماي 1898م عُين أستاذا بالمدرسة الكتانية في مدينة قسنطينة، ثم تقلد أيضا منصب أستاذ بمدرسة الثعالبية بالعاصمة سنة 19 جانفي 1901م، ودرّس اللغة والنحو والصرف والمنطق والعروض والبيان وغيرها[1]. وفي سنة 1904م دخل التعليم العالي وأصبح أستاذا محاضرا بجامعة الجزائر وتحصل على الدكتوراه في الأدب[2].

كما شارك في المؤتمر الرابع عشر للمستشرقين الذي عُقِد في الجزائر، واستطاع خلاله الدفاع على الثوابت الوطنية، وأن يصمد أمام الإغراءات المادية والمعنوية كمفكر وطني جزائري وقدم بحثا حول شعر أبي جعفر[3]، وشارك أيضا في مؤتمر معهد المباحث العليا سنة 1928م، وألقى موضوع بالفرنسية يتناول حياة ابن قنفد القسنطيني[4].

ساهم بن أبي شنب في نشر الكثير من المخطوطات العربية وتحقيقها نذكر من بينها: كتاب البستان لابن مريم سنة 1908م، والدراية للغبريني سنة 1910م، وطبقات علماء إفريقيا لأبي العرب سنة 1915م[5].

أما عن آثاره ومؤلفاته؛ فقد ألف ما يزيد عن 50 كتابا في سائر العلوم المتداولة عند العرب والغرب، وساهم في تنقيحها وتصحيحها بالشرح أو التعليق عليها، ونذكر من بينها:

- ✓ تحفة الأدب في ميزان أشعار العرب 1907 و1928م.

---

[1]– مأمون الجنان: "**العلامة محمد بن أبي شنب أول دكتور جزائري في الوطن العربي**"، مجلة التراث العربي، العدد104، [د، د،ن]، [د، م]، [د، ت]، ص ص284، 285.

[2]– بشير بلاح: المرجع السابق، ص 429.

[3]– زهور ونيسي: "**محمد بن أبي شنب والاستشراق الحديث**"، سلسلة محاضرات الملتقى الدولي محمد بن شنب والاستشراق، مديرية الثقافة لولاية المدية، الجزائر، (10 ديسمبر 2014)، ص 17.

[4]– مولود عويمر: **أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 149.

[5]– عبد القادر بوباية: "**إسهام محمد بن شنب في تحقيق التراث التاريخي العربي** "، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد09، جامعة السانية وهران، (ديسمبر 2014)، ص 284.

- ✓ الأمثال العامية الدارجة في الجزائر وتونس والمغرب: بأجزائه الثلاث سنة 1908م.
- ✓ فهرسة الكتب المخطوطة في خزانة الجامع الأعظم بالجزائر سنة 1909م[1].
- ✓ البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم التلمساني سنة 1908م.
- ✓ الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية سنة 1920م.
- ✓ طبقات علماء إفريقية لأبي ذر الخشني مع ترجمة فرنسية سنة 1915م[2].

تُوفي الشيخ محمد ابن أبي شنب، ولم يتجاوز تسعة وخمسون سنة، يوم 5 فيفري 1929م بعد اصابته بمرض أدخله مستشفى "مصطفى باشا " مدة شهر كامل[3]، ودُفِن في مقبرة سيدي عبد الرحمان[4].

- **الشيخ إبراهيم بن عامر السوفي(1875-1932م)[5]:**

رائد من رواد الحركة الإصلاحية الجزائرية، كان الشيخ إبراهيم بن عامر السوفي[6] يمتلك روح ثورية وثابتة، ويتميز بالغيظ اتجاه الاستعمار وتأثر بنخبة من العلماء عبر كتبهم أمثال ابن

---

[1]- مأمون الجنان: المرجع السابق، ص 288.

[2]- المرجع نفسه: ص 289.

[3]- بن نعيمة عبد المجيد وآخرون: المرجع السابق، ص 170.

[4]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 429.

[5]- **إبراهيم بن عامر السوفي:** وُلِد بوادي سوف سنة 1298 هـ/1881م، وتنتسب عائلته إلى قبيلة الشبابطة من عرش المصاعبة، أظهر ميلا إلى العلم في وقت مبكر، فحفظ جزاءا من القرآن الكريم بمدينة قمار، ودرس الأجرومية في قواعد النحو ثم رحل إلى بلاد الجريد التونسي؛ الذي كان يعد مركزا علميا هاما، وعندما رجوعه إلى الوادي أقام صلات وعلاقات ببعض شيوخها خاصة عبد الرحمان العمودي، العربي بن موسى واشتغل العوامر بالقضاء ثم انتقل للعمل بالمحكمة الشرعية رفقة القاضي إبراهيم بن العربي عيساوي التاغزوتي. أنظر: بوطارفة الصادق: " **قراءة في إسهامات النخب المحافظة السوفية في كتابة التاريخ المحلي من خلال مخطوط الصروف لابراهيم بن عامر (ت 1932م)**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد14، جامعة بسكرة، الجزائر، (مارس 2015)، ص 84.

[6]- أنظر الملحق: رقم 13 من هذه الدراسة ص162 .

موهوب، كان مؤرخًا وشغل منصب إمامًا ومدرسًا بمساجد الوادي كمسجد سيدي مسعود وجامع سيدي سالم وجامع النخلة.

وسعى الشيخ إلى نشر العلم والمعرفة بهمة عالية وتخرج على يده الكثير من العلماء والأئمة والمفكرين نذكر من بينهم الميداني مساوي[1]، ميلود بن إبراهيم بن حريكة....إلخ[2].

وكان الشيخ أيضا يقوم بإلقاء محاضرات تتناول قضايا سياسية معاصرة مثل الكلام عن الحرب الإيطالية الليبية(1911-1912م)، وحرب البلقان(1912-1913م) مع الدولة العثمانية[3].

للشيخ إبراهيم عدة أعمال فكرية هامة وسنتعرض لها بإيجاز كالتالي :

- ✓ كتاب الصروف في تاريخ الصحراء وسوف: هو من كتب التاريخ المحلي الخاص بالجنوب الجزائري وقد ألفه سنة 1913م.
- ✓ البحر الطافح في بعض فضائل شيخ الطريق سيدي محمد الصالح: رسالة ألفها العوامر نظرا لإعجابه بالطريقة الرحمانية في وادي سوف.
- ✓ منظومة العوامر في العقائد[4].

---

[1]- **الميداني المساوي:** وُلد سنة 1873م، وكان غزير العلم بذل جهودا معتبرة في التعليم، توفي سنة 1904م. أنظر: إبراهيم مياسي: **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 109.

[2]- ابراهيم بن عامر السوفي: **ديوان الشيخ العلامة إبراهيم بن عامر السوفي(1351-1292هـ/1875- 1939م)**، تح: عاشور قمعون، مطبعة مزوار، الجزائر، 2013، ص 19- 23.

[3]- موسى بن موسى: **الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها(1900- 1939م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 140.

[4]- بن نعيمة عبد المجيد وآخرون: المرجع السابق، ص ص 26، 27.

- ✓ النفحات الربانية على القصيدة المدنية: وهي شرح لقصيدة الشيخ الحاج علي بن الحاج نصر الجريدي سنة 1907م.
- ✓ مطالع السعود تشطير أدبية الشيخ المولود: تحدث عن نظم المولود بن موهوب في ذم البدع والابتعاد عن مقاصد الدين.
- ✓ المسائل العامرية على مختصر الرحبية: طبع بالمطبعة التونسية سنة 1907م.
- ✓ مواهب الكافي على التبر الصافي[1].
- ✓ البحر الطافح في بعض فضائل شيخ الطريق سيدي محمد الصالح[2].

وفي مدينة تقرت أُصِيب الشيخ بدمالة في ظهره، انتقل بسببها إلى الوادي وتُوفي على إثرها بأيام قليلة من عودته يوم الأربعاء 20 جويلية 1932م، وكان بمنزله بحي أولاد أحمد وشُيعت جنازته يوم الخميس ودُفن بحي سكناه[3].

---

[1]- إبراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962م)**، ص 216- 218.

[2]- إبراهيم مياسي: **قبسات من تاريخ الجزائر**، ص 107.

[3]- ابراهيم بن عامر السوفي: المرجع السابق، ص ص 38، 39.

- **<u>النخبة الجديدة(الشبان الجزائريين):</u>**
- **الدكتور بلقاسم ولد حميده ابن التهامي(1873-1940م)[1]:**

كان الشيخ من كبار العلماء والفقهاء في عصره، ترشح ابن التهامي إلى الانتخابات البلدية بالجزائر العاصمة وفاز بعضوية المجلس البلدي.

ودخل في خلاف وخصومه مع المعمرين الرافضين لمطالب الإدماج[2]. وفي سنة 1936م أيد مطالب المؤتمر الإسلامي، وقدم عدة محاضرات في نادي الترقي بالعاصمة، ثم بعدها ترشح من جديد في الانتخابات البلدية، وصار مرة أخرى عضوًا في المجلس البلدي لمدينة الجزائر[3]، و توفي الشيخ في جوان 1940م[4].

محمد بن رحّال(1858-1928م)[5]:

يعتبر سي أمحمد بن رحّال عالم من العلماء الجزائريين البارزين خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين[6].

---

[1]- **بلقاسم ولد حميده ابن التهامي:** وُلِد في 1873م بمدينة مستغانم، تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه والثانوي بالجزائر العاصمة بعد حصوله على شهادة البكالوريا، ثم بعدها انتقل إلى مونبيليه بفرنسا وسجل في كلية الطب واختار تخصص طب العيون، وبعد تخرجه عاد للجزائر وعُين طبيبا مسؤولا على عيادة طب العيون بكلية طب بجامعة الجزائر، وكان يقوم بنشاطات إجتماعية كمساعدة الفقراء والمرضى في الجزائر العاصمة. أنظر: رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 108.

[2]- بن نعيمة عبد المجيد وآخرون: المرجع السابق، ص 52.

[3]- بشير بلاح : المرجع السابق، ص 432.

[4]- إبراهيم مياسي: **<u>مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962م)</u>**، ص 240.

[5]- **محمد بن رحّال:** هو الحاج حمزة بن بشير بن رحال ولد يوم 16 ماي 1855م بندرومة بمدينة تلمسان، زاول درسته بأول مدرسة عربية فرنسية سنة 1865م. أنظر: سي أمحمد بن رحال: **<u>مستقبل الإسلام وكتابات أخرى</u>**، تص: عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 43.

[6]- أنظر الملحق: رقم 14 من هذه الدراسة ص 163.

والتي بلغ فيها الاستعمار أوج قوته[1]، بذل محمد بن رحّال كل جهوده في خدمة بلاده ولعب دورا مُهِمًا في الحياة السياسية، واقتصرت أعماله على تحقيق العدالة والأمن ونشر التعليم[2].

ففي سنة 1891م سافر إلى باريس لعرض المطالب الإصلاحية رفقة محمد بن العربي على اللجنة البرلمانية(لجنة جول فيري)لتدرسها وتقترحها على الحكومة الفرنسية، وركز على عدة نقاط من بينها: مسألة الانتخابات وإلغاء قانون الأهالي وعودة الحكم بالقضاء الإسلامي....إلخ[3]. كما عُين رئيسًا للوفد المتكون من ممثلي ندرومة بمدينة تلمسان لتقديم المطالب إلى الرئيس الفرنسي بونكاري[4].

ومن بين القضايا التي قاومها محمد بن رحّال ورفضها التجنيد الإجباري للجزائريين سنة 1912م[5]؛ وفي هذا السياق وصفه عبد الرحمان الجيلالي قائلا: "ويا للفزع والهول الذي يلحق الفرنسيين حينما كان يقف ابن رحال يخطب في المحافل السياسية، أو يكتب في الصحف والمجلات الدورية، يأتي بالحجج القاطعة وبراهنيه الناصعة في نصرة الإسلام والعروبة والوطن..."[6].

---

[1]– محمد أرزقي فؤاد: " **الجهود السياسية للمثقف سي أمحمد بن رحال**"، جريدة الشروق، [د، د، ن]، [د، م]، (07 جانفي 2008)، ص 04.

[2]– عبد الحميد حاجيات: " **قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات 1891م**"، مجلة أفكار وآفاق، العدد03 ، جامعة الجزائر02، الجزائر، (2012)، ص 53.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– **بونكاري:** سياسي ورجل دولة فرنسي، وُلِد في عائلة فرنسية بورجوازية ودرس المحاماة وأصبح نائبا عام 1887م، ثم وزيرا للتعليم 1893م لمدة سنتين، أصبح سيناتور سنة 1903م، وفي عام 1907م ترأس وزارة تحالف يميني لتقوية مركز فرنسا الدولي انتخب رئيسا للجمهورية لمدة سبع سنوات، وانسحب عام 1929م من السرح السياسي على أثر مرض ألم به. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 581.

[5]– خالد بوهند: المرجع السابق، ص 192.

[6]– عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ص 469.

كما اشتهر ابن رحّال بإلقاء محاضرات ودروس بالجمعيات والنوادي، وتأليف كتب ومقالات، وتحقيق مخطوطات عربية، ونذكر من بين أعماله ما يلي:

- ✓ مستقبل الإسلام وكتابات أخرى: تناول فيه المطالب التي قدمها رفقة محمد بن العربي أمام لجنة مجلس الشيوخ سنة 1891م، ووثائقه التي تتناول مسألة تعليم الجزائريين...إلخ[1].
- ✓ بحث حول شعر أبي جعفر بن خاتمة الأندلسي.
- ✓ مقالات حول تاريخ بني ساسن و التعليم الأهلي.
- ✓ ترجمته كتاب تاريخ ندرومة.
- ✓ وضع فهارس للمخطوطات العربية[2].

وقد وصف أبو القاسم سعد الله ابن رحّال قائلا: "هو رجل علم ودين وعون قائد ونائب مالي وهو مؤلف وباحث وأديب، ثم إنه رجل مدافع عن العربية والإسلام في وقت اعتقد فيه الفرنسيون أن أمثاله لن يدافع عن الفرنسية والاندماج..."[3]. تُوفي محمد بن رحّال – رحمه اللّه– في 6 أكتوبر 1928م بمسقط رأسه ندرومة بمدينة تلمسان[4].

---

[1]– سي أمحمد بن رحال: المرجع السابق، ص 11– 38 .

[2]– خالد بوهند: المرجع السابق، ص ص 190، 191.

[3]– أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1830– 1954م)**، ج6، ص 223.

[4]– عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ص 469.

- **فاتح بن براهم(1850-1928م)[1]:**

من أبرز أعضاء النخبة الجزائرية ومن أهم روادها، سعى للحفاظ على الثقافة الجزائرية ومقوماتها، ساهم في توعية وتكوين الجيل الجزائري وبدون عناء وانقطاع خاصة في الفترة الممتدة من 1869 إلى 1923م[2]. اشتغل الشيخ بن براهم[3] مدرسًا ومُديرا، ومن بين المناصب التي عُين فيها مدير شارع ميدي[4]. اهتم فاتح بن براهم بالتأليف، ومن بين المواضيع التي كتب فيها النحو والصرف وعلم المعاني[5].

هـ- **<u>موقف النخبة من سياسة شارل جونار:</u>**

***موقف النخبة الجزائرية من الإدماج والتجنيس:**

- **<u>موقف النخبة المحافظة(التقليدية):</u>**

معظم أعضاءها رفضوا الإدماج وكانوا على اتفاق بأن الجزائر لا تستطيع أن تهزم فرنسا وحدها، ولهذا يجب العمل من أجل الإبقاء على الشخصية الجزائرية ومقاومة كل خطط الفرنسيين

---

[1]- **فاتح بن براهم:** وُلِد سنة 1850م بمنطقة الضاحية بعيدة عن الجزائر ببعض الكيلومترات، التحق للدراسة بالثانوية الإمبريالية التي دشنها نابليون الثالث سنة 1857م، والتحق بعدها بالمدرسة التكوين سنة 1866م، كما عمل على تكوين الأجيال ودرس بمليانة وصور الغزلان، وتم تكريمه سنة 1885 و1889م في باريس بمناسبة التظاهرة العالمية في باريس. أنظر: جلالي صاري: المرجع السابق، ص 141- 152.

[2]- جلالي صاري: المرجع السابق، ص 152.

[3]- أنظر الملحق: رقم 15 من هذه الدراسة ص 164.

[4]- **شارع ميدي:** المدرسة التي بُنيت منذ 1867م وتسمى حاليا مدرسة الإخوة زبير. أنظر: المرجع نفسه.

[5]- جلالي صاري: المرجع السابق، ص 141.

لإدماج الجزائريين، وطالبوا بالحفاظ على مقومات الثقافة العربية الإسلامية مناهضين لكل التغيرات التي تسعى من خلالها فرنسا لدمج وتغيير المجتمع الجزائري[1].

وفي هذا السياق جاء موقف عبد الحليم بن سماية الذي عارض بشدة سياسة الإدماج التي جاءت بها فرنسا وصرح قائلا: " إن الحرية والحقوق السياسية المهداة للمسلمين صارت ضربة قاضية لرابطتهم الروحية الراهنة، حيث أن المستفيدين سيصبحون مدمجين تماما في الشعب الفرنسي"[2].

ولقد أكد على ضرورة التمسك بالأحوال الشخصية الجزائرية(اللغة والدين والتقاليد)، ورأى بأن معارضة الإدماج واجبًا شرعيًا. وكان عبد الحليم بن سماية من أكثر المدافعين عن حقوق الجزائريين وهويتهم وانتماءاتهم العربية الإسلامية، وجُل أعضاء النخبة المحافظة رأوا بأنها سياسة عنصرية معارضة لقيم المجتمع الجزائري وأنه لا يحق لفرنسا أن تفرض على الجزائريين التخلي على مقوماتهم الثقافية[3].

2- النخبة الجديدة(الشبان الجزائريين):

وأهم مطالب أعضاء النخبة الجديدة منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، من خلال المساواة بينهم في الضرائب والفوائد من الميزانية وكذلك في التمثيل النيابي وغيرها[4].

---

[1]- خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص 150.

[2]- كامل خليل: المرجع السابق، ص 96.

[3]- عبد العالي فضل: **تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين(1830- 1919م) دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج : محمد بن رحال /ابن سماية /ابن حبيلس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2013، ص 28.

[4]- سعيد بورنان: **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830- 1962م)، رواد الكفاح السياسي والإصلاحي (1900-1954م)**، دار الأمل، الجزائر، 2004، ج2، ص 32.

ولما أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوم 17 جويلية 1908م، والذي يُطالب بتجنيد الجزائريين سعت النخبة الجزائرية لاستغلال الفرصة، وكتبت عرائض تنص على منح الأهالي الجنسية الفرنسية وعُين وفد على رأسه محمد بن رحال من أجل إرسال العريضة لباريس، وبالفعل التقى هذا الوفد مع رئيس الوزراء جورج كليمنصو وكان رأيه الموافقة على انتخاب الجزائريين في المجالس العامة بدل من الإدارة الفرنسية[1].

وأهم المطالب التي ركز عليها الجزائريين مقابل الخدمة العسكرية والتي طالب بها أعضاء النخبة الجديدة في جوان 1912م ما يلي:

- ✓ المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين.
- ✓ إلغاء قانون الأهالي والإجراءات التعسفية الأخرى.
- ✓ المساواة في الضرائب بين الجزائريين والمستوطنين[2].

ولكن هذه المطالب رفضها المستوطنون وأدت مسألة الإدماج إلى إحداث انشقاق بين صفوف النخبة، خاصة فيما يتعلق بموضوع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، وكانت هذه نتيجة إصلاحات 4 فيفري1919م التي سعى شارل جونار وجورج كلمينصو إلى تطبيقها في الجزائر[3].

---

[1]– ناصر بلحاج: المرجع السابق، ص ص 47، 48.

[2]– خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص 97.

[3]– المرجع نفسه: ص 245.

***موقف النخبة الجزائرية من سياسة التعليمية لشارل جونار**

- موقف النخبة المحافظة(التقليدية):

من بين القضايا التي اهتم بها أعضاء النخبة المحافظة أيضا التعليم، وكان هدفهم إصلاح التعليم وأُطره واتخذوا موقف موحد اتجاه هذا، إلا أنهم اختلفوا في قضية التعليم الفرنسي الجزائري فهناك أعضاء من النخبة رأوا أن للتعليم الفرنسي أهمية لإصلاح المجتمع الجزائري، ورفعوا شعار"الإصلاح بكل الوسائل لأن المجتمع الجزائري كان في أحّط الدرجات من التدهور"[1]. وقد قال عبد القادر المجاوي بهذا الصدد: "التعليم غير نافع لنقصانه، إذ تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطار لا يفيد المتعلم، فلا بد من معرفة العلوم النافعة في الدين والدنيا..."[2].

وسعى المجاوي لتحريك المجتمع الجزائري نحو العلم والمعرفة خاصة عن طريق مؤلفاته في مجال التربية والتي تعتبر أساس كل إصلاح. ودعى الجزائريين إلى ضرورة التفتح واليقظة قصد الأخذ بأسباب الحضارة والتطور واتباع مناهج التربية والتعليم بدراسة الأخلاق ودعى للنهوض بالتعليم الجيد[3].

بينما هناك أعضاء من النخبة التقليدية كان موقفهم مخالف ورفضوا التعليم الفرنسي وأرادو التغيير ولكن داخل الإطار العربي الإسلامي للجزائر، ورفضوا التعليم الإجباري الفرنسي وطلبوا من فرنسا تنظيم المدارس العربية واسترجاع العمل بالقضاء الجزائري[4].

---

[1]- خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص 97.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس أنموذجا**، ص 138.

[3]- كامل خليل: المرجع السابق، ص 144.

[4]- خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص 79- 98.

ومن بين الأعضاء الذين كان موقفهم صريح إبراهيم بن عامر السوفي الذي برز كمصلح ومرشد ودافع عن اللغة والدين ورأى بأن المجتمع الجزائري يعاني من الرذيلة نتيجة السياسة الفرنسية، ولهذا سعى من أجل الإصلاح وتوعية الجزائريين بحثهم على عدم الإقبال على المدارس الفرنسية[1].

واهتم أيضا الشيخ ابن موهوب أيضا بالنهوض بالتعليم ووقف معارضاً للتعليم الفرنسي. ودعى إلى ضرورة النهوض بمنابع الإسلام الحقيقية ومحاربة الجهل والكسل لتحرير الجزائر من الانحطاط، وقال: "إن العلم يزدهر بالعمل وإن الكسل يقتل موهبة الإنسان فأعملوا بجد أيها الشباب...واطمحوا مثل الآخرين للمجد...ولستم أبناء نسل شعب عظيم ورجال شجعان".

واتخذ موقفًا صريحاً من التعليم الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الأهالي وصرح قائلا: " لا توجد حقيقة خارج العلم، ولا يوجد علم بدون بحث، ولا بحث بدون رغبة كبيرة في الكمال وهذه الرغبة لا يمكن أن توجد في أمة ينقصها الثقافة والتعليم الإجباري للجميع، وهذه الغاية الحقيقية من الحياة هي الطريق الوحيد الذي يجعل الإنسان أعلى درجة من الحيوان"[2].

2- <u>موقف النخبة الجديدة(الشبان الجزائريين):</u>

اتخذ أعضاء النخبة الجديدة موقف موحد اتجاه التعليم الفرنسي وطالبوا فرنسا بتنظيمه وفرضه على الجزائريين، وتمثلت مطالبهم فيما يلي:

- ✓ نشر التعليم الفرنسي لتطوير المجتمع الجزائري.
- ✓ إرسال أبناء الأهالي إلى المدارس الفرنسية.

---

[1]- إبراهيم مياسي: **<u>مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962م)</u>**، ص 211.

[2]- كامل خليل: المرجع السابق، ص 147.

- ✓ إصلاح المدارس العربية الفرنسية[1].

وبهذا الصدد كان موقف الشريف بن حبيلس صريح قائلا: "إن أكبر الأحلام الخارقة لا تجد ميدانا مناسبا تترعرع فيه سوى في ذهنية العصور الوسطى، التي كانت تطبع أولئك الطلاب أنصاف المثقفين...ليس في وسع ثقافة الزوايا إلقاء الهلوسة في الفكر الموضوعي للشبان الذين أقنعهم أساتذة التاريخ والجغرافيا..."[2].

كما قال أيضا: " إن فرنسا وهي تسعى إلى تعليم الجزائريين تريد تحقيق هدفين هما: حاجتها إلى توظيف المتعلمين من الأهلي في المؤسسات الخاصة، وتحويل الأهالي إلى إنسان جديد يحمل فكرا خاضعا للغالب الذي هو المستعمر". ورفض ابن حبيلس[3] مقولة المستعمر: "بأن الأهالي غير قابلين للتعليم، وإن التجربة أثبتت على أن الأطفال الجزائريين لا يختلفون عن أقرانهم من أبناء الفرنسيين في الذكاء والتحصيل"[4].

ولكن كل طموحات وآمال النخبة الجديدة بأن التعليم الفرنسي سيحقق نهضة للجزائريين من جهة، ويحقق المساواة من جهة أخرى، لم تصادف التحقيق لأن الإستيطان هو الهدف الاستعماري وليس الإدماج كما تتصوره النخبة[5].

---

[1]– عبد العالي فضل: المرجع السابق، ص 47.

[2]– غي برفيلي: **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية(1880– 1962م)**، تر: حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 388.

[3]– بن حبيلس: من أبرز الشبان الجزائريين، تولى وظيفة القضاء بعد حصوله على الدكتوراه في القانون، عرف بكتابه: L'Algérie française vue par un indigéne.، أنظر: أحمد صاري: المرجع السابق، ص 112.

[4]– شريف بن حبليس: الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي وآخرون، دار بهاء الدين، الجزائر، 2009، ص 38.

[5]– عبد العالي فضل: المرجع السابق، ص 49.

موقف النخبة الجزائرية من التجنيد الإجباري:

لما فرضت الإدارة الفرنسية قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين في 03 فيفري 1912م الذي نص على تجنيد شباب الأهالي البالغين من العمر 18 سنة وكان رد النخبة معادي ورفضوا هذا القانون.

رفضت النخبة التقليدية هذا القانون وردت على موقف النخبة الجديدة التي وافقت مقابل منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، وصرح عمر بن قدور لفرنسا: "لقد أنجبت رجالا يرموننا في كل وقت بالشظايا المحرقة والقنابل، أفلا يحق لنا أن نتذمر من هذا السلوك العجيب ؟ لاسيما وذلك الأصل في تعليم أبناءنا في الثكنات"[1].

ومن أعضاء النخبة أيضا الذي كان موقفهم معادي وصريح للتجنيد الإجباري عبد الحليم بن سماية الذي استدعته الإدارة الفرنسية لتشبثه برأيه. وقد اجتمع الأهالي يوم 25 جويلية 1911م لمساندة عبد الحليم في موقفه، وحضر كِبار الضُباط الفرنسيين وأول ما تحدث به الشيخ بن سماية قائلا: "أيها النَّاس أتأذنون لي أن أتكلم بالنيابة عنكم وعن إذنكم، أم لا تأذنون فأسكت وأصمت فأجاب الناسَّ: "نعم ...تكلم يا أستاذ ؟". فقام من مكانه قائلا: "أي مشيرا إلى جماعة المسلمين لو أنهم قبلوا قرار الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية فإنهم لا يكونون بذلك مسلمين بمعنى الكلمة رغم ما سيحصلون عليه مقابل الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية، ورغم ما سيحصلون عليه من حرية، واعتمد في قوله على الكتاب والسنة " [2].

---

[1]– ناصر بلحاج: المرجع السابق، ص 57.

[2]– كامل خليل: المرجع السابق، ص ص 150، 151.

وقد سانده في موقفه هذا محمد بوقندوز ورفض التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي ورد على أعضاء النخبة الجزائرية الذين وافقوا على التجنيد، وقال مخاطبا الجزائريين: "لا يجوز محاربة العثمانيين فهم دولتنا"[1].

ويفهم من خلال قوله هذا أن المسلمين لا يجوز أن يحاربوا بعضهم بعض أو أن يقف مسلم في صف كافر ضد مسلم، ورأى بأن التجنيد الإجباري حرام[2].

وهكذا جاء موقف النخبة التقليدية معادي وصريح لقرار تجنيد الجزائريين مقارنة بموقف النخبة الجديدة التي وافقت على هذا القرار، وأرادت التقرب أكثر من الاستعمار الفرنسي ورحبت به سعيًا منها لاستغلال هذا القرار فيما يخدم مصالحها تجنيس الجزائريين[3].

ثانيا: موقف الأهالي – الجزائريين– من سياسة شارل جونار:

أ– موقفهم من السياسة التعليمية والثقافية لشارل جونار:

تمثل في عدم رضا الجزائريين عن التعليم الذي كانت فرنسا توفره لأبنائهم في المدارس الفرنسية القليلة التي أنشأها الحاكم الفرنسي شارل جونار، وهذا راجع لأن تعليم هذه المدارس خال من اللغة العربية والدين الإسلامي، والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر، ولهذا فهو أجنبي في أهدافه ومناهجه ولغته، وهذه كلها أمور تتعارض مع مقومات الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، ولهذا وقف الجزائريون موقف معادي منذ بداية تطبيق جونار لسياسته التعليمية[4].

---

[1]– عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس أنموذجا**، ص 157.

[2]– كامل خليل: المرجع السابق، ص ص 150، 151.

[3]– ناصر الحاج: المرجع السابق، ص ص47، 48.

[4]– بوضياف سميرة: " **ملمح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الاستعمارية** "، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد08، جامعة قسنطينة 02، (2014)، ص 72.

ولهذا كانت نسبة إقبال الجزائريين على التعليم الفرنسي منخفضة، فنسبة المتعلمين من الأهالي سنة 1901م حوالي 38 % أما وسط المعمرين بـ84 %[1].

وأظهر الجزائريون حرصهم على عدم إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية وحثهم على التعليم في المؤسسات القرآنية، بعد أن تبين لهم هدف المدارس الفرنسية في القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية، وقد أُطلِق عليها اسم المدارس الشيطانية[2].

وأصر أهالي الجزائريين على رفض التعليم الفرنسي، وهذا راجع لارتباطهم أساسا بانتمائهم الديني واللغوي والحضاري. وازدادت الأصوات المنادية بضرورة التحفظ ومعارضة المدرسة الفرنسية ومشاريعها التعليمية المختلفة التي أضعفت المستوى القومي والوطني للتلاميذ الجزائريين[3].

وبالرغم من الضغوط الاستعمارية على الجزائريين فقد أحجم العديد منهم عن إرسال أبنائهم خوفا، ولم يرغبوا فيه خشية أن يتفرنجوا ويتفرنسوا ويتخلقوا بخلق الإفرنج المباينة للعربية والإسلامية[4].

وظلت مقاطعة الجزائريين للمدرسة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر ولو أن حدتها نقصت قليلا خلال القرن العشرين، لأن ضروريات الحركة السياسية والوطنية اقتضت ذلك. وعلى رغم من هذا ظلت المعارضة الجزائرية، ونذكر على سبيل المثال ما أشار إليه عبد الله الركيبي

---

[1]– إبراهيم لونيسي: **بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال**، دار الهومة، الجزائر، 2013، ص 86.

[2]– شارل روبير آجرون: **الجزائريون مسلمون وفرنسا**، ج2 ، ص ص 530، 531.

[3]– أحمد مريوش: المرجع السابق، ص ص65، 66.

[4]– محمد أرزقي فراد: **الأفكار الإصلاحية في كتابات الشيخ ابي يعلى الزاواوي (1866– 1952م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 89.

بقوله: "أخرجني أبي من المدرسة الفرنسية رغم تفوقي بها مجرد أنه اختبرني في القرآن فوجدني قد نسيت بعض الآيات ولهذا حرمني من متابعة الدراسة الفرنسية وأرسلني لجامع الزيتونة"[1].

ومما سبق نجد أن الجزائريين لم يروا خلال الفترة الممتدة من 1830- 1914م فائدة حقيقية يحسنوها من تعلمهم بالفرنسية لأن هدف التعليم الفرنسي الموجه لهم منذ البداية كان متصفا بطابع التحدي الديني واللغوي والحضاري لذلك كانت ردود الفعل تلقائية وعامة لمقاطعة المدرسة الفرنسية[2]. ونجد أن الحاكم الفرنسي شارل جونار رغم أن فترة حكمه عرفت نوع من الإحياء الثقافي، الذي ما لبث وأن تراجع عن سياسته، وهذا بعد أن تيقن من طموحات الجزائريين ومن ثم إصداره مرسوم 24 فيفري 1904م، الذي نص على عدم السماح لأي معلم جزائري بأن يتولى إدارة التعليم العربي إلا بإذن من السلطة الفرنسية، ولهذا اتجه الأهالي وقصدوا مراكز التعليم في البلدان الإسلامية الأخرى[3].

ب- **موقفهم من التجنيد الإجباري:**

لقد وقف الجزائريون ضد قانون التجنيد الإجباري الذي عزمت الإدارة الفرنسية على فرضه وقد اعتبروا هذا الإجراء عبئاً إضافيًا إلى الوضع المتدني الذي كان يخضعون له تحت سيطرة القوانيين الاستثنائية المتمثلة في قانون الأهالي والمحاكم الرادعة ومنشور جونار1906م وقدم الأهالي عرائض مقابل فرض التجنيد الإجباري منها ضرورة إلغاء قانون الأهالي و القوانين الاستثنائية الأخرى[4].

---

[1]- أحمد مريوش: المرجع السابق، ص 69.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

[4] - المرجع نفسه.

كما عبر الجزائريون عن موقفهم اتجاه التجنيد الإجباري بحجة أنهم مسلمون وانضمامهم وتجنيدهم في جيش غير إسلامي أمر مخالف للشريعة الإسلامية ومتناقض معها تناقضاً واضحًا بالدليل الشرعي من القرآن والسنة[1].

وعبروا أيضا في مختلف عرائضهم على أنَّ رفضهم للتجنيد راجع لأوضاعهم الإقتصادية وللزواج المبكر للشبان الجزائريين، وبالتالي فإن التجنيد يُفقد الأسر الجزائرية من عائلها ويتركها للواقع الاقتصادي المتدهور ويُعرضها للفقر والضياع[2]. كما اشتكى الجزائريون من قانون التجنيد الإجباري ورأوا بأنه قانون جائر وغير عادل يمس في أغلب الأحيان الأهالي الفقراء دون الأغنياء وهذا القانون زاد من الفوارق الاجتماعية في المجتمع الجزائري[3].

ثالثا: <u>موقف الفرنسيين من سياسة شارل جونار:</u>

أ- **<u>موقف الحكومة الفرنسية:</u>**

لقد وقفت الحكومة الفرنسية موقف معارض اتجاه السياسة التعليمية التي جاء بها الحاكم الفرنسي شارل جونار، وسعت من أجل أن تكون المدرسة الفرنسية بمثابة المدرسة الأولية للجزائريين، ولم ترغب الإدارة الفرنسية في أن يتدخل الكولون في شؤون الأهالي ورأت بأن المدرسة الاستعمارية هدفها إعطاء الجزائريين تعليمًا شاملاً وحضاريًا بهدف دمجه مع المجتمع الفرنسي بينما كان هدف مدرسة الكولون فرض التعليم المهني والفلاحي[4].

---

[1]- ناصر بلحاج: المرجع السابق، ص ص 97، 98.

[2]- المرجع نفسه: ص ص 105، 106.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- صدوق حميري: **<u>صفحات من تاريخ الجزائر</u>**، [د، د، ن]، الجزائر، 2009، ص 58.

ب- موقف المعمرين:

كان موقفهم متشدد إزاء سياسة شارل جونار، وقد برروا موقفهم هذا برفضهم السياسة التعليمية التي جاء بها، وهذا خوفا من ظهور الوعي في صفوف الجزائريين [1].

ورفضوا أيضا معاملة الأهالي مثل الكولون وارتقائهم إلى محتوى المواطن الفرنسي ومشاركتهم في النفوذ والسيطرة، وقد نجحوا إلى حد ما من تحقيق النتائج المحققة إثر مؤتمر المستشرقين الذي عُقد بالجزائر سنة 1908م من خلال إبراز المعارضة الصريحة لتعليم الجزائريين ورأوا بأن بقائهم في حالة جهل أفضل بكثير من تعليمهم واقتنعوا أنهم من المستحيل سلخ الجزائريين من ثقافتهم وإرثهم الحضاري.وقد خرج المؤتمر بما يلي :

- ✓ إلغاء القروض المخصصة للتعليم الجزائري إلى التطوير الفلاحي الخاضع لمدرسين فرنسيين.
- ✓ إلغاء تعليم الجزائريين[2].

واستمر المعمرون في معارضة كل الإصلاحات التي جاء بها شارل جونار لصالح الأهالي مثل رفضهم لإنشاء المدارس الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي واستعملوا كل نفوذهم للكف عن تأسيس المدارس للجزائريين[3].

---

[1]- رابح دبي: **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد (1830- 1962م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، جامعة الجزائر02، 2011، ص 158.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه: ص 159.

ج- موقف البرلمان الفرنسي:

وقف نواب البرلمان الفرنسي موقف معارض للسياسة التعليمية التي جاء بها شارل جونار وطالبوا بما يلي :

- ✓ التقليل قدر الإمكان من المدارس الإبتدائية إن لم يكن إلغاءها نهائيا.
- ✓ تطوير التعليم المهني مع إعطاء بعض المبادئ في الفلاحة.
- ✓ إعطاء إصلاح وتنظيم المدارس الإسلامية في إطار فرنسي[1].

كما كان هناك بعض الفرنسيين المؤيدين لتعليم الجزائريين ماعدا تطبيق الإدماج وهذا من أجل فصل الجزائريين على أشقائهم في المغرب والمشرق وهذا لكي تستطيع فرنسا سلخ المجتمع الجزائري ولم يكن تأييدهم حبا في الجزائريين يقدر ما هو سعيهم لتطبيق أهدافهم[2].

د- موقف الحكومة العامة:

جاء موقفها معادي أيضا للسياسة التعليمية المطبقة على الجزائريين وكانت ترفض في كل مرة القرارات التي تنص على تعليم الجزائريين، وكانت تسعى لفرض التعليم الإجباري في المدارس الفرنسية للحد من نشاط المدارس العربية ومن منع تعليم الجزائريين ونشر اللغة العربية وقد رأت بأن الجزائريين رفضوا كل الإصلاحات الفرنسية و ليس لديهم أي رغبة لفتح المدارس[3].

---

[1]- إبراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962م)**، ص 22.

[2]- المرجع نفسه: ص 25.

[3]- أحمد مريوش: المرجع السابق، ص 70.

خلاصة:

من خلال تناولنا المواقف المختلفة من سياسة شارل جونار نستخلص ما يلي:

- ✓ ظهور الوعي الثقافي في الجزائر الذي مثلته النخبة الجزائرية والتي سعى أعضاءها إلى الوقوف ضد الأهداف البعيدة لسياسة شارل جونار الاستعمارية ، ورغم أن النخبة الجزائرية قد اختلفت في أرائها ومواقفها إلا أنها اتفقت في أهدافها وأفكارها من أجل توعية الشعب الجزائري مستخدمة شتى الوسائل سواء عن طريق الجمعيات والنوادي، أو إرسال الوفود والعرائض.
- ✓ وقوف النخبة الجزائرية ضد كل المخططات الاستعمارية لسياسة شارل جونار، ومن بين القضايا التي رفضتها: الإدماج والتجنيس، والتجنيد الإجباري والتعليم .
- ✓ مطالبة النخبة الجزائرية بالإصلاح والمحافظة على المقومات الوطنية والدفاع عن الشخصية العربية الجزائرية الإسلامية وضرورة النهوض بالشعب الجزائري وبعث نهضة ثقافية وطنية.
- ✓ لقد ساند الأهالي النخبة الجزائرية وتجلى هذا من خلال رفضهم لكل القضايا التي طرحها شارل جونار مثل امتناع إلتحاق أبنائهم بالمدراس التي أنشأها شارل جونار وهذا خوفا من أن يتفرنس أبنائهم ورفضوا التعليم الفرنسي، وعدم قبولهم بقرار التجنيد الإجباري ورأو بأنه قرار جائر.
- ✓ أما فيما يخص موقف الفرنسيين والذي مثله كل من (الحكومة الفرنسية والمعمرين والبرلمان الفرنسي والحكومة العامة)؛ رفضوا سياسة شارل جونار واتخذوا موقف متشدد إزاءه ومن بين القضايا التي عارضوها السياسة التعليمية التي طبقها شارل جونار في الجزائر.

خاتمـــــــــة

خاتمة.....

بعد الانتهاء من انجاز هذه الدراسة المتواضعة لموضوع " **سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر(1900-1919م)** "، ومن خلال ما تمّ عرضه ومناقشته من مادة علمية ضمن مُختلف فصول الدراسة يمكن استخلاص النقاط الآتية:

إنّ قدوم لجنة جول فيري إلى الجزائر سنة 1891م، كان يهدف إلى تَقصي أوضاع الجزائريين ودراسة أوضاعهم في شتى الميادين. فقد وجدت الأهالي – الجزائريين- يعانون الظلم والبؤس لذلك لجأت للعديد من الإصلاحات، وهذا بإلغاء العديد من القوانين، ولكن لم تستمر في برنامجها الإصلاحي الخاص بالأهالي وسرعان ما سعت للحفاظ على مصالح الكولون.

وكانت تتشكل من أعضاء كُثر، نذكر من بينهم شارل جونار، الذي ساند السياسي جول فيري، وأيده في كل الأحوال. وطالب بإنشاء مكتب للجزائر في باريس مهمته الحفاظ على المصلحة السياسة الفرنسية، هذا ما جعل اللجنة تكلفه بكتابة تقريره حول ميزانية الجزائر1893م، والذي تضمن موقف جونار في اتخاذ فرنسا سياسة التقارب بين المستوطنين والأهالي وكذلك إلغاء قانون الأهالي من أجل الوصول إلى نتائج تخدم الاستعمار الفرنسي وغيرها....

وبفضل أعمال جونار مع لجنة جول فيري وخطابه الذي ألقاه أمام البرلمان بكونه عضوا فيه رُشح حاكم على الجزائر من 1900 إلى 1919م، وحاول تطبيق سياسته الأهلية عبر ثلاث عهدات، فقام بـــ:

العهدة الأولى: حاول شارل جونار فرض مجموعة من القوانين والقيام بالعديد من الإصلاحات مثل قانون 19 ديسمبر 1900م، الذي مَنح الاستقلال المالي للجزائر الذي لا يعني سوى وضع الميزانية والاقتصاد في الجزائر بين أيدي الكولون.

إنشاء المحاكم الردعية الخاصة بالأهالي ومعاقبتهم، وجاء هذا الإجراء كرد فعل على أحداث ثورة عين التركي وفرض الضريبة العربية على الأهالي.

أما العهدة الثانية فواصل فيها شارل جونار سياسته ضد الأهالي – الجزائريين– من خلال إصداره منشور 1906م، وقيامه بإجراءات اضطهادية ضدهم، وهذا كرد فعل على ثورة عين بسام.

- ✓ قيام جونار بإصلاحات اقتصادية واجتماعية هدف من ورائها تحقيق غاية استعمارية تخدم مصالح فرنسا قبل خدمتها للأهالي.
- ✓ ولإحكام سياسته في الجزائر أصدر منشور 17 مارس 1910م الذي نص على إدماج الأهالي الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية وهذا لعزل الأهالي عن ثقافتهم وجعلهم يعيشون في إطار الثقافة الاستعمارية.
- ✓ تأييد جونار فكرة التجنيد الإجباري التي سعت من خلالها الإدارة الفرنسية تجنيد شباب الجزائريين للخدمة تحت راية العلم الفرنسي ورأى بأنه لا توجد أي صعوبات لتطبيقها في الجزائر.

وفيما يخص **عهدته الثالثة،** والتي تزامنت مع إصلاحات جورج كليمنصو، فسعى جونار إلى تطبيق إصلاحات إدارية وأخرى عسكرية. وقام أيضا بـ:

- ✓ قانون 4 و6 فيفري والذي جاء بعد مشاورات طويلة بينه وبين كليمنصو وكان يهدف هذا القانون بدرجة الأولى على منح الجنسية الفرنسية للأهالي الجزائريين.
- ✓ وأخير ومن خلال ما سبق ذكره، يتضح أن شارل جونار قد سلك سياسة أهلية جديدة تقوم على تطوير الجزائر، لكن في الواقع كان يهدف من ورائها خدمة المخططات الفرنسية.

ولقد سعى جونار على تطبيق سياسته في مجال التعليم والثقافة التي تحمل في ظاهرها بناء مؤسسات تعليمية، وتشجيع حركة النشر والترجمة، واحترام التقاليد وحرية الصحافة، لكنه كان يهدف من ورائها إلى تحقيق الاستيطان، وعرقلة الثقافة العربية الإسلامية، وتمزيق وحدة الجزائريين اللغوية والعرقية. وجُل الإجراءات التي قام بها هدف من ورائها تحقيق غاية استعمارية تخدم مصالح فرنسا لا غير.

خاتمة.....

وفي المقابل فإن سياسة شارل جونار في الجزائر أدت إلى ردود فعل وطنية، مثلتها النخبة الوطنية التي وقفت في وجه سياسته ومخططاته الاستعمارية، من خلال معارضتها للمشاريع الاستعمارية من التعليم والإدماج والتجنيد الإجباري....وغيرها. وكذلك مقاومة النخبة للجهل والحفاظ على المقومات الشخصية الوطنية والنهوض بالمجتمع الجزائري وإرشاده.

وقد ساند النخبة موقف الأهالي – الجزائريين – من خلال موقفهم الصارم ضد سياسة جونار ورفضهم لكل المشاريع التي جاء بها مثل رفضهم لسياسته التعليمية والإدماج والتجنيد الإجباري....

كما نجد أن الفرنسيين أيضا رفضوا سياسة شارل جونار وهذا بسبب قيامه بإصلاحات تخص الأهالي.

وفي الأخير نخلص إلى القول أنه رغم سعي شارل جونار إلى تطبيق سياسته في الجزائر، والتي كان يهدف من ورائها إلى بناء الجزائر داخل قالب السيادة الفرنسية، وتهديم كل ماله علاقة بالثقافة الجزائرية، لكن نجد أن الجزائريين تفطنوا لهذه السياسة وعرفوا يقظة ثقافية مثلتها النخبة الجزائرية منذ بدايات القرن العشرين.

الملاحـــــق

الملحق رقم:01 يوضح صُورة الحاكم العام شارل جونار.

بشير بلاح: المرجع السابق، ص 241.

الملحق رقم:02 يوضح صُورة جول فيري.

بشير بلاح: المرجع السابق، ص 283.

الملحق رقم: 03 وثيقة توضح ما نص عليه قرار 18 مارس 1905م.

N° 185. — INSTRUCTION PUBLIQUE. — Réorganisation des medersas

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu le décret du 23 juillet 1895 sur l'institution des médersas;

Vu le décret du 23 août 1898 sur le gouvemement et la hauts administration de l'Algérie ;

Vu l'arrêté du 1er août 1895 sur l'organisation des éludes dans les médersas.

Arrête:

ART. 1er. _ Les élèves des médersas se divisent en élèves boursiers et en élèves libres; ils sont tous soumis aux mêmes obligations d'assiduité et de discipline.

ART. 2. _ Les élèves sont recrutés par voie de concours parmi les indigènes pourvus du certificat d'études primaires et âgés de 15 ans au moins et de 20 ans au plus au 1er janvier de l'année où ils se présentent.

ART. 3. _ Les élèves boursiers des médersas admis à la division supérieure de la médersa d'Alger continuent à jouir de leur bourse.

ART. 4. _ Le montant de chaque bourse et de 360 fr par an. En outre, le logement pour la nuit est assuré aux élèves boursiers par les soins de l'administration.

ART. 5. _ Le personnel enseignant de chaque médersa comprend des professeurs titulaires et des délégués.

Ces derniers sont les fonctionnaires débutants qui sont obligés d'accomplir un stage permettant d apprécier leur aptitude au titre de professeur.

ART. 6. _ Le traitement des délégués est fixé à 2.000 francs.

Ceux des professeurs titulaires sont fixés ainsi qu'il suit:

1re classe ..... 5.000 fr.

2e __ 4.500

3e __ 4.000

4e __ 3.500

Les avancements sont accordés à raison de deux tiers à l'ancienneté et d'un tiers au choix,

L'avancement au choix n'est accordé qu'après cinq ans passés dans la classe inférieure. L'avancement à l'ancienneté est attribué après 7 ans.

ART. 7. _ Un ou plusieurs oukkafs sont attachés au service des médersas. Leur traitement est fixé à 1,000, 1,100, et 1,200 francs.

ART. 8. _ Le personnel enseignant est nommé par le Gouverneur général sur la présentation du Recteur. Les oukkafs sont nommés par le Recteur.

ART. 9. _ Les professeurs musulmans sont recrutés autant que possible, parmi les anciens élèves diplômés; de la division supérieure de la médersa d'Alger.

Les professeurs français sont recrutés parmi les brevetés ou diplômés d'arabe de l'Ecole des Lettres d'Alger ou de l'école des langues orientales vivantes, pourvus soit d'un baccalauréat, soit du diplôme d'études historiques délivré par l'école des lettres d'Alger.

ART. 10. _ Chaque médersa est administrée par un des professeurs de nationalité française, désigné par le Gouverneur général sur la présentation du recteur et qui prend le titre de directeur:

Le préciput du directeur est fixé à 1,000 francs pour les medersas de Constantine et de Tlemcen et à 2,000 pour la médersa d'Alger.

ART. 11. _ A la fin de chaque année scolaire le directeur adresse au recteur, qui le transmet au Gouverneur général avec ses observations un rapport détaillé sur la marche des études, les résultats obtenus par chaque élève et en général sur tous les faits de nature à intéresser l'administration supérieure.

ART. 12. _ Un fonctionnaire désigné directement par le Gouverneur général sera appelé à titre d'inspecteur général à visiter tous les ans les médersas. Il assistera général du résultat de son inspection et lui signalera toutes les modifications qu'il lui apparaît utile d'apporter au fonctionnement des médersas.

Copie de ce rapport sera transmise au recteur par les soins de l'inspecteur général.

Une indemnité annuelle de 4,500 francs sera attribuée au fonctionnaire chargé de l'inspection générale.

ART. 13. _ Les peines disciplinaires sont applicables aux élèves sont:

1° La réprimande du directeur;

2° La réprimande devant le conseil des professeurs;

3° L'exclusion temporaire;

4° L'exclusion définitive.

Les trois dernières peines ne sont prononcées qu'après avis du conseil des professeurs.

L'exclusion temporaire est prononcée par le recteur et l'exclusion définitive par le Gouvemeur général sur la proposition du recteur.

ART. 14. _ L'application au personnel actuel des médersas des nouveaux traitements fixés à l'article 6. sera réalisé progressivement et dans la limite des disponibilités budgétaires.

ART. 15. _ Sont abrogés l'arrêté susvisé du 1er août 1895 et toutes autres dispositions contraires au présent règlement

ART. 16. _ Le recteur de l'académie d'Alger est chargé de l'exécution du présent arrêté

Alger, le 18 Mars 1905.

Le Gouverneur général

JONNART.

ترجمة الملحق رقم: 03 قرار 18 مارس 1905م.

الحاكم العام للجزائر؛

نظرا لمرسوم 23 جويلية 1895 حول تأسيس المدارس؛

نظرا لمرسوم 23 أوت 1898 حول الحكومة و الإدارة العليا للجزائر؛

نظرا لقرار 01 أوت 1895 حول تنظيم الدراسة في المدارس.

يقرّر

المادة الأولى: ينقسم تلاميذ المدارس إلى تلاميذ ذوو منح و تلاميذ أحرار؛ يخضعون كلّهم إلى نفس الالتزامات، المواظبة و السلوك.

المادة الثانية: يُنتقى التلاميذ عن طريق المسابقة من بين الأهالي الحائزين على شهادة الدراسات الابتدائية البالغين من العمر 15 سنة على الأقل و 20 سنة على الأكثر في 01 جانفي من السنة التي يتقدمون فيها.

المادة الثالثة: تلاميذ المدارس ذوو المنح الناجحين إلى القسم الأعلى لمدرسة الجزائر يواصلون التمتع بمنحهم.

المادة الرابعة: قيمة المنحة هو 360 فرنك سنويا بالإضافة إلى هذا تضمن الإدارة للتلاميذ ذوو المنح المبيت.

المادة الخامسة: موظفو التعليم لكل مدرسة يشمل الأساتذة المرسّمين و المبتدئين.

هؤلاء هم الموظفون المبتدئون الذين يتلزّم عليهم إجراء تربص يمكّن من تحديد كفاءاتهم لمنصب الأستاذ.

المادة السادسة: راتب المبتدئين حدد بـ 2000 فرنك.

أما رواتب الأساتذة المرسّمين فهي محدّدة كما يلي:

- الدرجة الأولى ..... 5000 فرنك
- الدرجة الثانية ..... 4500 فرنك
- الدرجة الثالثة ..... 4000 فرنك
- الدرجة الرابعة ..... 3500 فرنك
- الدرجة الخامسة ..... 3000 فرنك
- الدرجة السادسة ..... 2500 فرنك

المادة السابعة: يلحق بمصالح المدارس وقاف أو عدّة وقافين راتبهم محدّد بـ: 1000، 1100، 1200 فرنك.

المادة الثامنة: الموظفون المدرّسون يُعيّنون من طرف الحاكم العام بتقديم من مدير التربية، الوقّافون يُعيّنون من طرف مدير التربية.

المادة التاسعة: الأساتذة المسلمون يُوظفون كل ما كان ذلك ممكنا من بين قدماء التلاميذ الحاصلين على شهادة من القسم الأعلى لمدرسة الجزائر.

الأساتذة الفرنسيون يوظفون من بين أصحاب الشهادات أو الديبلومات للغة العربية لمدرسة آداب الجزائر أو من مدرسة اللغات الشرقية الحيّة الحاصلين إما على شهادة الباكالوريا أو شهادة الدراسات التاريخية ممنوحة من طرف مدرسة آداب الجزائر.

المادة العاشرة: كل مدرسة يديرها أحد الأساتذة ذوو الجنسية الفرنسية، معيّن من طرف الحاكم العام بتقديم من طرف مدير التربية و يحمل لقب المدير.

علاوة المدير محدّدة بـ: 1000 فرنك بالنسبة لمدارس قسنطينة و تلمسان و 2000 فرنك بالنسبة لمدرسة الجزائر.

المادة الحادية عشر: في نهاية كل سنة دراسية يرسل المدير إلى مدير التربية الذي بدوره يحوّله إلى الحاكم العام تقريرا مفصلا مرفقا بملاحظاته حول سير الدراسة و النتائج المحصّل عليها من طرف كل تلميذ و حول كل ما من شأنه إثارة اهتمام الإدارة العليا.

المادة الثانية عشرة: يعيّن مباشرة من طرف الحاكم العام موظّف يشغل منصب مف تش ع ام مهمّته زيارة المدارس سنويا. يحضر مختلف الدروس و يبدي رأيه حول المدرسين و الط رق المستعملة و النتائج المحصل عليها. يقدّم تقريرا إلى الحاكم العام حول نتاج مهمّة ه التفتي شية. و يخطره بكل التغييرات التي يراها مناسبة في عمل المدارس.

يقدّم المفتش العام نسخة عن هذا التقرير إلى مدير التربية.

يُمنح الموظف المكلّف بالتفتيش العام تعويضا سنويًا قدره 4500 فرنك.

المادة الثالثة عشرة: العقوبات التأديبية المطبّقة على التلاميذ هي:

1- توبيخ المدير.

2- توبيخ أمام مجلس الأساتذة.

3- الطرد المؤقت.

4- الطرد النهائي.

العقوبات الثلاثة الأخيرة لا تُعلن إلا بعد استشارة رأي مجلس الأساتذة.

الطرد المؤقت يعلن من طرف مدير التربية و الطرد النهائي من طرف الحـ اكم الع ام باقتراح من مدير التربية.

المادة الرابعة عشرة: تطبيق الرواتب الجديدة المشار إليها في المادة السادسة (06) على الموظفين الحاليين للمدارس يكون تدريجيا و في حدود الإمكانيات المالية.

المادة الخامسة عشرة: يُلغى كل من قرار 01 أوت 1895 و كذا كل المواد المخالف ة ل هذا القانون.

المادة السادسة عشرة: مدير أكاديمية الجزائر مكلّف بتنفيذ هذا القرار.

الجزائر : 18 مارس 1905.

الحاكم العام

ج . ونار

كمال خليل: المرجع السابق، ص 193-198.

الملحق رقم: 04 يوضح صُورة المدرسة الثعالبية بالجزائر العاصمة.

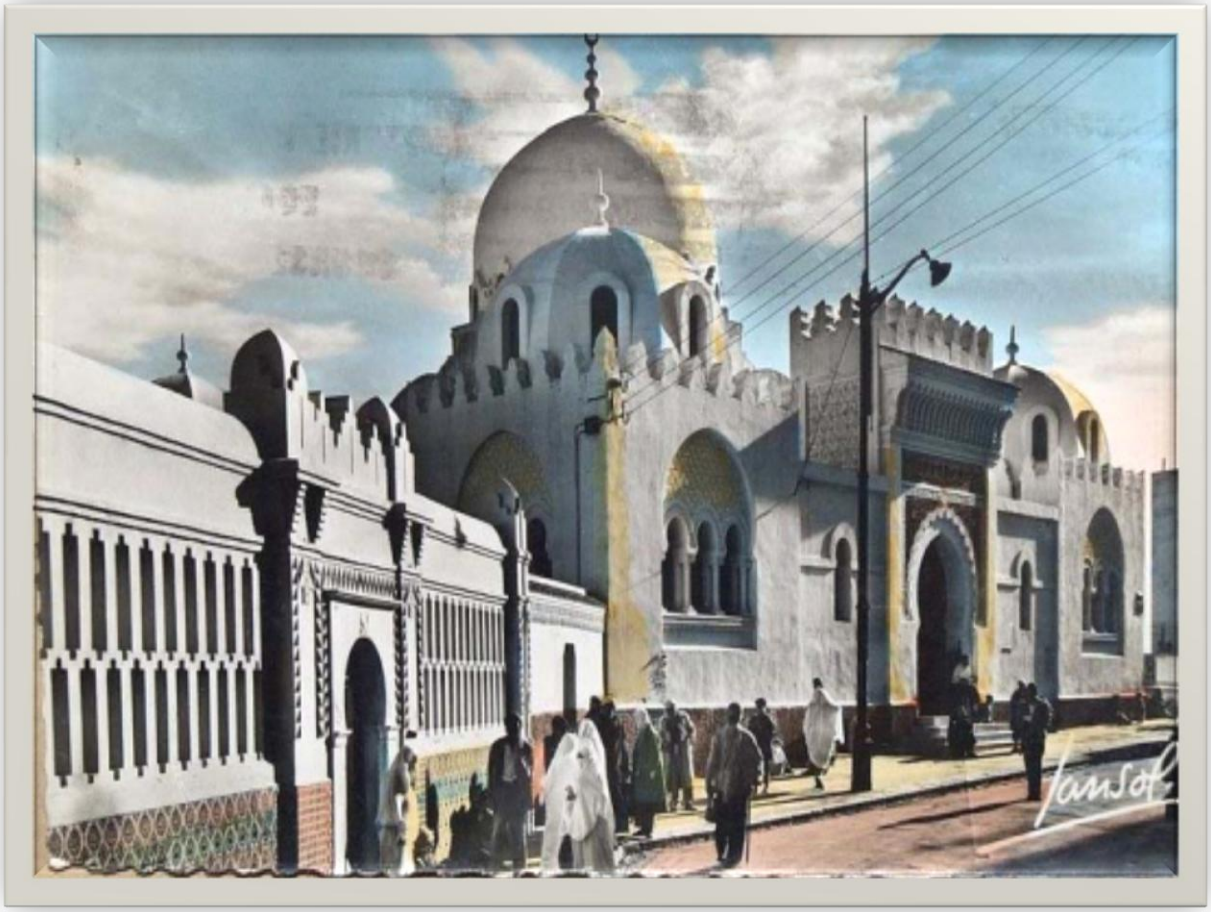

كمال خليل: المرجع السابق، ص 199.

الملحق رقم: 05 يوضح صُورة جامعة الجزائر سنة 1909م.

http://www.bayyraq.com

الملحق رقم: 06 وثيقة توضح الجمعيات والنوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى.

الجمعيات و النوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى

اسم الجمعية أو النادي	تاريخ تأسيسها	مقرها
الجمعية الرشيدية	1902	الجزائر
الجمعية التوفيقية	1908	الجزائر
الجمعية الإسلامية القسنطينية	1910	قسنطينة
الجمعية الصادقية	1910	عنابة
جمعية الإتحاد	1911	معسكر
الجمعية الأخوية	1912	معسكر
الجمعية الصديقية	1913	تبسة
جمعية الطليعة	1895	الجزائر
جمعية الهلال	1910	عنابة
جمعية الانطلاقة الإسلامية	1911	قسنطينة
نادي صالح باي	1907	قسنطينة
نادي الشبان الجزائريين	1911	تلمسان
نادي الشبيبة العنابية	1911	عنابة
نادي الصادقية	1912	الأصنام " الشلف "

عبد الغني حروز: **دراسة حول نادي الترقي ودوره في الحركة الإصلاحية بالجزائر (1927-1939م)**، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2007، ص 158.

الملحق رقم: 07 يوضح صُورة لإحدى صفحات جريدة الفاروق(1912-1921م).

الفاروق
El Farouk

محمد ناصر: **المقالة الصحفية الجزائرية نشأتها وتطورها، أعلامها (من 1903 إلى1931م)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ج1، ص 233.

الملحق رقم: 08 يوضح صُورة البريد المركزي الجزائري.

خليل بن الدين: المرجع السابق، ص 17.

الملحق رقم: 09 يوضح صُورة الشيخ عبد القادر المجاوي.

عبد القادر المجاوي وآخرون: **المرصاد في مسائل الاقتصاد**، ص 54.

الملحق رقم: 10 يوضح صُورة لنسخة عن الترجمة الذاتية لعبد القادر المجاوي.

صورة لنسخة عن الترجمة الذاتية لعبد القادر المجاوي

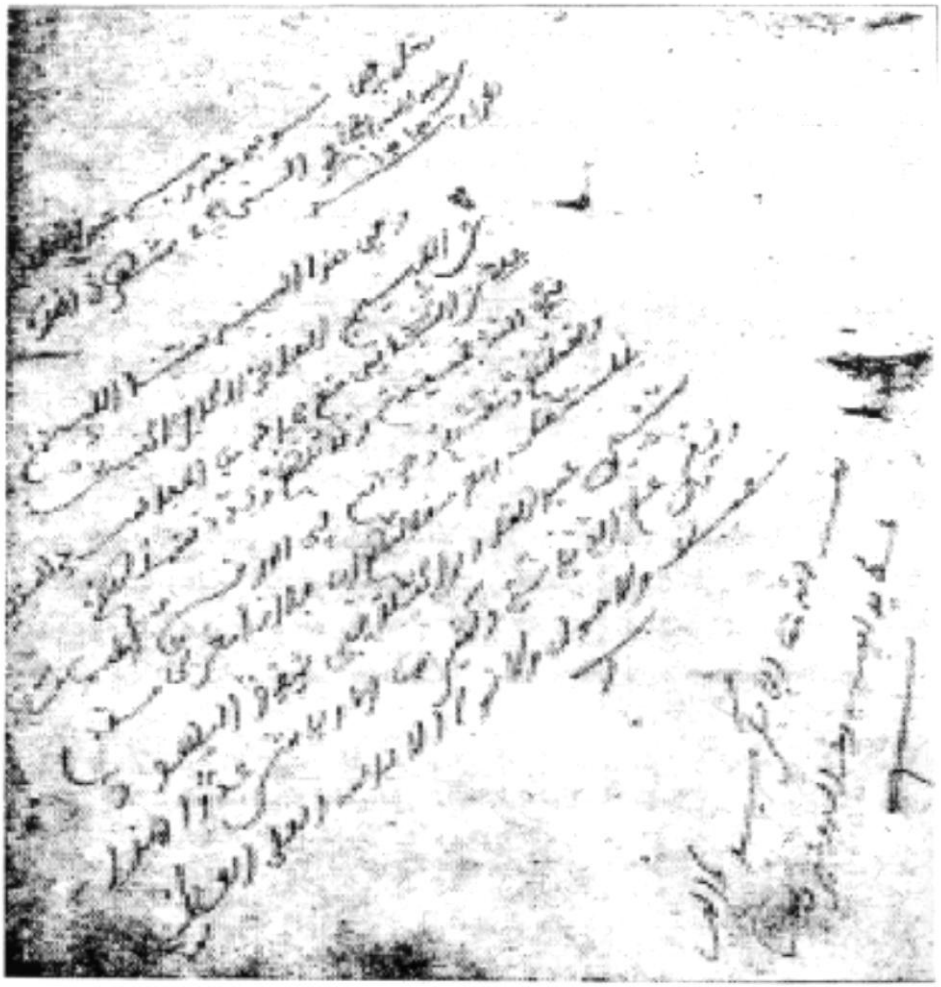

جلالي صاري: المرجع السابق، ص 35.

الملحق رقم: 11 يوضح صُورة الشيخ عبد الحليم بن سماية.

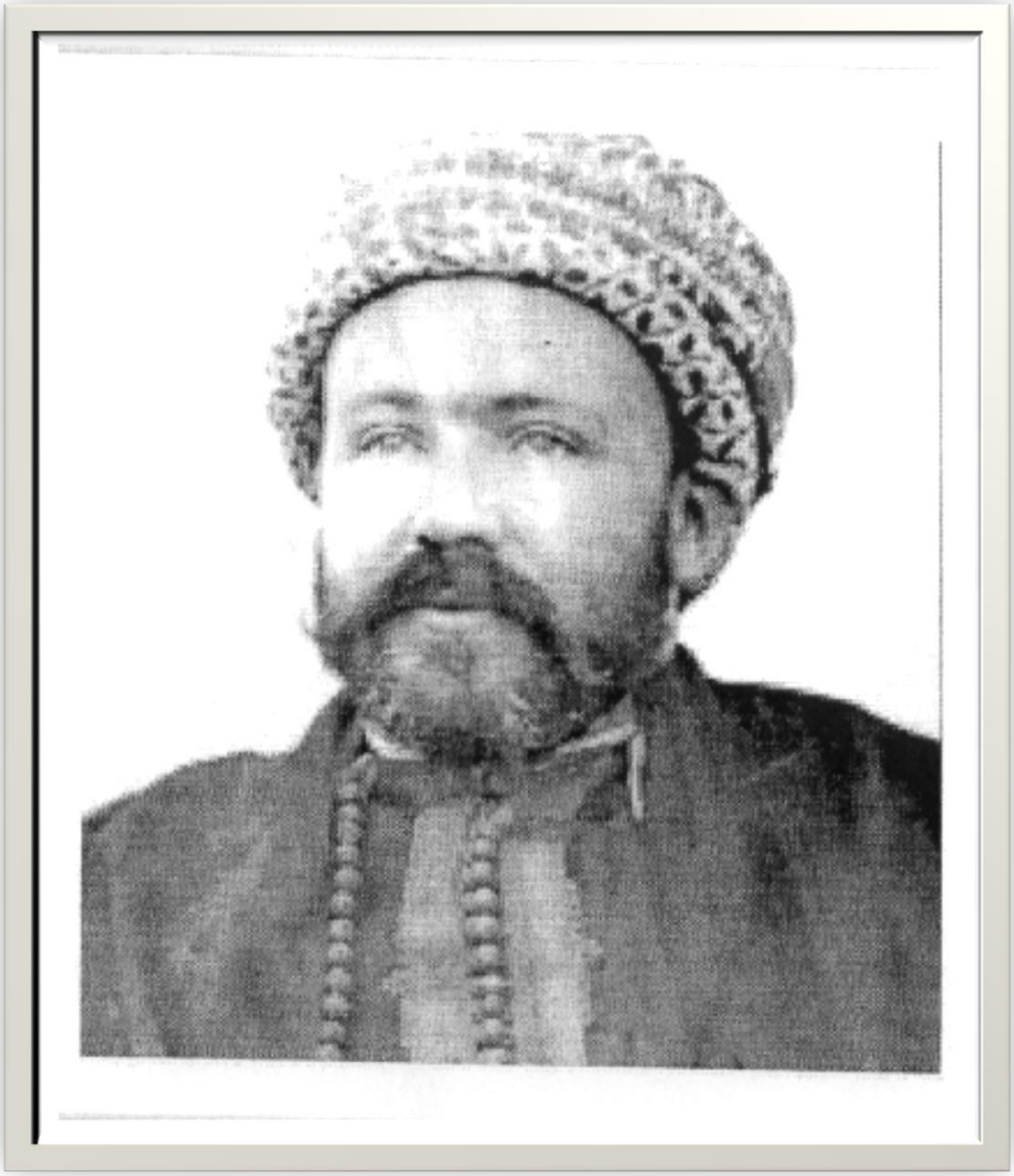

جلالي صاري: المرجع السابق، ص 47.

الملحق رقم : 12 يوضح صُورة محمد بن أبي شنب.

ميلود بن لحينش: "**محمد بن أبي شنب والاستشراق الحديث** "، سلسلة محاضرات الملتقى الدولي محمد بن شنب والاستشراق، مديرية الثقافة لولاية المدية، الجزائر،(10 ديسمبر 2014) ، ص 01.

الملحق رقم : 13 يوضح صُورة الشيخ إبراهيم بن عامر السوفي.

ابراهيم بن عامر السوفي: المرجع السابق، ص 160.

الملحق رقم : 14 يوضح صُورة الشيخ محمد بن رحّال.

الجيلالي عبد الرحمان: **تاريخ االجزائر االعام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995،ج5، ص 340.

الملحق رقم : 15 يوضح صُورة فاتح بن براهم.

جلالي صاري: المرجع السابق، ص 148.

قائمة المصـادر

والمـراجع

قائمة المصادر والمراجع.....

أولًا: المصادر

1- المدني(أحمد توفيق): **حياة كفاح في الجزائر(1925-1954م)**، الشركة الوطنية، الجزائر، 1997، ج2 .

2- المجاوي(عبد القادر وآخرون): **المرصاد في مسائل الاقتصاد**، تح: عبد الرازق بلعباس، مركز النشر العلمي، السعودية، 2014.

3- بن رحال(سي أمحمد): **مستقبل الإسلام وكتابات أخرى**، تص: عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

4- بن عامر السوفي(إبراهيم): **ديوان الشيخ العلامة إبراهيم بن عامر السوفي (1351-1292هـ/1875- 1932م)**، تح: عاشور قمعون، مطبعة مزوار، الجزائر، 2013.

5- بن حبليس(شريف): **الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي**، تر: عبد الله حمادي وآخرون، دار بهاء الدين، الجزائر، 2009.

6- بن مريم التلمساني(محمد): **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، دار السهل، [د،م]، [د،ت].

7- المدني(أحمد توفيق): **هذه هي الجزائر**، المكتبة المتخصصة المصرية، القاهرة، مصر، 1956.

8- المدني(أحمد توفيق): **كتاب الجزائر**، منشورات ANEP، الجزائر، 2010.

9- أبو القاسم(محمد الحفناوي): **تعريف الخلف برجال السلف**، الجزائر، 1907.10

10- المجاوي(عبد القادر): **كتاب الدرر النحوية على المنظومة الشبراوية ويليه شرح البنا (نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف)**، المطبعة الشرقية بيير فونتانة، الجزائر، 1907.

11- المجاوي (عبد القادر): **إرشاد المتعلمين**، تح: عادل بن الحاج همال الجزائري، دار حزم، بيروت، 2008.

ثانيًا: المراجع

أ- كتب باللغة العربية:

1- خيثر(عبد النوروآخرون): **منطلقات وأسس الحركة الوطنية والبحث في ثورة أول نوفمبر 1954م**، سلسلة المشاريع الوطنية والبحث، الجزائر، 2007.

2- إيشبودان (العربي): **مدينة الجزائر تاريخ العاصمة**، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 305.

3- بلاح(بشير): **تاريخ الجزائر المعاصر من(1830 إلى 1989م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1.

4- بلعباس(محمد): **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.

5- بلغيث(محمد الأمين): **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق وثائق جديدة وصور تنشر لأول مرة** ، دار ابن الكثير، بيروت، لبنان، 2001.

6- بن إسماعيل (محمد): **أعلام وأمجاد في آفاق الثقافة الجزائرية**، دار الهدى، الجزائر، 2003.

7- بن داهة(عدة): **الاستيطان والصراع حول الملكية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ج1

8- بورنان(سعيد): **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(1830-1962 م)، رواد الكفاح السياسي والإصلاحي(1900-1954م)**، دار الأمل، الجزائر، 2004، ج2.

9- بوصفصاف(عبد الكريم): **الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس أنموذجا**، دار الهدى، الجزائر، 2005.

10- بوصفصاف(عبد الكريم): **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية(1931-1945م)**، دار البعث، الجزائر، 1981.

11- بوعزيز(يحي): **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948م)ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

12- بوعزيز(يحي): **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، منشورات متحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ج1.

13- بوعزيز(يحي): **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائر من (1830-1954م) ويليه السياسية الاستعمارية ومن خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

14- بوعزيز(يحي): **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

15- بوهند(خالد): **بحوث وقراءات في التاريخ الجزائر العام**، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2008، ج1.

16- تركي(رابح): **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، الشركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1981.

17- تركي(رابح): **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، طبعة خاصة وزراة المجاهدين، الجزائر، [د،ت].

18- الجيلالي(عبد الرحمان): **تاريخ االجزائر االعام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ج4.

19- الجيلالي(عبد الرحمان): **تاريخ االجزائر االعام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ج5.

20- حروز(عبد الغني): **دراسة حول نادي الترقي ودوره في الحركة الإصلاحية بالجزائر(1927-1939م)**، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2007.

21- حلوش(عبد القادر): **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010.

22- حميري (صدوق): **صفحات من تاريخ الجزائر**، [د،د،ن]، الجزائر، 2009.

23- خرشي(جمال): **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر(1830-1962م)**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

24- خريف(صالح): **عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، [د،م]، 1995.

25- دسوقي ناهد(إبراهيم): **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين(1918-1930م)**، منشأة المعارف، مصر،2001.

26- روبير أجيرون(شارل): **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919م)**، تر: محمد حاج مسعود وبالكي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ج1 .

27- روبير أجيرون(شارل): **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919م)**، تر: محمد حاج مسعود وبالكي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ج2.

28- روبير أجيرون(شارل): **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، تر:عيسى عصفور، ط2، دار الرائد، الجزائر.

29- زوزو(عبد الحميد): **الدور السياسي للمهاجرين إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939م) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

30- زوزو(عبد الحميد): **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900م)**، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

31- سعدالله(أبو القاسم): **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954م)**، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1998، ج6.

32- سعدالله(أبو القاسم): **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954م)**،دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1998، ج3.

33- سعدالله(أبو القاسم): **أفكار جامحة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

34- سعدالله(أبو القاسم): **الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1900م)**، عالم المعرفة، الجزائر، 2004، ج1.

35- سعدالله(أبو القاسم): **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930م)**، عالم المعرفة، الجزائر، 2004، ج2.

36- سعدالله(أبو القاسم): **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954م)**، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1998، ج5.

37- سعيدي(عثمان): **الجزائر في تاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2013.

38- سيدي الصالح(حياة): **اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين(1871-1895م)**، دار الهدى، الجزائر،2012.

39- شترة(خير الدين): **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900-1939م)**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

40- صاري(أحمد): **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تق: أبو القاسم سعد الله: المطبعة العربية، الجزائر، [د.ت].

41- صاري(جيلالي): **بروز النخبة المثقفة الجزائرية(1850-1950م)**، تر: عمر المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2005.

42- الطالبي(عمار): **آثار ابن باديس**، مج1، الشركة الجزائرية، الجزائر، 1994.

43- علي(مراد): **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر: بحث في تاريخ الثقافي والاجتماعي من(1925-1940م)** تر: محمد يحياني، دار الحكمة لنشر، [د،م]، 2007.

44- عمورة(عمار): **الجزائر من بوابة التاريخ من ماقبل التاريخ إلى 1962م(الجزائر خاصة)**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج2.

45- عمورة(عمار): **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة لنشر، [د،م]، 2002.

46- عنايزية(علي): **دراسات في تاريخ المقاومة الثقافية بالجزائر للحفاظ على الهوية الوطنية**، ط1، مطبعة مزورا، الجزائر، 2012، ج2.

47- عويمر(مولود): **أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

48- غي(برفيلي): **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية(1880-1962م)**، تر : حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

49- قداش(محفوظ): **تاريخ الحركة الوطنية(1919-1939م)**، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011، ج2.

50- قنان(جمال): **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار(1830-1954م)**، منشورات المركز الوطني لدراسات والأبحاث، الجزائر، 2007.

51- قنان(جمال): **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1994.

52- كاشه الفرجي(بشير): **مختصروقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962م)**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

53- كبير (سليمة): **حمدان بن عثمان خوجة أول ناطق باسم القضية الجزائرية**، المكتبة الخضراء، الجزائر، [د،ت].

54- لونيسي(إبراهيم): **بحوث في التاريخ الاجتماعي واالثقافي للجزائر إبان الاحتلال**، دار الهومة، الجزائر، 2013.

55- لونيسي(رابح وآخرون): **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989م)**، دار المعرفة، الجزائر، [د،ت]، ج2.

56- مرتاض(عبد المالك): **أدب المقاومة الوطنية في الجزائر(1830-1962م)**، دار الهومة للنشر، الجزائر، 2009، ج1.

57- مريوش(أحمد): **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، كنوز الحكمة للنشر، 2001، ج1.

58- مزيان(سعيد): **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871-1914م)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2010.

59- مصمودي(فوزي): **تاريخ الصحافة والصحفين في بسكرة وإقليمها من(1900-1959م)** تص: أبو القاسم سعد الله، دار الهدى، الجزائر، 2009.

60- مفدي(زكرياء): **تاريخ الصحافة العربية بالجزائر**، تح: أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003.

61- مهديد (إبراهيم): **الطرح الوطني في الفكر السياسي عند أمحمد بن رحال الندرومي (نهاية القرن 19 وبداية 20)**، جمع وإعداد: ميدون عز الدين، دار السبيل، الجزائر،2006.

62- مياسي (إبراهيم): **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2010.

63- مياسي(إبراهيم): **مقاربات في تاريخ الجزائر(1830-1962م)**، دار هومة، الجزائر، 2007.

64- ناصر(محمد): **المقالة الصحفية الجزائرية نشأتها وتطورها، أعلامها (من 1903 إلى 1931م)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ج1.

65- هلال(عمار): **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

66- ولد خليفة(محمد العربي): **المحنة الكبرى**، دار الأمل، الجزائر، 2012.

67- يحي(جلال): **السياسة الفرنسية في الجزائر من(1830 إلى 1960م)**، دار المعرفة، القاهرة، 1995.

ب- كتب باللغة الأجنبية:

1- Aboul- Kassem (Saada Allah): **La Montée Du Nationalisme en Algérie,** Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1983.

2- Charles (Jonnart) **: Discours de M. Jonnart Gouverneur Général de l'Algérie Au Banquet du conseil Général de constantie (6 Maras 1908)** , imprimerie Administrative victor Heintz, Alger, 1908.

3- Guignard(Didier) **: la mise en place de l'administration colonial en Alégrie** ,[N.P],Paris, 2006.

4-Jules Ferr: **Discours et Opinions de Jules Ferry publiés avec commentaires et notes par Paul Robiquet** , T3 , Paris ,1895.

5- Kerardski(Gerard)**: le printemps de Jules fer**ry , paris, 2010 .

6- Luizard (Pierre-Jean), **Le choc colonial et L'islam (les politiques religieuses des puissances coloniales en terres d'islam)** ,[N.P], Paris ,[N.D].

7- Millio (Louis): **Le gouvernement de l'Algérie**, publicacations du comité nationale métropolitain du centenaire de l'Algérie,Algérie ,[N.D].

8- Taib(Mohamed) : **La Chronologie Algérienne (1830-1962)**, t1,imprime sous les presses ,Blida , 1990.

ج - المجـــلات والجرائد

1- بغداد (محمد): "**رائد الصحافة الجزائرية يكشف وثائقه**"، مجلة أصوات الشمال، العدد235، الشركة الراشدية، كندا، (07 جانفي 2012).

2- بقطاش(خديجة): "**أبو القاسم الحفناوي وكتابه تعريف الخلف برجال السلف**"، مجلة الأصالة، العدد51، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، (نوفمبر 1977).

3- بكار(محمد): " **أحداث بلدية حمام ريغة بمليانة يوم 26 أفريل 1901م حسب تقارير الإدارة الاستعمارية**"، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد14، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، (2005).

4- بلحسين رحوي(آسيا): "**وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي**" ، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد7 ، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، (ديسمبر 2011).

5- بليل(محمد): "**قانون التجنيد الإجباري لسنة 1912م وانعكاساته على الجزائريين (القطاع الوهراني نوذجا)**"، مجلة عصور، العدد20، منشورات مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران، الجزائر، (20جانفي- جوان 2013).

6- بن الدين(خليل): "**البريد المركزي الجزائري معمار عربي في محيط أوربي**"، جريدة العربي الجديد، العدد238، [د،د،ن]، [د،م]، (الإثنين 27 أفريل2015).

7- بوباية (عبد القادر): "**إسهام محمد بن شنب في تحقيق التراث التاريخي العربي** " ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات_في المجتمع والتاريخ، العدد09، جامعة السانية وهران،(ديسمبر 2014).

8- بوضياف(سميرة): " **ملمح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الاستعمارية** "، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد08، جامعة قسنطينة 02، (2014).

9-بوطارفة(الصادق): "**قراءة في إسهامات النخب المحافظة السوفية في كتابة التاريخ المحلي من خلال مخطوط الصروف لابراهيم بن عامر 1932م**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، (مارس 2015).

10- بوعزيز(يحي): "**الوضع العام في الجزائر عشية ثورة أول نوفمبر 1954م**"، مجلة الذاكرة، العدد7، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (ديسمبر 2001).

11- الجنان(مأمون): "**العلامة محمد بن أبي شنب أول دكتور جزائري في الوطن العربي**"، مجلة التراث العربي، العدد 104، [د،د،ن]، [د،م]، [د،ت].

12- حاجيات(عبد الحميد): " **قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات 1891م**"، مجلة أفكار وآفاق، العدد03، جامعة الجزائر02، الجزائر، (2012).

13- حسين (محمد): "**تاجماعت نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية**"، جريدة الإتحاد، [د،ع]، (الأربعاء 22 جوان 2011)، متوفر على الرابط: **www.alitihad.ae ،** تم الزيارة يوم 22- 04 - 2016، على الساعة: 19:00.

14- ع.(أحلام): "**وزارة الثقافة تحي مئوية الشيخ عبد القادر مجاوي** "، جريدة الرائد، العدد1201، مؤسسة الرائد للإعلام والاتصال، الجزائر، (9 فيفري 2014).

15- مهديد(إبراهيم): "**الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية"، جريدة الحق الوهراني انموذجا(1911-1912م)**"، مجلة العصور، العدد6-7، يصدرها مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، (ديسمبر2005).

16- مياسي(إبراهيم): "**إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1914م**"، مجلة المصادر، العدد6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (مارس 2002).

17- ولد النبية(كريم): "**سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد2، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، (ديسمبر 2011).

د- الملتقيات والمؤتمرات

1- هصام(موسى): "**بن شنب والمحافل الاستشراقية – مؤتمر الجزائر1905م-أنموذجا-**" سلسلة محاضرات الملتقى الدولي محمد بن شنب والاستشراق، المدية، الجزائر، (من 7 إلى 10 ديسمبر 2014).

2- ونيسي(زهور): "**محمد بن أبي شنب والاستشراق الحديث** "، سلسلة محاضرات الملتقى الدولي محمد بن شنب والاستشراق، وزارة الثقافة، الجزائر، (10 ديسمبر 2014).

3- الجوادى(محمد): "**الأستاذ محمد عبده**"، أبحاث ووقائع المؤتمر العام الثاني والعشرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، [د.ت].

هـ- الرسائل الجامعية

1-أرزقي فراد (محمد): **الأفكار الإصلاحية في كتابات الشيخ ابي يعلى الزاواوي (1866-1952م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

2-بعباع(عثمان): **منهج عبد القادر المجاوي(1914م) في شرح المنظومات والشواهد النحوية**، مذكرة ضمن مشروع الدراسات النحوية في الجزائر مجالاتها وموضوعاتها ومنطلقاتها، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة السانية وهران،2011-2012.

3- بلحاج (ناصر): **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2004.

4- بن موسى(موسى): **الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها (1900-1939م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

5-خليفي(عبد القادر): **أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسة والثقافية بتونس والجزائر (1899-1983م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

6-الخمري(الجمعي): **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

7-دبي(رابح): **السياسية التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية علماء المسلمين في الرد(1830-1962م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، جامعة الجزائر 02، 2010-2011 .

8-العكروت(خميلي): **جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين(1909-1956م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008- 2009.

9-غزالة(بوغانم): **الطريقة العلاوية في الجزائر ومكانتها الدينية والاجتماعية(1909-1934م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

10- فضل(عبد العالي): **تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين (1830-1919م) دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج: محمد بن رحال /ابن سماية /ابن حبيلس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2013/2012.

11- قرقب (عيسى): **الإمام الإبراهيم بيوض رائد الحركة الإصلاحية في الجنوب الجزائري(1920-1981م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 1996.

12- قريري(سليمان): **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية(1940-1954م)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

13- قليل(مليكة): **هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا(1900-1939م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

14- كمال(خليل): **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور(1850-1951م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

15- لونيسي(إبراهيم): **القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1993-1994.

16- معزة(عز الدين): **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال(1899-1985م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004- 2005.

و- الموسوعات والمعاجم

1-الكيالي(عبد الوهاب): **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، [د،ت]، ج4.

2- بن نعيمة(عبد المجيد وآخرون): **موسوعة أعلام الجزائر (1830-1954م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007.

3 - بوصفصاف(عبد الكريم): **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، منشورات الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.

4- طوني(بينيت وآخرون): **مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، تر: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، سبتمبر 2010.

ز- المواقع الإلكترونية

1- http://www.bayyraq.com.

تمت الزيارة يوم: 28-03-2016، **على الساعة** 19:00.

2- **http://encyclhantpays.histoirehauptpays.com/jonnart.htm**

تمت الزيارة يوم: 06-05-2016، على الساعة21:21.

الفهـــارس

أولا: فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح أحد المحاكم الردعية التي ظهرت على عهد شارل جونار (المحكمة الردعية لدائرة القضائية لعين الأربعاء بسيدي بلعباس).	47
02	عدد المحكوم عليهم إثر ثورة عين بسام ومنشور جونار 1906 و1908م.	57
03	عدد المصحات التي تم تأسيسها على عهد شارل جونار وعدد المرضى في المستشفيات.	61
04	مرتبات المدرسين في المساجد قبل وبعد منشور جونار18 فيفري 1914م.	77
05	مرتبات المدرسين في المساجد قبل وبعد منشور جونار18 فيفري 1914م.	78
06	تطور تعليم البنات منذ 1898 إلى 1914م حسب المدارس.	79
07	تناقص في عهد المدارس الإضافية.	83
08	عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الإسلامية ما بين 1907-1908م.	85
09	عدد الطلبة الجامعيين الجزائريين من 1884 إلى 1954م.	90
10	محاضرات الجمعية الراشدية التي ألقيت سنة 1908م.	92
11	محاضرات التي نظمتها الجمعية التوفقية سنة 1911م.	94

ثانيا: فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	صُورة الحاكم العام شارل جونار.	145
02	صُورة جول فيري.	146
03	وثيقة توضح ما نص عليه قرار 18 مارس 1905م.	147-152
04	صُورة المدرسة الثعالبية بالجزائر العاصمة.	153
05	صُورة جامعة الجزائر سنة 1909م.	154
06	وثيقة توضح الجمعيات والنوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى.	155
07	يوضح صُورة لإحدى صفحات جريدة الفاروق(1912-1921م).	156
08	صُورة البريد المركزي الجزائري.	157
09	صُورة الشيخ عبد القادر المجاوي.	158
10	صُورة لنسخة عن الترجمة الذاتية لعبد القادر المجاوي.	159
11	صُورة الشيخ عبد الحليم بن سماية.	160
12	صُورة محمد بن أبي شنب.	161
13	صُورة الشيخ إبراهيم بن عامر السوفي.	162
14	صُورة الشيخ محمد بن رحّال.	163
15	صُورة فاتح بن براهم.	164

فهرس الموضوعات.....

العنـــوان: سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر (1900- 1919م).	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهـــداء .	/
مقدمـــة.	أ-هـ
الفصل التمهيدي: شارل جونار قبل ولايته حاكما عاما على الجزائر(1891م).	8-27
تمهيد.	8
أولا: تعريف بالحاكم الفرنسي شارل جونار.	9- 11
ثانيا: شارل جونار ولجنة التحقيق البرلمانية 1891م(لجنة جول فيري).	11- 27
أ- تعريف لجنة جول فيري.	12-14
ب- لجنة جول فيري في الجزائر.	15- 22
ج- تقارير لجنة جول فيري.	22- 26
خلاصة.	27
الفصل الأول: شارل جونار حاكم عام على الجزائر.	29- 72
تمهيد.	29
أولا: عهدة شارل جونار الأولى(03- أكتوبر 1900-جوان 1901م).	30- 52
أ- قانون 19 ديسمبر 1900م.	30- 33
ب- تنظيم العمالات والدواوير.	33- 37
ج- ثورة عين التركي 1901م – إنشاء المحاكم الردعية -.	37- 49
د- فرض الضرائب – الضرائب العربية -.	49- 52
ثانيا: عهدة شارل جونار الثانية(ماي 1903-28 فيفري 1911م).	52- 66
أ- ثورة عين بسام – منشور جونار 1906م-.	53- 57
ب- إصلاحات شارل جونار الإقتصادية و الإجتماعية.	57- 62
ج- تطبيق الإدماج – منشور17 مارس 1910م-.	62- 63
د- التجنيد الإجباري 03 فيفري 1912م.	63- 66
ثالثا: عهدة شارل جونار الثالثة (30 جانفي 1918-جويلية 1919م)	67- 70

فهرس الموضوعات.....

أولا: شارل جونار وإصلاحات كليمنصو 4-6 فيفري 1919م.	67- 70
أ- الإصلاحات الإدارية – إعادة تأسيس هيئة تاجماعت-.	67- 68
ب- الإصلاحات العسكرية.	68- 70
خلاصة.	71- 72
الفصل الثاني : سياسة شارل جونار التعليمية والثقافية في الجزائر.	74- 105
تمهيد.	74
أولا: تنظيم التعليم في المساجد.	75- 78
ثانيا: إنشاء المؤسسات التعليمية.	78- 90
ثالثا: نماذج عن الجمعيات والنوادي على عهد شارل جونار.	90- 96
أ- الجمعية الراشدية 1902م.	90-93
ب- الجمعية التوفقية 1908م.	93- 94
ج- نادي صالح باي 1907م.	94- 96
رابعا: حركة النشر والترجمة على عهد شارل جونار.	97-104
خلاصة.	105
الفصل الثالث : الردود الفعلية اتجاه سياسة شارل جونار.	107- 139
تمهيد.	107
أولا: النخبة الجزائرية وموقفها من سياسة شارل جونار.	108- 133
أ- تعريف النخبة.	108

فهرس الموضوعات.....

ب- النخبة الجزائرية.	108-109
ج- اتجاهات النخبة الجزائرية.	109-111
د- نماذج عن شخصيات النخبة الجزائرية.	112-126
هـ- موقف النخبة الجزائرية.	126-133
ثانيا: موقف الأهالي – الجزائريين- من سياسة شارل جونار.	133-136
أ- موقفهم من السياسة التعليمية والثقافية لشارل جونار.	133-135
ب- موقفهم من التجنيد الإجباري.	135-136
ثالثا: موقف الفرنسيين من سياسة شارل جونار.	136-138
أ- موقف الحكومة الفرنسية.	136
ب- موقف المعمرين.	137
ج- موقف البرلمان الفرنسي.	138
د- موقف الحكومة العامة.	138
خلاصة.	139
خاتمة.	141-143
الملاحق.	145-164
قائمة المصادر والمراجع.	166-176

فهرس الموضوعات.....

الفهارس.	178-179
فهرس الجداول.	178
فهرس الملاحق.	179
فهرس الموضوعات.	180-183